المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة العدل
- قطاع العدل-

مشروع قانون المالية
2024

PDP visé électroniquement par :

Département ministériel	Direction du Budget
Le 25/10/2023 21:08	Le 25/10/2023 21:16

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة 4
1. تقديم موجز للاستراتيجية 5
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2024 15
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2024 حسب البرامج 18
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات 20
5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج 24
6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات 26
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية 31
الجزء الثاني : تقديم البرامج 35
برنامج 300 : المواكبة والقيادة 36
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 36
2. مسؤول البرنامج 41
3. المتدخلين في القيادة 41
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 42
برنامج 301 : نجاعة الإدارة القضائية 58
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 58
2. مسؤول البرنامج 61
3. المتدخلين في القيادة 61
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 61
برنامج 302 : تحديث المنظومة القضائية والقانونية 70
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 70

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

2. مسؤول البرنامج 74
3. المتدخلين في القيادة 74
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 74
برنامج 303 : تعزيز الحقوق والحريات 88
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة 88
2. مسؤول البرنامج 92
3. المتدخلين في القيادة 92
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج 92
الجزء الثالث : محددات النفقات 101
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان 102
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية 102
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع 104
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان 105
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية 106

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تواصل وزارة العدل العمل على تنزيل خارطة الطريق المتمثلة في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، باعتباره ورشا مهما يندرج ضمن الاستراتيجية الكبرى للمملكة لبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، حيث كانت الإرادة الملكية واضحة من خلال تأكيد جلالة الملك حفظه الله في العديد من خطاباته ورسائله السامية على ضرورة بلورة إصلاح شامل وعميق لمنظومة العدالة عبر جعل القضاء في خدمة المواطن. ولعل خير دليل على ذلك، الرسالة الملكية التي وجهها الملك محمد السادس لرئيس الحكومة والمتعلقة بإعادة النظر في مدونة الأسرة، والتي تأتي تفعيلا للقرار الملكي السامي الذي أعلن عنه في خطاب العرش لسنة 2022، وتجسيدا للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها للنهوض بقضايا المرأة والأسرة والمواطنين بشكل عام.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة الماسة إلى تكثيف الجهود والرفع من مستوى التنسيق وتعزيز آليات التواصل مع كافة المتدخلين في تدبير قطاع العدل، وذلك لإنجاز كافة الأوراش الهادفة إلى الارتقاء بأداء المرفق القضائي في أدائه لخدماته لفائدة المتقاضين والمرتفقين على الوجه المطلوب.

ففي إطار التجربة الفريدة للمملكة المغربية في مجال العدالة والمتعلقة أساسا بترسيخ استقلالية السلطة القضائية، والتي تشكل اللبنة الجوهرية والأساسية في مسار استكمال هذا الإصلاح، ونظرا لأن تدبير قطاع العدل أصبح شأنا تتقاسمه كل من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، فستواصل الوزارة العمل على تعزيز آليات التعاون والتواصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية وتحقيق المزيد من النجاعة والفعالية، كل في حدود اختصاصاته، بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية.

وفي هذا الصدد، ستواصل الوزارة تنزيل خارطة المسار الإصلاحي المتمثلة في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة بهدف الرفع من الفعالية والنجاعة وضمان جودة مرفق العدالة وتوفير خدمات في مستوى عال لفائدة المتقاضين وعموم المرتفقين، وذلك وفق المحاور التالية:

- **المحور الأول: تحديث وتطوير المنظومة القانونية والقضائية**

ستواصل الوزارة بشراكة مع باقي المتدخلين العمل على إنجاز مخططها التشريعي برسم الولاية التشريعية الحادية عشرة 2021-2026 والذي يهدف إلى تطوير وتحديث الترسانة القانونية للمملكة، وذلك وفق ما أقره الدستور والتزامات المملكة المغربية على المستوى الدولي.

وبالموازاة مع ذلك، ستعمل الوزارة على تنزيل مضامين الرسالة الملكية الموجهة لرئيس الحكومة، والمتعلقة بورش إعادة النظر في مدونة الأسرة، والتي حددت الجهة التي ستشرف على عملية الإصلاح، والمكونة من وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وذلك وفق منهجية مبنية على الإنصات والمقاربة التشاركية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وفي نفس الصدد، ستواصل الوزارة العمل على استكمال إجراءات الإعداد والمصادقة المتعلقة بمجموعة من مشاريع القوانين سواء في المجال المدني أو الجنائي أو الاجتماعي أو غيرها من المجالات، والتي تكتسي أهمية بالغة في منظومة العدالة.

حيث سيتم الاشتغال على مجموعة من المشاريع ويتعلق الأمر أساسا بمشروع مراجعة قانون المسطرة الجنائية ومشروع مراجعة القانون الجنائي ومشروع قانون حول البنك الوطني للبصمات الجينية ومشروع قانون قضاة الاتصال بالإضافة إلى مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهن القضائية والقانونية ومراجعة القانون المتعلق بالجنسية المغربية ومراجعة الترسانة التشريعية الناظمة للسجل العدلي، ومراجعة القانون المتعلق بكفالة الأطفال المهملين ومواصلة العمل على مشروع إعداد مدونة لحقوق الطفل وفق مقاربة تشاركية مع كافة القطاعات المعنية بموضوع الطفل، والعديد من مقترحات القوانين الأخرى التي من شأنها إغناء وتطوير الترسانة القانونية ببلادنا.

- **<u>المحور الثاني: تسهيل الولوج إلى العدالة</u>**

ستواصل الوزارة خلال سنة 2024، العمل على تيسير الولوج إلى العدالة عبر إتاحة مجموعة من المنصات والبوابات الإلكترونية وتسهيل استعمالها وتبسيط إجراءاتها لجعلها في متناول جميع المستخدمين، حيث تشتغل الوزارة بالتنسيق مع مختلف الشركاء على مجموعة من مشاريع التحديث والرقمنة والتواصل الهادفة إلى تيسير الولوج إلى العدالة، حيث تم على سبيل المثال خلال هذه السنة إعطاء الانطلاقة الرسمية لأربع خدمات رقمية، ويتعلق الأمر ب:

- خدمة بوابة إيداع طلبات العفو والإفراج المقيد بشروط: والتي تهدف إلى تيسير الولوج للاستفادة من هاتين المسطرتين بطريقة إلكترونية لتجاوز الطريقة التقليدية التي تستدعي التنقل لوضع الطلب أمام لجنة العفو التابعة لمديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بوزارة العدل، أو أمام النيابات العامة بمحاكم الاستئناف.
- منصة التبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين، والتي ستمكن من التبادل اللامادي لمختلف الإجراءات التي يقوم بها المفوض في علاقته مع المحكمة، مما سيتيح ضبط وتسريع عمليتي التبليغ والتنفيذ اللتين تشكلان أهم سببين لتأخير القضايا بالمحاكم، وبالتالي المساهمة في تحقيق عدالة ناجعة.
- نسخة جديدة للتطبيق الذكي للمحكمة Mahakim Mobile والذي هو بمثابة الشباك الوحيد للولوج إلى مختلف خدمات المحكمة.
- فضاء خاص بوزارة العدل ضمن البوابة الوطنية للشكايات: تتيح هذه الخدمة استقبال شكايات المرتفقين والتفاعل معها في الآجال القانونية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

فإضافة إلى العمل على تطوير المساعدة القانونية والاجتماعية بالمحاكم وتطوير نظام المساعدة القضائية، ستعمل الوزارة على تفعيل المراسيم التي تم إصدارها سنة 2022، في إطار عقلنة الخريطة القضائية، والمتعلقة بإحداث محكمتين إداريتين ومحكمتين تجاريتين بكل من العيون والداخلة وكذا محكمة الاستئناف بالداخلة بالإضافة إلى إحداث ثلاث عشر مركزا قضائيا، من أجل تحقيق الهدف الأسمى المرتبط بتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة.

- **المحور الثالث: تأهيل وتحديث الإدارة القضائية**

ستواصل وزارة العدل العمل على إحداث إدارة قضائية قوية ومؤهلة، عبر دراسة مختلف آليات تطويرها ومعالجة الجوانب الهيكلية والتنظيمية لتسهيل أداء القضاء لمهمته على الوجه الأكمل والرفع من نجاعة الأداء.

ففي هذا الإطار تشتغل الوزارة على مشروع يهدف إلى إقامة إدارة قضائية احترافية مؤهلة قائمة على اللاتمركز الإداري والمالي وإرساء مقومات التحول الرقمي للعدالة والرفع من مستوى البنية التحتية للمحاكم، بتنسيق وتعاون مع كافة المتدخلين في منظومة العدالة بما لا يتنافى واستقلال السلطة القضائية. ويغطي محور تأهيل وتحديث الإدارة القضائية ثلاث جوانب أساسية:

تأهيل الإدارة القضائية

ستعمل الوزارة على مواصلة التنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة في إطار الهيئة المشتركة بشأن التنسيق في مجال الإدارة القضائية لجعلها آلية حقيقية للتنسيق والتعاون والتشارك، حيث سيتم العمل في إطار هذه الهيئة على تحقيق الأهداف المنشودة في مجال الإدارة القضائية وتحقيق النجاعة والفعالية. ويهدف هذا التنسيق أساسا إلى تعزيز التواصل والتعاون بين الفاعلين الرئيسيين في مجال العدالة لدراسة العديد من القضايا المتعلقة بعصرنة ورقمنة المحاكم وتحيين الخريطة القضائية والبنيات التحتية القضائية وكذا تدبير الأرشيف.

بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد المرسوم رقم 2.22.400 الصادر في 18 أكتوبر 2022 المتعلق بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل، والذي أعدته الوزارة بهدف مراجعة هيكلتها لمواكبة التطورات الجديدة التي عرفها القطاع وخصوصا بعد استقلال السلطة القضائية، والتمكن من ممارسة ثلة من الاختصاصات في مجالات عدة، لاسيما ما يتعلق بإعداد استراتيجيات وبرامج الإصلاح في مجال العدالة والإسهام في وضع التوجهات والمضامين العامة للسياسة الجنائية، ووضع وتنفيذ استراتيجيتها للنهوض بوضعية المرأة والطفل والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة وتيسير ولوجهم للعدالة، وكذا استراتيجية التحول الرقمي لمنظومة العدالة وضمان تنفيذها.

علاوة على ذلك، تميزت سنة 2023 بصدور القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة، والذي جاء بمجموعة من المستجدات التي من شأنها الإرتقاء بنجاعة الإدارة القضائية، حيث ستعمل الوزارة بتنسيق مع كافة المتدخلين بمنظومة العدالة على تنزيل جميع مقتضياته.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

التحول الرقمي للعدالة

راكمت وزارة العدل منذ السنوات الأخيرة حصيلة متميزة وواعدة في مجال إرساء مقومات المحكمة الرقمية، حيث ستواصل الوزارة مجهوداتها لتنزيل ورش التحول الرقمي للعدالة والذي يعتبر مدخلا أساسيا للرفع من نجاعة منظومة العدالة وإرساء مقومات المحكمة الرقمية، حيث قطعت فيه وزارة العدل أشواطا مهمة وذلك بالاعتماد على مقاربة تشاركية مع كل من المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وباقي الشركاء على المستوى الوطني والدولي المعنيين بالرقمنة، بغية تجويد هذا المشروع وملاءمته مع انتظارات المواطنين.

وخلال سنة 2024، ستعمل الوزارة على استكمال مشاريع التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وفق مقاربة شمولية وتشاركية ومندمجة تعتمد بالأساس على تقديم خدمات رقمية جديدة وذات جودة عالية لفائدة المرتفقين والمتقاضين والمهن القانونية والقضائية والسهر على تبسيطها، وتعزيز حكامة البيانات المنتجة، وتقوية البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة والمحاكم وكذا تعزيز أمن نظم المعلومات المستعملة، بالإضافة إلى تحديث الترسانة القانونية الناظمة لمجال إدخال التكنولوجيات الحديثة في مجال تصريف العدالة بالمحاكم، وذلك وفقا للقواعد والمعايير المعمول بها وطنيا ودوليا.

وموازاة مع هذه الأوراش الكبرى، يتم الاشتغال بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" لإنجاز مجموعة من مشاريع الرقمنة والتحديث، من قبيل مشروع إحداث الفضاء الرقمي للمواطن على مستوى محاكم المملكة والذي يتم أيضا بشراكة مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

دعم البنية التحتية للمحاكم

يعد ورش تأهيل البنية التحتية الخاصة بالمحاكم، واحدا من الأوراش الجوهرية بمنظومة إصلاح العدالة، حيث تولي له الوزارة أهمية كبرى بتخصيصها لموارد مالية مهمة لتنفيذه، وستواصل الوزارة العمل على تطوير البنى التحتية الخاصة بالمحاكم سواء من خلال تشييد بنايات جديدة أو من خلال تهيئة وتوسعة وتجديد بنايات أخرى، من أجل توفير بنايات ذات جودة عالية ترقى لمستوى تطلعات المرتفقين والقضاة والموظفين وترفع من نجاعة منظومة العدالة بالمملكة وتقرب القضاء من المواطن.

حيث تطمح الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، إلى مواصلة العمل على تعميم محاكم الأسرة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، والسهر على استكمال المشاريع في طور الإنجاز، وإنجاز مجموعة من المشاريع الجديدة نذكر منها على سبيل المثال، مشاريع بناء المحاكم الابتدائية بكل من المحمدية والناظور وميدلت وبناء محاكم الأسرة بتمارة وواد زم ووجدة ومشروع بناء المركز القضائي بأمزميز، بالإضافة إلى مجموعة من أوراش البناء والتهيئة وكذا مشاريع التجهيز المرافقة لها.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **المحور الرابع: الرفع من نجاعة أداء المحاكم**

تسعى وزارة العدل إلى الرفع من نجاعة أداء المحاكم، حيث تعمل من جهة على توفير الظروف الملائمة لتسريع تصفية القضايا الرائجة والمخلفة وتنفيذ الأحكام القضائية، ومن جهة أخرى تعمل على الرفع من تحصيل الغرامات والإدانات النقدية.

فعلى مستوى تصفية القضايا الرائجة والمخلفة وتنفيذ الأحكام القضائية تسعى الوزارة إلى تنفيذ الأحكام الصادرة داخل آجال معقولة، عبر توفير جميع الموارد البشرية واللوجستيكية الضرورية لسير عمل أجهزة التنفيذ على مستوى المحاكم لضمان الفعالية والنجاعة وضمان حصول المتقاضين على حقوقهم والحفاظ على هبة القضاء وذلك في إطار القانون.

تسعى الوزارة كذلك إلى الرفع من وتيرة تنفيذ المقررات القضائية الزجرية وتحصيل الغرامات والصوائر، بهدف الرفع من النجاعة القضائية، عبر مواكبة وتتبع المحاكم التي تعاني من صعوبات في تنفيذ المقررات القضائية وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر القضائية، وتتبع ومواكبة وحدات التحصيل المحدثة بالمحاكم وتوفير وتحسين ظروف العمل وتوفير الوسائل اللوجستيكية والقيام بدورات تكوينية، وكذا إعداد مشاريع التعاون والشراكة مع مختلف المتدخلين بهدف تسهيل تنفيذ المقررات القضائية وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت وزارة العدل بإعداد مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة والمصادرة والغرامات ، والذي يهدف إلى توفير البنية المؤسساتية الكفيلة بتحقيق النجاعة والفعالية في تدبير وتحصيل المحجوز والمصادر، وتجاوز النواقص التي تعتري الممارسة العملية الحالية، على مستوى رصد وتتبع العائدات الإجرامية والأموال والممتلكات التي استخدمت أو أعدت للاستخدام في أفعال جرمية وحجزها وتدبيرها ومصادرتها، وتحقيق النجاعة القضائية عن طريق تخفيف العبء على السلطات القضائية، بالإضافة إلى تعزيز سبل التعاون الدولي في مجال الحجز والمصادرة.

حيث ستعمل هذه الوكالة بالتنسيق مع السلطات القضائية على تنفيذ المقررات القضائية الصادرة عن مختلف محاكم المملكة والقاضية بالحجز أو المصادرة، كما ستعمل على التحصيل والتدبير المركزي للأموال والممتلكات المحجوزة أو المصادرة أو الواقعة تحت إجراء تحفظي جنائي آخر كالعقل والتجميد وفق كيفية تراعي إمكانية التعاون الدولي في هذا المجال، بالإضافة إلى حفظ الممتلكات المجمدة والمحجوزة أو المصادرة وتفادي تلفها وتدبيرها على نحو يحفظ قيمتها ويمكن خزينة المملكة من عدة موارد مالية.

- **المحور الخامس: تخليق منظومة العدالة**

تنبني استراتيجية تخليق منظومة العدالة التي تعتمدها وزارة العدل على معالجة متكاملة، تجمع بين المقاربة القانونية الرامية إلى تحصين هذه المنظومة ضد مختلف أسباب الفساد، وبين المقاربة الأخلاقية المرتكزة على مجموعة من القيم والواجبات الضابطة لقواعد السلوك المهني، والهادفة إلى تملك مبادئ الأخلاقيات والسلوكات القويمة، ترسيخا للمسؤولية الأدبية والأخلاقية لكل الفاعلين في منظومة العدالة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

فبخصوص الحياة المهنية بقطاع العدل، ستواصل الوزارة تنفيذ البرامج والأوراش التي تروم إلى إعداد الإطار القانوني لتعزيز آليات الجزاء لضمان نزاهة وشفافية منظومة العدالة، وتعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة والمسؤولية في المهن القضائية والقانونية، وكذا تعزيز دور المفتشية العامة للوزارة.

أما بخصوص المهن القضائية والقانونية فستواصل الوزارة تحصينها ضد مختلف أسباب الفساد من خلال تحريك المتابعات التأديبية والزجرية التي من شأنها تعزيز مبادئ الشفافية والمراقبة.

- **المحور السادس: تعزيز التعاون الدولي**

ستواصل وزارة العدل مجهوداتها المبذولة في مجال التعاون الدولي والذي يحتل مكانة مهمة في دعم وتحديث وإصلاح منظومة العدالة، حيث ستحرص على متابعة مختلف ملفات التعاون وتنفيذ المقتضيات التي تخص المملكة المغربية في اتفاقيات التعاون القضائي، كما ستعمل على البحث عن آفاق جديدة لعقد اتفاقيات وإعداد برامج التعاون بهدف تعزيز التنسيق وتبادل الخبرات والتجارب والارتقاء بآلية التعاون والعمل المشترك بين وزارة العدل بالمغرب ونظيرتها بدول العالم وكذا المنظمات الدولية العاملة في مختلف المجالات المرتبطة بالعدالة.

وفي هذا الصدد، فإن الوزارة تولي لمجال التعاون الدولي بشقيه القضائي والاداري اهتماما كبيرا، حيث قامت بتعزيز التعاون والتنسيق في مختلف المجالات المرتبطة بالعدالة مع عدد من الدول كرومانيا والدنمارك والعراق وسلطنة عمان وليبيا ومملكة الأراضي المنخفضة والبرتغال وإيطاليا والسينغال وفلسطين والمالديف وزامبيا والمملكة العربية السعودية... وكذا مع المؤسسات الدولية والجهوية من قبيل مجلس أوروبا واللجنة الأوروبية لفعالية العدالة.

كما ستواصل الوزارة العمل على تعزيز التعاون القضائي على المستوى الدولي من خلال متابعة مختلف ملفات التعاون وتنفيذ المقتضيات التي تخص المملكة المغربية في اتفاقيات التعاون القضائي.

- **المحور السابع: تأهيل الموارد البشرية ودعم العمل الاجتماعي**

تحرص وزارة العدل على إغناء وتنويع رأسمالها البشري من حيث الكفاءات والاختصاصات وأعداد الموظفين، حيث ستواصل العمل على تطوير وتثمين هذا الرأسمال البشري من خلال عدة إجراءات وتدابير (التكوينات الأساسية والمستمرة...) بهدف استثمار الكفاءات بالشكل الأمثل والارتقاء بمستوى الموارد البشرية للاستجابة لمتطلبات الإدارة الحديثة. كما تعتمد الوزارة على آليات التدبير التوقعي لأعداد الموظفين والوظائف من أجل تحقيق التوازن في توزيع مواردها البشرية على مختلف المحاكم والوحدات الإدارية مع عقلنة التوظيف والحركة الانتقالية بما يتلاءم مع الحاجيات الفعلية لكل وحدة.

وبخصوص التكوين باعتباره آلية أساسية في تطوير كفاءات ومهارات الموظفين، فمن المتوقع أن تشهد السنة المقبلة زخما كبيرا لعملية التكوين لمواكبة تنزيل عدة أوراش إصلاحية بالقطاع تهم منظومة العدالة ككل وبالخصوص المجالات المتعلقة بتنزيل التنظيم القضائي الجديد للمملكة وتنظيم المديريات الجهوية والإقليمية ومشاريع التحول الرقمي لمنظومة

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

العدالة والتكوين في استعمال المنصات الإلكترونية المعدة من طرف الوزارة لفائدة موظفي القطاع والمتقاضين ومرتفقي الوزارة فضلا عن التكوينات المتعلقة بالمستجدات القانونية والتنظيمية بمنظومة العدالة.

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي، ستواصل المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل العمل على استثمار الاعتمادات المالية المبرمجة بميزانيتها في سبيل مواصلة إنجاز كل المشاريع التي تروم إلى توفير وتطوير الخدمات المرتبطة بالسكن والتغطية الصحية التكميلية والإعانات والمنح وتأهيل مراكز الاصطياف والمركبات الرياضية وتنظيم مخيمات الأطفال والرحلات السياحية والدينية بالإضافة إلى تطوير خدمات النقل الوظيفي والسياحي.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

تتوافق استراتيجية وزارة العدل مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1977، والذي يهدف إلى القضاء على جميع أنواع التمييز على أساس العرق واللون والجنس واللغة والدين. وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1993، والتي تضمن للمرأة التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الرجل.

بالإضافة إلى ذلك، تلتزم وزارة العدل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (جدول أعمال 2030) وبشكل رئيسي الهدف رقم 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين. ونتيجة لذلك، شاركت الوزارة في تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في مرحلتيها (**إكرام 1**: 2012-2016 و**إكرام 2**: 2017-2021) والتي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

كما شاركت وزارة العدل في إنجاز تقييم نهائي للخطة الحكومية للمساواة "**إكرام 2**"، والذي تم إطلاق مسار إعداده خلال اجتماع اللجنة التقنية بين-الوزارية المكلفة بتتبع الخطة، المنعقد خلال سنة 2021، والذي نظمته وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، من خلال ورشات تفاعلية حول تقييم الخطة الحكومية للمساواة "**إكرام 2**" خلال شهر شتنبر 2021.

وقد تميزت هذه الورشات بتقديم عروض حول منجزات القطاعات الحكومية وأهم التحديات المرتبطة بتفعيل محاور الخطة الحكومية للمساواة، هذا بالإضافة إلى تنظيم ورشات تفاعلية في إطار مجموعات عمل يسيرها أحد أعضاء اللجنة التقنية وذلك في أفق الإعداد لصياغة الخطة الحكومية للمساواة الجديدة.

كما قام الاتحاد الأوروبي بدعم الخطة الحكومية للمساواة من خلال مهمة المساعدة التقنية، تم بموجبها إعداد تحاليل قطاعية تستجيب للنوع على مستوى العديد من القطاعات الوزارية، من بينها وزارة العدل، وقد ركز هذا التحليل على عدة مجالات وهي:

- **المجال القانوني والمؤسساتي**: حاولت وزارة العدل من خلال مجموعة من الإصلاحات، تكييف ترسانتها القانونية مع الدستور الجديد والالتزامات الدولية فيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين بما في ذلك مدونة الأسرة ومشروع القانون الجنائي، كما شهدت سنة 2018 ولوج المرأة لأول مرة لمهنة العدول، تماشيا مع الإرادة الملكية

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

المنبثقة من الخطب السامية. وفي نفس الإطار، أتاح إحداث صندوق التكافل العائلي سنة 2011 وتعديل القانون المتعلق به سنة 2018 من تعزيز إمكانية ولوج النساء وأطفالهن إلى العدالة من أجل الدفاع عن حقوقهم. وقد تجلى تسهيل هذا الولوج أيضا في إنشاء خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف من خلال مأسسة دور المساعدة الاجتماعية، وكذلك من خلال المساعدة القضائية.

- **المجال السياسي والاستراتيجي**: انبثقت التوجهات الكبرى للإصلاحات التي قامت بها وزارة العدل من أحكام الدستور قبل إدراجها في ميثاق إصلاح منظومة العدالة (يوليو 2013) وذلك بهدف تعزيز دور الجهات الفاعلة في ميدان العدالة من أجل تطبيق مقاربة النوع بشكل أفضل.
- **المجال الاقتصادي والسوسيو-اقتصادي**: المجهودات المبذولة من طرف وزارة العدل تمكن جميع المواطنات والمواطنين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحق في الوصول إلى المعلومة القضائية والقانونية (بوابة عدالة، تطبيقية -Ejustice...)، على سبيل المثال، كما أن مجهودات الوزارة تشمل كذلك موظفات وموظفي القطاع من خلال نشر مبادئ المساواة وتوفير التكوين على قدم المساواة بالإضافة لتشجيع النساء لولوج مناصب المسؤولية.
- **المجال السوسيو-الثقافي**: تمت معالجة التقاليد والقيود الاجتماعية والثقافية التي تعيق المساواة بين المرأة والرجل على نطاق واسع من أجل الحد من التمييز وعدم المساواة في قطاع العدالة. من بين النتائج الإيجابية لمحاربة الصور النمطية القائمة على النوع، فقد تم على مستوى وزارة العدل، فتح باب ولوج المرأة إلى وظيفة كانت مخصصة للرجال وهي مهنة العدول، وكذلك تسهيل ولوج الرجال إلى وظيفة المساعد الاجتماعي التي كانت حكرا على النساء.

كشف هذا التحليل أيضا، عن العديد من نقاط الضعف، لاسيما ولوج النساء في وضعية صعبة (النساء الأميات، ذوات الموارد الاقتصادية الضعيفة، ...) إلى العدالة. فهن لسن على دراية كافية بحقوقهن وبإمكانيات الولوج إلى العدالة (المساعدة القضائية، صندوق التكافل العائلي، خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف ...). بالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن الأحكام المسبقة والصور النمطية القائمة على النوع تؤثر أيضا على تطبيق النصوص.

وبالتالي أعدت وزارة العدل بشراكة مع وزارة المرأة والتضامن والأسرة خطة عمل قطاعية متوسطة المدى تستجيب للنوع (PASMT)، تقدم إجابات ملموسة لأوجه عدم المساواة الرئيسية المحددة في هذا القطاع، وذلك لضمان تفعيل التدابير التي التزمت بها الوزارة في إطار خطة إكرام 2. تتمثل محاور خطة العمل القطاعية المتوسطة المدى فيما يلي:

- **المحور 1**: تقوية فرص عمل النساء وتمكينهن اقتصاديا؛
- **المحور 2**: حقوق النساء في علاقتهن بالأسرة؛
- **المحور 3**: مشاركة النساء في اتخاذ القرار؛
- **المحور 4**: حماية النساء وتعزيز حقوقهن؛
- **المحور 5**: نشر مبادئ المساواة ومحاربة التمييز والصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي؛
- **المحور 6**: إدماج النوع في جميع السياسات والبرامج الحكومية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

تشكل هذه الخطة القطاعية تكريسا لمجهودات الوزارة في ترسيخ مقاربة النوع كما تمثل خريطة طريق لتنفيذ مجموعة من المشاريع المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

كما تعمل الوزارة بشراكة مع كافة القطاعات الوزارية المعنية على إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة «**إكرام3**» **2023-2027** والتي تتضمن ثلاث محاور رئيسية وهي:

- التمكين والريادة للمرأة والذي حدد إجراءات عملية للرفع من نسبة نشاطها في أفق سنة 2026؛
- الوقاية والحماية للنساء ومحاربة العنف ضدهن؛
- تعزيز القيم لمحاربة الصور النمطية والنهوض بحقوق النساء ومحاربة كل أشكال التمييز.

وتأتي هذه الخطة تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، المتضمنة بالخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش المجيد، والذي أكد من خلاله على المساواة بين الجنسين وضرورة النهوض بأوضاع المرأة، وتمكينها من حقوقها كاملة ومن ولوج كل مجالات التنمية، وكذا مراجعة مدونة الأسرة وتفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة.

وفي نفس الإطار، تعمل الوزارة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنزيل برنامج "**تعزيز المساواة بين الجنسين في التشريع المغربي وفي الممارسات المهنية بقطاع العدل**" الذي يرتكز على تأسيس لبنة مهمة للتعاون عبر تفعيل المشاريع المهمة الرامية إلى الإدماج الفعلي لمقاربة النوع، حيث دعت الوزارة مع هيئة الأمم المتحدة إلى تقديم طلبات العروض لتطوير و**تحديث تحليل النوع الاجتماعي(AGS)** لقطاع العدالة.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الوزارة بشراكة مع مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب وصندوق الأمم المتحدة للسكان، **إجراء دراسة جدوى حول مركز خدمات التكفل المندمج للنساء والفتيات ضحايا العنف (One stop center)** بكل من جهتي الرباط سلا القنيطرة وفاس مكناس، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في التشريع المغربي وفي الممارسة لممتهني العدالة، وتحسين نوعية الخدمات وفعالية التدخلات.

وتهدف هذه الدراسة لإنشاء **مركز خدمات التكفل المندمج للنساء والفتيات ضحايا العنف** الذي يقدم خدمات متكاملة ومنسقة ومتقاربة لهن بغية دعم النساء والفتيات الصغيرات للتعامل مع آثار العنف مع احترام كرامتهن وحقوقهن الأساسية.

كما تضم برامج مشروع نجاعة الأداء لسنة 2024 مجموعة من المؤشرات والأهداف المرتبطة بالنوع الاجتماعي، علما أنها لا تمثل إلا جزءا بسيطا من المجهودات المبذولة:

1. **برنامج المواكبة والقيادة:** فيما يتعلق بهذا البرنامج، تتجلى مقاربة النوع من خلال الهدف التالي:

- **تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين:** نسبة الموظفين الذين استفادوا من التكوين هي حوالي ٪24 من النساء و ٪ 30 من الرجال في سنة 2022، والقيمة المستهدفة في سنة 2025 هي بلوغ ٪ 100 لكل جنس. كما تهدف

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

وزارة العدل إلى وصول عدد المستفيدين من التكوين المؤهل لشغل مناصب المسؤولية إلى 60 رجلا و60 امرأة بحلول نهاية عام 2023، وبحلول سنة 2025 تهدف إلى توفير تكوين لفائدة 100 موظف و100 موظفة.

2. **برنامج نجاعة الإدارة القضائية**: تتجلى مقاربة النوع من خلال الأهداف التالية:

- **تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة:** حيث سيتم برسم سنة 2024، اعتماد مؤشر جديد هو نسبة تفعيل مكاتب المساعدة القضائية، على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، حيث تعمل هذه المكاتب على القيام باستقبال والاستماع وتوجيه ومواكبة الفئات الخاصة داخل المحاكم وخصوصا النساء والأطفال، وإجراء الأبحاث الاجتماعية، وممارسة الوساطة أو الصلح في النزاعات المعروضة على القضاء، وتتبع وضعية ضحايا الجرائم، وتتبع النساء ضحايا العنف.

3. **برنامج تحديث المنظومة القضائية والقانونية**: تتحقق مقاربة النوع من خلال الهدفين:

- **تحديث وتطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية:** تأخذ وزارة العدل بعين الاعتبار مقاربة حقوق الانسان المرتكزة على النوع الاجتماعي أثناء تحديث ترسانتها القانونية والتنظيمية استجابة للتطورات الاجتماعية، وأحكام الدستور والاتفاقيات الدولية.
- **تعزيز رقمنة الإجراءات والمساطر والخدمات القضائية والإدارية بالمحاكم:** إضافة إلى تطوير خانات خاصة بمعطيات النوع على مستوى الأنظمة الرقمية المعمول بها في المحاكم، تم إحداث منصة للتشاور الوطني حول وضعية وآفاق ولوج المرأة للعدالة femme.justice.gov.ma، حيث تهدف هذه المنصة إلى تيسير الولوج إلى المعلومة القانونية والقضائية للمرأة والطفل والفئات الهشة.

4. **برنامج تعزيز الحقوق والحريات**: تعد حماية حقوق المرأة والطفل من أولويات وزارة العدل من خلال توفير مساعدة اجتماعية (خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف) ومالية (صندوق التكافل العائلي):

- **حماية حقوق النساء والأطفال**: يتحسن بوضوح معدل خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف المجهزة. في سنة 2022، وصل هذا المعدل إلى ٪ 85 ومن المتوقع أن يصل إلى ٪100 في نهاية 2025. بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد النساء والأطفال المستفيدين من صندوق التكافل العائلي سنة 2022 ما مجموعه 4574، أما القيمة المستهدفة في سنة 2027 فهي 10000مستفيد.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2024

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2023)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2024)	% مشروع قانون المالية لسنة 2024/ قانون المالية للسنة 2023
الموظفون	3 175 472 000	3 179 307 000	0,12
المعدات والنفقات المختلفة	322 528 000	292 528 000	-9,3
الاستثمار	222 490 000	441 490 000	98,43
المجموع	3 720 490 000	3 913 325 000	5,18

■ تعليق

عرفت ميزانية وزارة العدل ارتفاعا يقدر ب 5,18% تقريبا على مستوى الاعتمادات المالية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024 بالمقارنة مع قانون المالية برسم سنة 2023، راجع بالأساس إلى ارتفاع الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية الاستثمار والتي ارتفعت من 222 مليون درهم إلى 441 مليون درهم، أي بنسبة زيادة تفوق 98%، وذلك راجع إلى تخصيص مبلغ مالي يناهز 200 مليون درهم لفائدة مشروع إعادة بناء محكمة النقض. أما بخصوص الاعتمادات المخصصة لتغطية نفقات المعدات والنفقات المختلفة، فقد عرفت انخفاضا يقدر ب 9,3% برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024 بالمقارنة مع قانون المالية برسم سنة 2023، بتقليص 30 مليون درهم كانت مخصصة كإعانة للمعهد العالي للقضاء في إطار مواكبة المستجدات المرتبطة بالوضعية الجديدة لهذه المؤسسة، والتي أصبحت تابعة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2024
	مشروع قانون المالية للسنة 2024	مشروع قانون المالية للسنة 2024	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2024	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	3 179 307 000					
المعدات والنفقات المختلفة	292 528 000	900 000	300 000			
الاستثمار	441 490 000	-	-			
المجموع	3 913 325 000	900 000	300 000	400 000 000	-	4 313 925 000

تعليق

تم رصد اعتمادات مالية تفوق 3,9 مليار درهم من الميزانية العامة لفائدة وزارة العدل برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، أما فيما يخص الصندوق الخاص لدعم المحاكم فالوزارة تستفيد من تسبيق في حدود 400 مليون درهم في انتظار تحديد مجموع الموارد برسم السنة الجارية وتحديد سقف التحملات بعد ذلك.

أما بالنسبة لمركز النشر والتوثيق فحددت نفقاته في 900.000 درهم متأتية من موارده الخاصة ومن الإعانة المقدمة من طرف وزارة العدل والمقدرة ب 300.000 درهم.

إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

- **مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :**

- مركز النشر و التوثيق القضائي بمحكمة النقض

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

• الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- الصندوق الخاص لدعم المحاكم

- صندوق التكافل العائلي

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2024 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2023)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2024)			% مشروع قانون المالية للسنة 2024 / قانون المالية للسنة 2023
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المواكبة والقيادة	3 578 590 000	3 179 307 000	145 728 000	441 490 000	5,25
نجاعة الإدارة القضائية	104 700 000	-	105 300 000	-	0,57
تحديث المنظومة القضائية والقانونية	19 200 000	-	23 500 000	-	22,4
تعزيز الحقوق والحريات	18 000 000	-	18 000 000	-	-
المجموع	3 720 490 000	3 179 307 000	292 528 000	441 490 000	5,18

تعليق

يستحوذ برنامج المواكبة والقيادة على الجزء الأكبر من الاعتمادات المالية نظرا لاحتوائه على جميع نفقات الموظفين التي تمثل أزيد من 81% من الميزانية العامة للوزارة، كما أن توزيع النفقات بين البرامج شهد تغييرا بين سنتي 2023 و 2024 في إطار إعادة توزيع الاعتمادات المالية بناء على إعادة تحديد الأولويات بمشروع قانون المالية لسنة 2024 والتي تخص مواصلة العمل على تدعيم محاكم الأسرة على كافة التراب الوطني كما أكد عليها جلالة الملك محمد السادس خلال خطاب العرش لسنة 2022، ومواكبة تنزيل التنظيم القضائي الجديد والخريطة القضائية ومشروع إحداث المديريات الجهوية الخاصة بوزارة العدل.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
المواكبة والقيادة	315 139 914
نجاعة الإدارة القضائية	2 469 243 530
تحديث المنظومة القضائية والقانونية	61 178 403
تعزيز الحقوق والحريات	333 745 153

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2024
	مشروع قانون المالية للسنة 2024	مشروع قانون المالية للسنة 2024	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2024	تحويلات أو دفوعات	
المواكبة والقيادة	3 766 525 000	900 000	-	281 950 000	-	4 049 375 000
نجاعة الإدارة القضائية	105 300 000	-	300 000	44 450 000	-	149 450 000
تحديث المنظومة القضائية والقانونية	23 500 000	-	-	73 500 000	-	97 000 000
تعزيز الحقوق والحريات	18 000 000	-	-	100 000	-	18 100 000
المجموع	3 913 325 000	900 000	300 000	400 000 000	-	4 313 925 000

تعليق

يتضح من خلال توزيع الاعتمادات المالية حسب البرامج والمكونات الميزانياتية، أن برنامج المواكبة والقيادة الذي يضم مشاريع متعلقة بالبنية التحتية للمحاكم يستأثر بالجزء الكبير من الميزانية، علما أن اعتمادات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية هي فقط تسبيق أولي في انتظار حصر الموارد النهائية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 300 : المواكبة والقيادة

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
البنية التحتية	-	441 490 000	441 490 000
تدبير الربائد	1 000 000	-	1 000 000
البنية التحتية	90 924 000	-	90 924 000
تدبير الموارد	53 804 000	-	53 804 000

■ **تعليق**

يخصص جزء كبير من الميزانية القطاعية لوزارة العدل من أجل تعزيز البنية التحتية للمحاكم، سواء من خلال البناء والتجهيز عبر مشروع البنية التحتية أو من خلال توفير النفقات اللازمة لضمان السير العادي للعمل بالمحاكم من خلال مشروع تدبير الموارد.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 301 : نجاعة الإدارة القضائية

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
أداء المحاكم في الميدان المدني	33 300 000	-	33 300 000
أداء المحاكم في الميدان الجنائي	42 000 000	-	42 000 000
الولوج إلى القانون والعدالة	30 000 000	-	30 000 000

تعليق

تندرج الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع المبينة في الجدول في إطار تعزيز نجاعة الإدارة القضائية بتوفير جميع لوازم العمل بالمحاكم ومصاريف القضاء الجنائي والمساعدة القضائية ومصاريف الأحكام والإعانات المخصصة لجمعيات المجتمع المدني وغيرها من النفقات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 302 : تحديث المنظومة القضائية والقانونية

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الأداء التشريعي والتنظيمي	14 500 000	-	14 500 000
المحكمة الرقمية	9 000 000	-	9 000 000

تعليق

ستساهم الاعتمادات المالية المدرجة بالمشروع أعلاه في مواكبة الوزارة في تحقيق الأهداف المرتبطة بمشاريع التحول الرقمي للعدالة. علما أنه يتم تخصيص غالبية الاعتمادات المرصودة لورش التحول الرقمي للعدالة من خلال موارد الصندوق الخاص لدعم المحاكم.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 303 : تعزيز الحقوق والحريات

- جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
الاعتقال الاحتياطي	9 000 000	-	9 000 000
حماية حقوق المعتقلين	9 000 000	-	9 000 000

تعليق

ستخصص المبالغ المدرجة في إطار المشروعين لمواكبة جهود النيابة العامة في ترشيد الاعتقال الاحتياطي ومراقبة أماكن الاعتقال من خلال توفير الوسائل المادية واللوجستيكية اللازمة لذلك.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 9: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	292 528 000	239 490 000	532 018 000
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	3 000 000	3 000 000
جهة الشرق	-	8 000 000	8 000 000
جهة فاس - مكناس	-	10 000 000	10 000 000
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	21 000 000	21 000 000
جهة بني ملال - خنيفرة	-	10 000 000	10 000 000
جهة الدار البيضاء- سطات	-	25 000 000	25 000 000
جهة مراكش - آسفي	-	20 000 000	20 000 000
جهة درعة - تافيلالت	-	20 000 000	20 000 000
جهة سوس - ماسة	-	60 000 000	60 000 000
جهة كلميم - واد نون	-	1 000 000	1 000 000
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	24 000 000	24 000 000
جهة الداخلة - واد الذهب	-	-	-
المجموع	292 528 000	441 490 000	734 018 000

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

تعليق

بالنسبة للمعدات والنفقات المختلفة، فرغم إدراج الاعتمادات المالية المخصصة لها بالمصالح المشتركة، فالوزارة تقوم خلال السنة بتفويض الاعتمادات المالية الضرورية لجميع جهات المملكة للآمرين المساعدين بالصرف وهم المدراء الفرعيين الإقليميين للوزارة لدى كل محكمة استئناف.

نفس الشيء ينطبق على اعتمادات الاستثمار، حيث أن الوزارة تتجه تدريجيا نحو تنفيذ جميع اعتمادات الاستثمار على المستوى الجهوي، وذلك بهدف تعزيز اللاتمركز الإداري، مع الأخذ بعين الاعتبار تخصيص 200 مليون درهم المبرمجة بالمصالح المشتركة لفائدة مشروع إعادة بناء محكمة النقض.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 10: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2025, 2026) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2024	مشروع قانون المالية للسنة 2024	الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2026
نفقات الموظفين	3 175 472 000	3 255 340 000	3 179 307 000	3 258 790 000	3 340 260 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	322 528 000	322 528 000	292 528 000	292 528 000	292 528 000
نفقات الاستثمار	222 490 000	241 490 000	441 490 000	410 490 000	190 490 000
المجموع	3 720 490 000	3 819 358 000	3 913 325 000	3 961 808 000	3 823 278 000

تعليق

أدرجت بالجدول أعلاه توقعات أولية بخصوص الاعتمادات المالية لسنة 2025 و2026 بخصوص نفقات الموظفين، أما بالنسبة للمعدات والنفقات المختلفة ونفقات الاستثمار، فقد تم تحديدها من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية في السقف المبين بالجدول.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

- جدول 11 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2026, 2025,2024) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2024	مشروع قانون المالية للسنة 2024	الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2026
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	900 000	900 000	900 000	900 000	900 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	560 000 000	560 000 000	400 000 000	400 000 000	400 000 000

■ تعليق

تشير التوقعات المتعلقة بمركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض والصندوق الخاص لدعم المحاكم بأن الموارد والتسبيق الأولي الممنوح في بداية السنة لن يتغير خلال السنوات القادمة، حيث يتم الرفع من سقف التحملات بعد الحصر النهائي لموارد السنة السابقة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- جدول 12 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2026, 2025,2024) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2024	مشروع قانون المالية للسنة 2024	الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2026
المواكبة والقيادة					
الميزانية العامة	3 578 590 000	3 677 458 000	3 766 525 000	3 819 908 000	3 681 378 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	900 000	900 000	900 000	900 000	900 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	281 950 000	281 950 000	281 950 000	281 950 000	281 950 000
نجاعة الإدارة القضائية					
الميزانية العامة	104 700 000	104 700 000	105 300 000	104 700 000	104 700 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	44 450 000	44 450 000	44 450 000	44 450 000	44 450 000
تحديث المنظومة القضائية والقانونية					
الميزانية العامة	19 200 000	19 200 000	23 500 000	19 200 000	19 200 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	73 500 000	73 500 000	73 500 000	73 500 000	73 500 000
تعزيز الحقوق والحريات					
الميزانية العامة	18 000 000	18 000 000	18 000 000	18 000 000	18 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	160 100 000	160 100 000	100 000	100 000	100 000

■ تعليق

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

تشير التوقعات إلى أن برنامج المواكبة والقيادة يحظى دائما بالحصة الأسد من الاعتمادات المالية لكونه يتضمن مجموع نفقات الموظفين والتي تشكل نسبة 81% من اعتمادات الميزانية العامة المخصصة للوزارة.

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2024, 2025, 2026) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2023	الإسقاطات الأولية 2024	مشروع قانون المالية للسنة 2024	الإسقاطات 2025	الإسقاطات 2026
المواكبة والقيادة					
البنية التحتية	222 490 000	241 490 000	441 490 000	410 490 000	190 490 000
تدبير الربائد	400 000	400 000	1 000 000	400 000	400 000
البنية التحتية	97 424 000	97 424 000	90 924 000	97 424 000	97 424 000
تدبير الموارد	82 804 000	82 804 000	53 804 000	52 804 000	52 804 000
نجاعة الإدارة القضائية					
أداء المحاكم في الميدان المدني	33 300 000	33 300 000	33 300 000	33 300 000	33 300 000
أداء المحاكم في الميدان الجنائي	41 400 000	41 400 000	42 000 000	41 400 000	41 400 000
الولوج إلى القانون والعدالة	30 000 000	30 000 000	30 000 000	30 000 000	30 000 000
تحديث المنظومة القضائية والقانونية					
الأداء التشريعي والتنظيمي	10 200 000	10 200 000	14 500 000	10 200 000	10 200 000
المحكمة الرقمية	9 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000
تعزيز الحقوق والحريات					
الاعتقال الاحتياطي	9 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000
حماية حقوق المعتقلين	9 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

تعليق

يبين الجدول أن ميزانية التسيير التي تحتاجها الوزارة من المنتظر أن ترتفع خلال السنوات القادمة لمسايرة النفقات المتزايدة التي يتطلبها توفير خدمة ذات جودة عالية بمحاكم المملكة، خصوصا بعد تزايد عدد المحاكم والمراكز القضائية وكذا عدد الموظفين والقضاة. وبخصوص الاعتمادات المالية المرصدة بالصندوق الخاص لدعم المحاكم، فإن الوزارة تسعى جاهدة لرفع موارده والتي تمكن من تغطية جزء كبير من استثمارات الوزارة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
300 : **المواكبة والقيادة** مسؤول البرنامج : السيد مدير التجهيز وتدبير الممتلكات.	هدف 1.300 : تحسين جودة البنايات والتجهيزات	مؤشر 1.1.300 : نسبة البنايات الملائمة	مؤشر 1.1.1.300 : نسبة بنايات محاكم الاستئناف الملائمة
			مؤشر 2.1.1.300 : نسبة بنايات المحاكم الابتدائية الملائمة
			مؤشر 3.1.1.300 : نسبة بنايات المراكز القضائية الملائمة
			مؤشر 4.1.1.300 : نسبة بنايات أقسام قضاء الأسرة الملائمة
			مؤشر 5.1.1.300 : نسبة بنايات المحاكم المتخصصة الملائمة
		مؤشر 2.1.300 : نجاعة تدبير المكتبيات	
	هدف 2.300 : تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين	مؤشر 1.2.300 : نسبة الولوج إلى التكوين	مؤشر 1.1.2.300 : نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين
			مؤشر 2.1.2.300 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين
		مؤشر 2.2.300 : عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية	مؤشر 1.2.2.300 : عدد الموظفات المستفيدات من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية
			مؤشر 2.2.2.300 : عدد الموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

		مؤشر 3.2.300 : نسبة المساعدات الاجتماعيات المستفيدات من التكوين في مجال قضاء الأسرة	
		مؤشر 4.2.300 : عدد المستفيدين من دورات بناء وتعزيز القدرات في مجال المساعدة القانونية والاجتماعية	
	هدف 3.300 : تحسين تدبير أرشيف المحاكم	مؤشر 1.3.300 : نسبة معالجة أرشيف المراكز الجهوية للحفظ	
	هدف 4.300 : تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية حضور الوزارة على الساحة الدولية في مجال العدالة	مؤشر 1.4.300 : عدد أنشطة التعاون الدولي المنجزة لدعم منظومة العدالة	
		مؤشر 2.4.300 : عدد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الموقعة في مجال التعاون الإداري والتقني	
301 : نجاعة الإدارة القضائية مسؤول البرنامج : السيد مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية.	هدف 1.301 : تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة	مؤشر 1.1.301 : نسبة تفعيل مكاتب المساعدة الاجتماعية	
		مؤشر 2.1.301 : نسبة تنزيل التنظيم القضائي والخريطة القضائية	
		مؤشر 3.1.301 : عدد المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية والاجتماعية بالمحاكم	
		مؤشر 4.1.301 : عدد الدعامات الرقمية المنجزة للتعريف بجهود الوزارة في المجال القانوني وبالخدمات المقدمة للمواطنين	
	هدف 2.301 : الرفع من عدد المنتسبين للمهن القانونية والقضائية	مؤشر 1.2.301 : نسبة تطور أعداد منتسبي المهن القانونية والقضائية	
	هدف 3.301 : الرفع من تنفيذ آليات التعاون القضائي في الميدان المدني	مؤشر 1.3.301 : نسبة تنفيذ آليات التعاون القضائي الدولي في الميدان المدني	

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

	هدف 4.301 : الرفع من وتيرة تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية	مؤشر 1.4.301 : نسبة المبالغ المحصلة من المبالغ المتكفل بها خلال السنة	
302 : **تحديث المنظومة القضائية والقانونية** مسؤول البرنامج : • السيدة مديرة التحديث ونظم المعلومات.	هدف 1.302 : تحديث وتطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية	مؤشر 1.1.302 : عدد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المعدة أو المعدلة في الميدان المدني والجنائي	
		مؤشر 2.1.302 : عدد مشاريع اتفاقيات التعاون القضائي المعدة أو المعدلة في الميدان المدني والجنائي	
	هدف 2.302 : تعزيز رقمنة الإجراءات والمساطر والخدمات القضائية والإدارية بالمحاكم	مؤشر 1.2.302 : نسبة تنزيل مشاريع خارطة طريق التحول الرقمي لمنظومة العدالة	
		مؤشر 2.2.302 : نسبة الأنظمة المعلوماتية التي تمكن من توفير المعطيات حول النوع	
		مؤشر 3.2.302 : نسبة استعمال الخدمات الإلكترونية الموجهة للمرتفقين	
		مؤشر 4.2.302 : نسبة الزائرين المعتادين للموقع الالكتروني عدالة	
	هدف 3.302 : تعزيز التبادل الإلكتروني مع منتسبي العدالة وباقي الشركاء	مؤشر 1.3.302 : نسبة إنجاز المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة	مؤشر 1.1.3.302 : نسبة إنجاز منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين
			مؤشر 2.1.3.302 : نسبة إنجاز منصة التبادل الإلكتروني مع العدول
			مؤشر 3.1.3.302 : نسبة إنجاز منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين
		مؤشر 2.3.302 : نسبة تفعيل التبادل البيني الالكتروني مع الإدارات	
	هدف 4.302 : توفير الدعائم التقنية للتحول الرقمي للعدالة	مؤشر 1.4.302 : نسبة تعزيز الأمن المعلومياتي للإدارة القضائية	

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

		مؤشر 2.4.302 : نسبة تعزيز البنية التحتية المعلوماتية للإدارة القضائية	
303 : **تعزيز الحقوق والحريات** مسؤول البرنامج : السيد مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة.	هدف 1.303 : حماية حقوق المرأة والطفل	مؤشر 1.1.303 : نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال المجهزة	
		مؤشر 2.1.303 : عدد المقررات الصادرة بالاستفادة من التسبيقات المالية لصندوق التكافل العائلي	
		مؤشر 3.1.303 : نسبة فضاءات الأطفال المحدثة بأقسام قضاء الأسرة	
	هدف 2.303 : تعزيز الحقوق والحريات عبر تطوير آليات العدالة الجنائية	مؤشر 1.2.303 : نسبة إنجاز المشاريع المؤسساتية المرتبطة بالعدالة الجنائية	
	هدف 3.303 : ترشيد الاعتقال الاحتياطي وتعزيز مراقبة أماكن الاعتقال	مؤشر 1.3.303 : نسبة الاعتقال الاحتياطي	
		مؤشر 2.3.303 : عدد زيارات المراقبة لأماكن الاعتقال	
	هدف 4.303 : حماية حقوق ضحايا الاتجار بالبشر	مؤشر 1.4.303 : عدد التدابير المتخذة من طرف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه	

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الثاني

تقديم البرامج

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 300 : المواكبة والقيادة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

ستواصل وزارة العدل خلال سنة 2024، العمل على تنزيل الأهداف المرتبطة ببرنامج المواكبة والقيادة، والمتمثلة في تحسين جودة البنايات والتجهيزات، ودعم المساواة بين الجنسين وتقوية كفاءات ومؤهلات الموارد البشرية على مستوى محاكم المملكة والإدارة المركزية وكذا بالمديريات الفرعية الإقليمية بالإضافة إلى تحسين تدبير أرشيف المحاكم.

كما ستعمل الوزارة من خلال هذا البرنامج على توفير كافة الموارد المالية والبشرية واللوجستيكية بهدف تقديم خدمات قضائية عالية الجودة وتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة وتوفير مرفق عمومي يرقى لمستوى تطلعات المرتفقين والقضاة والموظفين.

وقد تم اعتماد أربعة أهداف تمثل الجوانب الأساسية لبرنامج المواكبة والقيادة وهي كالتالي:

- **الهدف الأول: تحسين جودة البنايات والتجهيزات**

ستعمل الوزارة على مواصلة تطوير البنى التحتية الخاصة بالمحاكم، حيث ستسعى إلى دعم وإنجاح وتتبع كافة المشاريع المرتبطة بهذا الهدف، عبر رفع العراقيل الإجرائية التي تواجهها وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك، بهدف توفير فضاءات ملائمة لعمل الموظفين والقضاة، من خلال تشييد بنايات جديدة للمؤسسات القضائية، وتهيئة وتوسعة وتجديد بنايات أخرى، الشيء الذي من شأنه ضمان استمرار أدائها لوظيفتها على الوجه المطلوب، وخدمة المتقاضين في ظروف أفضل. حيث تطمح الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، إلى مواصلة العمل على استكمال المشاريع في طور الإنجاز، وإنجاز مجموعة من المشاريع الجديدة نذكر منها على سبيل المثال، مشاريع بناء المحاكم الابتدائية بكل من المحمدية والناظور وميدلت ومشروع بناء المركز القضائي بأمزميز، بالإضافة إلى مجموعة من أوراش البناء والتهيئة وكذا مشاريع التجهيز المرافقة لها.

كما ستعمل الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، على استكمال تعميم محاكم الأسرة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة بالخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد لسنة 2022، والذي أكد من خلاله على ضرورة تفعيل المؤسسات المعنية بحقوق الأسرة والمرأة والنهوض بوضعيتها، وتسهيل مشاركتها في كل المجالات. وفي هذا الصدد، أكد جلالته على ضرورة العمل على تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق: " ندعو للعمل على تعميم محاكم الأسرة، على كل المناطق، وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة، ومن الوسائل المادية، الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب". ومن هذا المنطلق، ستعمل الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة على تشييد وتأهيل مجموعة من محاكم الأسرة بمختلف ربوع المملكة، نذكر منها على سبيل المثال بناء محاكم الأسرة بتمارة وواد زم ووجدة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **الهدف الثاني: تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين**

ستواصل الوزارة العمل على تأهيل الموارد البشرية وتحسين وتقوية كفاءاتها وقدراتها ومهاراتها عبر تنويع مشاريع التكوين الأساسي والمستمر وتدعيم الإطار التنظيمي واللوجستيكي للتكوين المستمر، بهدف توفير كفاءات مؤهلة لتلبية الحاجيات المتصاعدة سواء على مستوى المحاكم أو الإدارة المركزية أو على مستوى المديريات الفرعية الإقليمية، حيث تعتزم الوزارة خلال سنة 2024 على تنفيذ مجموعة من البرامج التكوينية لفائدة موظفي ومنتسبي العدالة في المجالات الإجرائية والتدبيرية وفي مجال التحول الرقمي، بالإضافة إلى تكوينات في المساعدة الاجتماعية لفائدة المساعدات والمساعدين الاجتماعيين الشيء الذي من شأنه تدعيم الموارد البشرية على مستوى محاكم الأسرة ، إلى غير ذلك من التكوينات النوعية.

أما على مستوى دعم المساواة بين الجنسين، فستواصل الوزارة العمل على تكريس مقاربة النوع فيما يخص تدبير الموارد البشرية، عبر تعزيز تمثيلية النساء بالقطاع، وبرمجة دورات التكوين المستمر والتكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية لفائدة الموظفات والموظفين، وكذا تيسير سبل اجتياز المترشحات والمترشحين لمباريات التوظيف على قدم المساواة، بالإضافة إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز تمثيلية النساء في مناصب المسؤولية.

- **الهدف الثالث: تحسين تدبير أرشيف المحاكم**

ستعمل الوزارة، على مواصلة المجهودات المبذولة في النهوض بوضعية الأرشيف بالمحاكم وتدبير الرصيد الوثائقي للمؤسسات القضائية بالمعايير المعمول بها في هذا المجال، وذلك عبر توفير الموارد البشرية واللوجستيكية اللازمة لتدبيره وعمليات ترحيله.

كما ستعمل الوزارة، على تفعيل مراسيم تدبير الأرشيف بإحداث لجان الأرشيف القضائي وأرشيف وزارة العدل واللجنة المركزية واللجان الجهوية للحفظ من أجل تنفيذ برنامج تدبير أرشيف المحاكم وتتبع عمل المراكز الجهوية للحفظ وتقييم تدبير المحاكم للأرشيف الخاص بها واعتماد الإجراءات والتدابير الرامية إلى تحسين أساليب تدبير الأرشيف القضائي وضمان فعاليتها لاسيما فيما يتعلق برقمنة أرشيف المحاكم.

والجدير بالذكر، أن الوزارة تعطي أهمية كبيرة لهذا الورش والذي تسعى من خلاله إلى حماية المعطيات والملفات الخاصة بالمحاكم وتوفير المعلومة للباحثين وإحياء الذاكرة القضائية والحفاظ عليها.

- **الهدف الرابع: تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية حضور الوزارة على الساحة الدولية في مجال العدالة:**

ستواصل وزارة العدل مجهوداتها المبذولة في مجال التعاون الدولي والذي يحتل مكانة مهمة في دعم وتحديث وإصلاح منظومة العدالة، عبر إحداث مديرية التعاون والتواصل بالهيكلة الجديدة للوزارة، والتي ستحرص على متابعة مختلف ملفات التعاون وتنفيذ المقتضيات التي تخص المملكة المغربية في اتفاقيات التعاون القضائي، كما ستعمل على البحث عن

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

آفاق جديدة لعقد اتفاقيات وإعداد برامج التعاون بهدف تعزيز التنسيق وتبادل الخبرات والتجارب والارتقاء بآلية التعاون والعمل المشترك بين المؤسسات القضائية بالمغرب وباقي دول ومنظمات العالم في مختلف المجالات المرتبطة بالعدالة بهدف مواجهة التحديات وتحقيق الاستقرار الدولي.

و في هذا السياق، تعمل الوزارة على نهج سياسة الانفتاح على التجارب الدولية عبر تعزيز وتطوير مجالات التعاون المشترك والمثمر بين الدول في مجالات القضاء والعدالة، أبرزها تحديث الادارة القضائية وتعزيز حكامتها، ومواجهة إكراهات الجريمة، وكذلك مكافحة الإرهاب والوقاية من التطرف.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

انخرطت وزارة العدل في مجموعة من الأوراش لتنزيل مقاربة النوع الاجتماعي في أنشطتها، بدءا بإعداد مشاريع الميزانية الفرعية للوزارة ومشاريع النجاعة المرافقة لها بإدراج أهداف ومؤشرات للنجاعة تعكس هذه المقاربة، والعمل بالتنسيق مع الجهات المعنية قصد تحقيق القيم المستهدفة منها.

وفي هذا السياق، انخرطت الوزارة بشراكة مع كافة القطاعات الوزارية المعنية على إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة «إكرام3» 2023-2027 التي تتضمن ثلاث محاور رئيسية وهي:

- أولا، التمكين والريادة للمرأة الذي حدد إجراءات عملية للرفع من نسبة نشاطها في أفق سنة 2026؛
- ثانيا، الوقاية والحماية للنساء ومحاربة العنف ضدهن؛
- ثالثا، تعزيز القيم لمحاربة الصور النمطية والنهوض بحقوق النساء ومحاربة كل أشكال التمييز.

وتأتي هذه الخطة تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، المتضمنة بالخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 23 لعيد العرش المجيد، والذي أكد من خلاله على المساواة بين الجنسين وضرورة النهوض بأوضاع المرأة، وتمكينها من حقوقها كاملة ومن ولوج كل مجالات التنمية، وكذا مراجعة مدونة الأسرة وتفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة.

كما تعمل وزارة العدل بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنزيل برنامج "**تعزيز المساواة بين الجنسين في التشريع المغربي وفي الممارسات المهنية بقطاع العدل**" الذي يرتكز على تأسيس لبنة مهمة للتعاون عبر تفعيل المشاريع المهمة الرامية إلى الإدماج الفعلي لمقاربة النوع، حيث دعت الوزارة مع هيئة الأمم المتحدة الى تقديم طلبات العروض لتطوير وتحديث **تحليل النوع الاجتماعي(AGS)** لقطاع العدالة.

في نفس السياق، أطلقت وزارة العدل بشراكة مع مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب وصندوق الأمم المتحدة للسكان، **إجراء دراسة جدوى حول مركز خدمات التكفل المندمج للنساء والفتيات ضحايا العنف (One stop center)** بكل من جهتي الرباط سلا القنيطرة وفاس مكناس، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في التشريع المغربي وفي الممارسة لممتهني العدالة، وتحسين نوعية الخدمات وفعالية التدخلات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وتهدف هذه الدراسة لإنشاء **مركز خدمات التكفل المندمج للنساء والفتيات ضحايا العنف** الذي يقدم خدمات متكاملة ومنسقة ومتقاربة لهن بغية دعم النساء والفتيات الصغيرات للتعامل مع آثار العنف مع احترام كرامتهن وحقوقهم الأساسية.

كما ستهتم بتقييم احتياجات النساء والفتيات ضحايا ظاهرة العنف، مع تحديد الموارد اللازمة لإنشاء المركز وتقييم الجدوى في الشق المالي والقانوني للمشروع، علاوة على ذلك، سيصبح من الممكن تحديد الشركاء المحتملين ومصادر تمويل المركز ووضع خطة لتطوير وتنفيذ المشروع.

وفي ما يلي جملة من التدابير التي تعمل الوزارة على تنفيذها بغية تكريس مقاربة النوع على مستوى برنامج المواكبة والقيادة:

- **تعزيز أقسام قضاء الأسرة:**

ستعمل الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، على تشييد وتأهيل مجموعة من محاكم الأسرة بمختلف ربوع المملكة، مع تمكينها من الموارد البشرية المؤهلة ومن الوسائل المادية الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب. وذلك تجسيدا للتعليمات الملكية السامية المعبر عنها في خطاب عيد العرش المجيد. حيث عملت الوزارة على تحديد وضعية توزيع الموظفين بهذه الأقسام وحجم الخصاص المسجل بها وستعمل على وضع وبرمجة عدة أنشطة تهم بالأساس تغطية الخصاص من الموارد البشرية لأقسام قضاء الأسرة ووضع وتنفيذ مخطط تكويني خاص لتلبية الحاجيات التكوينية للموظفات والموظفين العاملين بها.

وفي هذا الصدد قامت مصالح هذه الوزارة بالتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية قصد تخصيص 450 منصبا ماليا على الأقل على ثلاث سنوات، ابتداء من سنة 2023، وذلك لتلبية حاجيات هذه الأقسام من الموارد البشرية وقد قامت كذلك ببرمجة مباريات للتوظيف خلال سنة 2023 لسد الخصاص، حيث عملت الوزارة على تنظيم مباراتين لإدماج 190 ناسخة وناسخ (127 منهم إناث) في إطار المنتدبين القضائيين من الدرجة الثالثة، تعزيزا للموارد البشرية العاملة بهذه الأقسام.

- **تعزيز تمثيلية النساء بالقطاع:**

عملت الوزارة، خلال السنوات الأخيرة، على تعزيز نسبة تمثيلية النساء بالقطاع، بحيث أصبحت هذه النسبة تبلغ 49% في فئة الموظفين. وتأتت هذه النسبة بفضل المجهودات المبذولة من طرف الوزارة في إطار تغطية الحاجيات من الموارد البشرية عبر عمليات التوظيف المجراة خلال السنوات الأخيرة.

- **تعزيز خلايا التكفل بالنساء والأطفال بالمساعدات والمساعدين الاجتماعيين:**

عملت الوزارة، خلال السنوات الأخيرة، على تنظيم عدة مباريات لتوظيف مساعدات ومساعدين اجتماعيين وذلك من أجل تعزيز خلايا التكفل بالنساء والأطفال على مستوى المحاكم وحرصت على تمكينهم من التكوين الأساسي والمستمر بما

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

يؤهلهم لتقديم خدمات جيدة للمساعدة الاجتماعية لكافة النساء والأطفال ضحايا العنف وترتقي لتطلعاتهم. وقد تميزت سنة 2022 بتنظيم مباراة جديدة لتوظيف 100 مساعدة ومساعدا اجتماعيا، ترشح لاجتيازها 7611 مترشحا ومترشحة تمثل الإناث نسبة 60% منهم وأسفرت عن تعيين 45 مساعدا اجتماعيا و55 مساعدة اجتماعية (أي بنسبة 55%). وقد تم تخصيص 60% من المناصب المعلن عنها للمترشحين الذين يتقنون التواصل باللغة الأمازيغية بإحدى لهجاتها الثلاث وكذا الحسانية وذلك قصد تسهيل ولوج المتقاضين والمرتفقين الناطقين بها إلى خدمات المساعدة الاجتماعية وخدمات المحاكم.

- **تيسير سبل اجتياز المترشحات والمترشحين لمباريات التوظيف على قدم المساواة:**

نظمت الوزارة، خلال سنة 2023، مباريات التوظيف عبر ربوع المملكة في عدة تخصصات نوعية ترشح لاجتيازها ما مجموعه 83978 مترشحا ومترشحة بنسبة 54% من الإناث، وقد أسفرت هذه المباريات عن نجاح 846 مترشحا ومترشحة، (307 منهم ذكور و539 إناث، أي بنسبة 64% من النساء من مجموع المناصب المخصصة لهذه المباريات).

- **التعيينات في مناصب المسؤولية خلال سنة 2023:**

خلال سنة 2023، بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب المسؤولية بالمصالح المركزية واللاممركزة للوزارة 18%. وتسعى الوزارة إلى تعزيز هذه النسبة، وذلك من خلال برامج تكوينية تستهدف تأهيل وتشجيع النساء بالقطاع للترشح لمناصب المسؤولية، وكذا من خلال تحسيس الفاعلين بالقطاع حول مقاربة حقوق الإنسان المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتوفير آليات التحفيز الضرورية وشروط التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية للنساء الموظفات بالقطاع.

ولقد قامت الوزارة بتنفيذ برنامج التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية لفائدة الموظفات والموظفين الذين تتوفر فيهم شروط اجتياز مقابلات الانتقاء لشغل مناصب المسؤولية بالمديريات الفرعية الإقليمية بهدف إعدادهم لتولي مناصب المسؤولية الإدارية بالمصالح المركزية واللاممركزة للوزارة. وقد تم التركيز في هذا البرنامج على أطر وموظفي المديريات الفرعية الإقليمية كمرحلة أولى من مشروع مشتل للكفاءات والأطر القيادية من موظفات وموظفي الوزارة وذلك بهدف تأهيلهم لتولي مناصب المسؤولية الإدارية وكذا تشجيع النساء منهم بالخصوص على الترشح لتقلد هذه المناصب وتعزيز تمثيليتهن بها. وكحصيلة فقد تم تحقيق استفادة 109 موظفا وموظفة خلال سنة 2022 من برنامج التكوين التأهيلي المذكور تمثل الإناث نسبة 37% من مجموع المستفيدين منهم. وسيتم برمجة دورات للتكوين التأهيلي خاصة بأطر وموظفي مصالح كتابات الضبط وكتابات النيابة العامة ضمن المرحلة الثانية من هذا البرنامج.

- **تعزيز الاستفادة من التكوين الأساسي والمستمر والتكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية:**

بلغت النسبة المحققة من الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين خلال سنة 2022 ما يناهز 27% من مجموع موظفي القطاع (أي بنسبة 24% في فئة الموظفات و30% في فئة الموظفين)، محققة بذلك النسبة المتوقعة بمشروع نجاعة الأداء لسنة 2022، ومن المتوقع كذلك أن تشهد السنوات المقبلة زخما كبيرا لعملية التكوين لمواكبة تنزيل عدة أوراش إصلاحية بالقطاع، تهم منظومة العدالة ككل وبالخصوص المجالات المتعلقة بتنزيل التنظيم القضائي الجديد

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

للمملكة، ومشاريع للتحول الرقمي لمنظومة العدالة، والتكوين في استعمال المنصات الإلكترونية المعدة من طرف الوزارة لفائدة موظفي القطاع والمتقاضين ومرتفقي الوزارة، فضلا عن التكوينات المتعلقة بالمستجدات القانونية والتنظيمية بمنظومة العدالة.

ومن المتوقع الاستمرار في تنفيذ برامج التكوين برسم السنوات المقبلة وتعزيز استفادة الموظفات والموظفين التابعين للوزارة من التكوين سواء على المستوى المركزي أو على المستوى الجهوي، وعيا منها بدور التكوين كدعامة أساسية لتنزيل مشاريع التحول التنظيمي والرقمي بالوزارة.

كما تميزت سنة 2023، بوضع برامج تكوينية لتأهيل الموارد البشرية لوزارة العدل لمواكبة التحولات التنظيمية التي عرفتها مهام واختصاصات الوزارة والتحولات التنظيمية التي ستعرفها مهام وتنظيم المصالح الخارجية التابعة لها من خلال تمثيلياتها الجهوية والمديريات الفرعية الإقليمية ومصالح كتابة الضبط على ضوء صدور مرسوم تنظيم واختصاصات وزارة العدل ودخول التنظيم القضائي الجديد للمملكة حيز التنفيذ.

2. مسؤول البرنامج

السيد مدير التجهيز وتدبير الممتلكات.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة؛
- مديرية الميزانية؛
- مديرية التعاون والتواصل.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.300: تحسين جودة البنايات والتجهيزات

المؤشر 1.1.300 : نسبة البنايات الملائمة

		الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة البنايات الملائمة		%	73	73	84	92	98	**100**	2027
المؤشرات الفرعية	نسبة بنايات محاكم الاستئناف الملائمة	%	76	70	86	95	100	**100**	2026
	نسبة بنايات المحاكم الابتدائية الملائمة	%	73	73	77	89	96	**100**	2027
	نسبة بنايات المراكز القضائية الملائمة	%	72	81	88	91	100	**100**	2026
	نسبة بنايات أقسام قضاء الأسرة الملائمة	%	73	84	84	92	94	**100**	2027
	نسبة بنايات المحاكم المتخصصة الملائمة	%	70	54	86	100	100	**100**	2026

- **توضيحات منهجية**

لقد شكل تأهيل البنية التحتية لمرافق العدالة أحد أهم الرهانات المصاحبة لتنزيل مخرجات الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة وورشا هيكليا لوزارة العدل للإسهام في بناء دولة الحق والقانون من خلال جعل القضاء في خدمة المواطن ودعم نجاعته وتقوية وتأهيل وتعزيز إدارته.

وتجسيدا لهذا الرهان فقد أولت الوزارة عناية بالغة لتوفير فضاءات ملائمة لحسن سير العمل القضائي، سواء من خلال تشييد بنايات جديدة للمحاكم وفق هندسة معمارية تراعي الحفاظ على الأصالة والخصوصية المغربية في مجال البناء والعمران ومتطلبات الخدمة القضائية، أو من خلال تهيئة وتوسعة البنايات الحالية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

مؤشر نسبة البنايات الملائمة يستجيب لمجموعة من المعايير من مجموع البنايات التي تتوفر عليها وزارة العدل. كما يبرز المؤشر المجهود المبذول من طرف الوزارة للرفع من مستوى البنية التحتية، ويتم احتسابه وفقا للمعايير التالية:

البسط: عدد البنايات الملائمة: البنايات التي تستجيب للمعايير التالية:

- الوضعية الهندسية؛
- الوضعية التقنية؛
- الطاقة الاستيعابية.

وفيما يلي تفصيل لهذه المعايير:

1- الوضعية الهندسية:

يتم التركيز على الجانب الهندسي والوظيفي من حيث:

- ملائمة فضاء الاعتقال؛
- ملائمة مكاتب الاستقبال؛
- احترام استقلالية فضاءات المرور لكل من القضاة والموظفين والمرتفقين؛
- ملائمة فضاءات الأرشيف؛
- ملائمة الإضاءة والتهوية الطبيعية؛
- تواجد المقرات التقنية.

2- الوضعية التقنية:

- جودة الخرسانة و هيكل البناية (يمكن استنتاج الوضعية بالعين المجردة وإنجاز خبرة (؛
- وضعية المساكة؛
- وضعية شبكة الصرف الصحي؛
- وضعية الشبكة الكهربائية؛
- وضعية التكييف؛
- وضعية نظام الحماية من الحريق؛
- وضعية الطلاء والتبليط والنجارة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

3- الطاقة الاستيعابية:

تتم دراسة مدى اكتظاظ المحكمة باعتماد قواعد التنميط لتحديد مساحة كل فضاء مع الأخذ بعين الاعتبار النشاط القضائي.

من أهم الفضاءات التي تحدد وضعية البناية:

- فضاء الجلسات؛
- مكاتب العمل.

ولاحتساب قيمة المؤشر، يتم اعتماد الصيغة التالية:

(عدد البنايات الملائمة/مجموع البنايات)*100

المقام: مجموع عدد البنايات: يضم المقام مجموع البنايات التالية:

- محاكم الاستئناف؛
- المحاكم الابتدائية؛
- المراكز القضائية؛
- أقسام قضاء الأسرة؛
- المحاكم المتخصصة.

بغية إنجاح الجهوية المتقدمة وتحقيق العدالة المجالية، تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من المراكز القضائية تم تفعيلها على مستوى الخريطة القضائية.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مؤشر "نسبة البنايات الملائمة" لا يأخذ بعين الاعتبار بعض البنايات التي تدخل ضمن الرصيد العقاري للوزارة، وهي:

- البنايات غير المفعلة؛
- البنايات المفعلة والتي لا تقدم خدمة عمومية للمرتفقين (مقرات المديريات الفرعية ومراكز الحفظ)؛
- البنايات المحدثة غير المفتوحة بعد في وجه العموم؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- البنايات التي تحتاج إلى الصيانة الاعتيادية؛

حرصا من وزارة العدل على التأهيل المستمر للبنية التحتية الحالية لجميع المحاكم والمراكز القضائية بالمملكة وكذا على مواكبة الخريطة القضائية فإن عدد البنايات الملائمة وكذا مجموع البنايات في تغير مستمر، ما يجعل قيم المؤشر دائمة التغير.

- **تعليق**

في إطار الارتقاء بوضعية البنايات بمحاكم المملكة، تواصل وزارة العدل المجهودات المبذولة من أجل الرفع من مستوى البنيات التحتية لحسن سير مرفق العدالة، سواء عن طريق برمجة مشاريع بناء جديدة أو تهيئة البنايات القائمة وذلك للرفع من جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين وكذا لتحسين ظروف عمل الموظفين لديها.

المؤشر 2.1.300 : نجاعة تدبير المكتبيات

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم/مكتب	14 524	10 753	11 604	11 605	11 146	10 000	2027

- **توضيحات منهجية**

<u>البسط:</u>

مجموع نفقات المكتبيات هي مجموع النفقات المتعلقة ب:

- اقتناء أثاث وعتاد المكتب؛

- شراء أدوات المكتب ومواد الطباعة والورق والمطبوعات؛

- صيانة وإصلاح أثاث وعتاد المكتب؛

-شراء العتاد المعلوماتي والبرامج المعلوماتية؛

-شراء لوازم للعتاد التقني والمعلوماتي؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

-مصاريف صيانة العتاد المعلوماتي والمعدات المعلوماتية.

المقام:

عدد مناصب المكتبيات هو مجموع عدد الموظفين والقضاة الممارسين باعتبار أن لكل موظف وقاضي مكتب.

- **مصادر المعطيات**

  - مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات؛
  - مديرية الموارد البشرية؛
  - مديرية الميزانية؛
  - مديرية التحديث ونظم المعلومات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

حساب المؤشر لم يأخذ بعين الاعتبار نفقات الهاتف والأنترنيت ولباس الأعوان وعلب الأرشيف.

- **تعليق**

يرجع الارتفاع الملاحظ لتوقع كلفة النجاعة المكتبية، للتدشينات المتوقعة برسم السنوات المالية المقبلة وكذا التفعيلات الخاصة بالمراكز القضائية، وما يتطلبه ذلك من نفقات المكتبيات، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الموظفين والقضاة المتوقع توظيفهم، مما يتطلب توفير كل التجهيزات المكتبية لضمان السير العادي للعمل بالمحاكم.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 2.300: تقوية الكفاءات ودعم المساواة بين الجنسين

المؤشر 1.2.300 : نسبة الولوج إلى التكويـن

		الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة الولوج إلى التكويـن		%	27	50	55	100	-	**100**	2025
المؤشرات الفرعية	نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين	%	29	50	55	100	100	**100**	2025
	نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين	%	30	50	55	100	100	**100**	2025

- **توضيحات منهجية**

تهدف الوزارة خلال السنتين المقبلتين إلى مواصلة الجهود المبذولة لتنفيذ برامج التكوين سواء الأساسي أو التأهيلي أو المستمر وذلك قصد تحقيق استفادة ما يعادل مجموع موظفات وموظفي الوزارة من هذه التكوينات في أفق سنة 2025 وتأهيلهم من خلال إعداد وتتبع تنفيذ برامج التكوين برسم السنوات المقبلة.

عمليا، ولاحتساب هذا المؤشر، تم الاعتماد على حساب نسبة الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين برسم السنة والسنوات السابقة ابتداء من سنة 2022 من مجموع الموظفات والموظفين الممارسين بالوزارة. ويحتسب هذا المؤشر التراكمي على النحو التالي:

- **نسبة الموظفات المستفيدات من التكوين:**

-**البسط:** عدد الموظفات المستفيدات من التكوين برسم السنة الحالية والسنوات السابقة؛

-**المقام:** العدد الإجمالي للموظفات الممارسات برسم السنة.

- **نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين:**

- **البسط:** عدد الموظفين المستفيدين من التكوين برسم السنة الحالية والسنوات السابقة؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- المقام: العدد الإجمالي للموظفين الممارسين برسم السنة.

- **مصادر المعطيات**

  - مديرية الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لم تتم الإشارة لجودة التكوينات ونوعيتها في هذا المؤشر حيث تم اختيار بعد النوع الاجتماعي بشكل أساسي في تقديمه وذلك لإبراز التزام الوزارة في إطار إعداد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وتنفيذ التزامات الخطة الحكومية للمساواة.

- **تعليق**

بلغت النسبة المحققة من الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين خلال سنة 2022 ما يناهز 27% من مجموع موظفي القطاع (أي بنسبة 24% في فئة الموظفات و30% في فئة الموظفين) محققة بذلك النسبة المتوقعة بمشروع نجاعة الأداء لسنة 2022، ومن المتوقع كذلك أن تشهد السنوات المقبلة زخما كبيرا لعملية التكوين لمواكبة تنزيل عدة أوراش إصلاحية بالقطاع تهم منظومة العدالة ككل وبالخصوص المجالات المتعلقة بتنزيل التنظيم القضائي الجديد للمملكة ومشاريع للتحول الرقمي لمنظومة العدالة والتكوين في استعمال المنصات الإلكترونية المعدة من طرف الوزارة لفائدة موظفي القطاع والمتقاضين ومرتفقي الوزارة فضلا عن التكوينات المتعلقة بالمستجدات القانونية والتنظيمية بمنظومة العدالة.

من المتوقع الاستمرار في تنفيذ برامج التكوين برسم السنوات المقبلة وتعزيز استفادة الموظفات والموظفين التابعين للوزارة من التكوين سواء على المستوى المركزي أو على المستوى الجهوي بفضل تعزيز دور التكوين كدعامة أساسية لتنزيل مشاريع التحول التنظيمي والرقمي بالوزارة.

كما تميزت سنة 2023 بوضع برامج تكوينية لتأهيل الموارد البشرية لوزارة العدل لمواكبة التحولات التنظيمية التي عرفتها مهام واختصاصات الوزارة والتحولات التنظيمية التي ستعرفها مهام وتنظيم المصالح الخارجية التابعة لها من خلال تمثيلياتها الجهوية والمديريات الفرعية الإقليمية ومصالح كتابة الضبط على ضوء صدور مرسوم تنظيم واختصاصات وزارة العدل ودخول التنظيم القضائي الجديد للمملكة حيز التنفيذ.

وتنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الموجه للأمة مساء يوم السبت 30 يوليوز 2022 بمناسبة عيد العرش المجيد والذي دعا فيه جلالته إلى العمل على تعميم محاكم الأسرة على كل المناطق وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة ومن الوسائل المادية الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب، عملت الوزارة على وضع وبرمجة

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

عدة أنشطة تهم بالأساس تغطية الخصاص من الموارد البشرية لأقسام قضاء الأسرة ووضع وتنفيذ مخطط تكويني خاص لتلبية الحاجيات التكوينية للموظفات والموظفين العاملين بها.

المؤشر 2.2.300 : عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية

		الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية		عدد	109	120	150	200	-	**200**	2025
المؤشرات الفرعية	عدد الموظفات المستفيدات من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية	عدد	40	60	75	100	100	**100**	2025
	عدد الموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية	عدد	69	60	75	100	100	**100**	2025

- **توضيحات منهجية**

في إطار انخراط وزارة العدل في الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي وفي الخطة الحكومية للمساواة، تم إدراج مؤشر عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية، وذلك قصد إبراز مجهودات الوزارة وسعيها الحثيث إلى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي والمساواة وتحقيق مبدأ المناصفة في تدبير الموارد البشرية بالقطاع وتشجيع النساء على الترشح لتقلد مناصب المسؤولية الإدارية والرفع من قدراتهن التدبيرية.

عمليا، يعبر هذا المؤشر عن عدد الموظفات والموظفين المستفيدين من دورات التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية والتي حددت القيمة المستهدفة منها في 200 مستفيدة ومستفيدا في أفق سنة 2025.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الموارد البشرية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تخصيص دورات التكوين التأهيلي لتولي مناصب المسؤولية لفائدة الموظفات والموظفين ليس كافيا لوحده لتشجيع النساء على الترشح لتولي مناصب المسؤولية وبالتالي ستعمل الوزارة على مواكبة هذا التكوين بإجراءات تحفيزية أخرى لتمكين النساء بالقطاع من التوفيق بين الحياة المهنية والالتزامات الأسرية.

- **تعليق**

لقد تم تخصيص هذا البرنامج التكويني لفائدة أطر وموظفي المديريات الفرعية الإقليمية بالأساس كمرحلة أولى وذلك باعتبار أن الوزارة تعكف حاليا على تأهيل وتدعيم القدرات التدبيرية للمديريات الفرعية الإقليمية في أفق إحداث تمثيليات جهوية على غرار باقي القطاعات العمومية في إطار تنزيل الجهوية واللاتمركز الإداري ومضامين النموذج التنموي الجديد للمملكة. كما أن الوزارة بصدد إعداد المرسوم المتعلق بتنظيم واختصاصات المديريات الجهوية لوزارة العدل والمديريات الفرعية الإقليمية التابعة لها. وقد تمحور هذا التكوين بالأساس حول مواضيع تدبير الصفقات العمومية وإشكاليات تنفيذ الصفقات العمومية ومواضيع ومجالات التدبير المشترك بين مديريات الإدارة المركزية والمديريات الفرعية الإقليمية فيما يخص الموارد البشرية وتدبير الطلبيات العمومية والتدبير الميزانياتي والتجهيز وتدبير الممتلكات والتحديث وتدبير التجهيزات المعلوماتية ونظم المعلومات.

وللإشارة فإن نسبة النساء في مناصب المسؤولية تبلغ 18% حاليا. وتسعى الوزارة إلى تعزيز هذه النسبة، وذلك من خلال برامج تكوينية تستهدف تأهيل وتشجيع النساء بالقطاع للترشح لمناصب المسؤولية وكذا توفير آليات التحفيز الضرورية وشروط التوفيق بين الحياة المهنية والحياة العائلية للنساء الموظفات بالقطاع ومن هذه الإجراءات المواكبة إحداث دور حضانة لأبناء موظفات وموظفي العدل بمختلف المصالح التابعة للوزارة وبالمحاكم.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 3.2.300 : نسبة المساعدات الاجتماعيات المستفيدات من التكوين في مجال قضاء الأسرة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	20	40	60	80	100	2027

- **توضيحات منهجية**

يدل المؤشر على تطور عدد المساعدين والمساعدات الاجتماعيين المستفيدين من تكوين متخصص في مجال مدونة الأسرة والقوانين ذات الصلة وذلك في إطار السعي إلى تقوية قدرات هاته الفئة من الموظفين في المجالات المرتبطة بأدائها.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛
- مديرية الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- نجاح هذا المشروع متوقف على تعزيز التنسيق مع مختلف المتدخلين خاصة -مديرية الموارد البشرية؛
- عدم كفاية الموارد البشرية المتخصصة؛
- عدم تفرغ المساعدين الاجتماعيين للعمل الاجتماعي؛
- تعدد المخاطبين داخل المرفق.

- **تعليق**

بعد انتهاء برنامج التعاون "حماية" الذي كان يمول من الأمم المتحدة للطفولة UNICEF، يستمر العمل بهذا المؤشر لتحقيق النتائج المنشودة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

المؤشر 4.2.300 : عدد المستفيدين من دورات بناء وتعزيز القدرات في مجال المساعدة القانونية والاجتماعية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	405	420	460	500	540	540	2026

- **توضيحات منهجية**

يدل المؤشر على التنزيل الأمثل لخطة عمل وزارة العدل للرقي بخدمات أطرها الإدارية ذات الطبيعة الاجتماعية لفائدة الفئات المستهدفة بغاية تطوير أدائها وملائمته مع حاجياتهم.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

ارتباط تحقيق قيم المؤشر بالميزانية المرصودة لذلك.

- **تعليق**

نظرا للتكوين الأساسي الذي استفاد منه المساعد(ة) الاجتماعي(ة)، وورشات التكوين المستمر وزيارات تبادل الخبرات إلى دول رائدة في مجال المساعدة الاجتماعية، كالدانمارك والولايات المتحدة الأمريكية، أصبح بإمكان المساعد الاجتماعي الاضطلاع بمهام أصيلة وهي الاستقبال والاستماع والدعم والتوجيه والمرافقة وهو ما أكدته الفقرة الثانية من المادة العاشرة من الباب الرابع من القانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، ومهام أخرى من قبيل إجراء أبحاث اجتماعية والقيام ببحوث ميدانية وزيارات تفقدية والتنسيق داخل خلايا التكفل بالمحاكم وبلورة الأفكار التي تطرح داخل لجان التنسيق الجهوية والمحلية إلى برامج ومشاريع نوعية تهدف إلى الرقي بالفئات الخاصة داخل المجتمع كما ضمنتها المادة 52 من مشروع قانون التنظيم القضائي للمملكة.

وستسهم آلية التكوين المستمر وتعزيز القدرات لا محالة في تحسين الخدمات المقدمة داخل محاكم المملكة في شقها الاجتماعي والنفسي والقانوني بما يخدم مصلحة المرأة والطفل تنفيذا للتوجهات الملكية السامية ذات الصلة بالموضوع.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 3.300: تحسين تدبير أرشيف المحاكم

المؤشر 1.3.300 : نسبة معالجة أرشيف المراكز الجهوية للحفظ

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	13,17	20	15	16,50	18	20	2027

- **توضيحات منهجية**

يدل هذا المؤشر على نسبة معالجة أرشيف المراكز الجهوية للحفظ حسب الصيغة التالية:

- البسط: عدد العلب المعالجة والمخزنة
- المقام: مجموع عدد العلب المخلفة عن السنة الماضية والعلب المحولة خلال السنة الحالية.

(العلب المعالجة والمخزنة /العلب في طور المعالجة)x 100

العلب في طور المعالجة = المخلف عن السنة الفارطة + عدد العلب المحولة خلال نفس السنة.

- **مصادر المعطيات**

- قسم الأرشيف بمديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يتعلق هذا المؤشر بالمعالجة المادية للملفات التي ترتبط بصفة مباشرة بعدد الموارد البشرية بكل مركز إضافة إلى عدد تحويلات الأرشيف الخاص بالمحاكم.

- **تعليق**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

تقوم محاكم المملكة سنويا بتحويل عدد كبير من علب الأرشيف على المراكز الجهوية للحفظ، حيث تقوم هذه الأخيرة بعملية الفرز والجرد، ومن أجل تقييم عمل هذه المراكز وقياس مدى فعاليتها على مستوى معالجة الأرشيف، تم اعتماد نسبة معالجة الأرشيف كمؤشر يمكن من ضبط عدد العلب المعالجة ماديا من طرف كل مركز، إلا أن هذا المؤشر يبقى رهينا بعدد الموظفين الذين تسند إليهم مهمة المعالجة إضافة إلى عدد العلب المحولة سنويا من طرف المحاكم، خصوصا وأن الوزارة شرعت خلال هذه السنة في تحويل أرشيف كل من محكمة النقض والمحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط ومحكمة الاستئناف الإدارية بالرباط والمحكمة الابتدائية بمكناس نظرا لتغيير مقر هذه المحاكم.

وفي إطار تيسير عمل المراكز الجهوية للحفظ ومن أجل الرفع من وتيرة المعالجة، عملت وزارة العدل خلال هذه السنة على توظيف 7 مهندسين متخصصين في تدبير الأرشيف سيتم تعيينهم بالمراكز الجهوية للحفظ، كما تقوم الوزارة بتفويض مهمة معالجة بعض أرصدة الأرشيف لشركات مختصة مما يساعد على تحسين تدبير الأرشيف وبالتالي تسهيل الوصول للوثائق من أجل ضمان حقوق المتقاضين.

وقد تم توقع بلوغ نسبة% 15 في أفق سنة 2024و16.5 % خلال سنة 2025 وبالتالي استقرار نسبي لوتيرة المعالجة حيث ستتم برمجة تحويلات الأرشيف التي ستحال على المراكز الجهوية للحفظ بتنسيق مسبق بين هذه الأخيرة والمحاكم التابعة لدائرة نفوذها.

الهدف 4.300: تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتقوية حضور الوزارة على الساحة الدولية في مجال العدالة

المؤشر 1.4.300 : عدد أنشطة التعاون الدولي المنجزة لدعم منظومة العدالة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	65	65	80	80	2026

- **توضيحات منهجية**

على مستوى هذا المؤشر، تم احتساب:

- زيارات العمل إلى الخارج والاستقبالات المجراة بالمغرب مع ممثلي الدول والمنظمات والهيئات الدولية سواء قام بها السيد الوزير أو السيد الكاتب العام أو السادة المديرين؛

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي شاركت فيها وزارة العدل؛
- المؤتمرات والندوات الدولية التي نظمتها الوزارة أو ساهمت في تنظيمها.

مصادر المعطيات

- مديرية التعاون والتواصل.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

- تأجيل أو إلغاء زيارات رسمية للخارج أو استقبالات وفود كانت مبرمجة في تواريخ محددة؛
- صعوبة التحديد المسبق لعدد الزيارات الرسمية للسيد الوزير أو نظرا لارتباطها بالتزامات متعددة؛
- صعوبة البرمجة القبلية للمؤتمرات والندوات والاجتماعات التي ستشارك فيها الوزارة؛
- صعوبة التحديد المسبق لعدد التظاهرات التي ستنظمها الوزارة بشكل سنوي.

تعليق

- يعكس هذا المؤشر الأهمية التي تكتسيها الزيارات الرسمية التي يقوم بها وزير العدل والكاتب العام والمديرون إلى الخارج وكذا الاستقبالات الرسمية التي يجريها الوزير والمسؤولون المركزيون بمقر الوزارة سواء مع نظراءه الأجانب أو مع ممثلي البعثات الديبلوماسية أو ممثلي الهيئات الدولية الشريكة، في التعريف بمنظومة العدالة ببلادنا وكذا الإصلاحات الجوهرية التي تقودها الوزارة في مختلف مجالات اختصاصاتها.
- يقصد بالاستقبالات بمفهوم هذا المؤشر تلك التي تكتسي طابعا رسميا وليس استقبالات المجاملة، أي بمعنى الاستقبالات التي يستتبعها وضع إطار للتعاون بين الجانبين والتي تقتضي تعبئة موارد لوجيستيكية ومالية وبشرية لتنظيمها.
- من جهتها، تمكن الاجتماعات الدولية والندوات التي تشارك فيها الوزارة أو تلك التي تنظمها من المساهمة في إشعاع منظومة العدالة الوطنية على الصعيد الدولي وإبراز أهم الإصلاحات الجارية في هذا الميدان.
- من خلال هذا المؤشر، فإن عدد الندوات التي سيتم تنظيمها سيفوق عدد المؤتمرات نظرا لطبيعتها الوظيفية وارتباطها بمواضيع آنية ومستجدات على الساحة القانونية والتشريعية (التحول الرقمي للعدالة، العدالة الأسرية، المنظومة الجنائية...).
- وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأنشطة المنجزة لدعم منظومة العدالة قد بلغ، خلال سنة 2022، 86 نشاطا دون احتساب الاجتماعات والتظاهرات الدولية التي شاركت فيها الوزارة عن طريق المناظرة المرئية سنة 2022 والتي بلغ عددها 09 اجتماعات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

المؤشر 2.4.300 : عدد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الموقعة في مجال التعاون الإداري والتقني

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	10	10	10	10	2026

- **توضيحات منهجية**

تم احتساب الاتفاقيات التي سيتم توقيعها فعليا دون احتساب الاتفاقيات التي هي في طور التوقيع أو التفاوض.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التعاون والتواصل.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

صعوبة التحديد المسبق للسنة التي سيتم فيها التوقيع على الاتفاقية رغم جاهزيتها من الناحية التقنية وذلك لارتباط التوقيع بعوامل سياسية وأجندات دبلوماسية.

- **تعليق**

تكمن أهمية هذا المؤشر في تعزيز علاقات التعاون الثنائي في مجال العدالة لاسيما مع الشركاء التقليديين أو مواكبة لجهود الديبلوماسية الرسمية في تقوية علاقات التعاون مع بعض الدول.

كما تكتسي هذه الاتفاقيات، بشقيها الثنائي والمتعدد الأطراف، أهمية بالغة وذلك على ثلاثة مستويات أساسية:

- تنفيذ التزام دولي للمملكة المغربية في الشق المتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان؛
- الاستفادة من تجربة مقارنة أو ممارسات فضلى لمواكبة ودعم مبادرات الإصلاح الداخلية في مجال العدالة؛
- نقل التجربة المغربية في مجال إصلاح منظومة العدالة إلى الدول الإفريقية والعربية بما يسهم في نقل النموذج المغربي لإصلاح منظومة العدالة وتحسين صورة العدالة المغربية على المستوى القاري والإقليمي.

على مستوى التعاون المتعدد الأطراف، يترجم هذا المؤشر انخراط المغرب الفعال ضمن المنظومة الدولية والحضور المكثف على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية والجهوية والقارية الفاعلة في مجال العدالة بما يمكن من تعزيز حضور المملكة على الساحة الدولية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 301 : نجاعة الإدارة القضائية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تواصل وزارة العدل العمل على تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، حيث تسعى إلى الرفع من نجاعة الإدارة القضائية وتحسين مستوى أداءها وذلك بغية توفير خدمات عالية الجودة ترقى لمستوى تطلعات عموم المواطنين وتعزز من ثقة المرتفقين والمتقاضين. فمن جهة، ستواصل الوزارة العمل على الرفع من أداء الإدارة القضائية عبر تنزيل التنظيم القضائي الجديد وتطوير الخريطة القضائية، وتعميم المعلومة القانونية والقضائية. وكذا تحصيل الغرامات والصوائر والإدانات النقدية، وهو ما من شأنه الارتقاء بفعالية ونجاعة الإدارة القضائية.

كما ستواصل الوزارة العمل على تيسير الولوج إلى العدالة عبر إتاحة مجموعة من المنصات والبوابات الإلكترونية وتسهيل استعمالها وتبسيط إجراءاتها لجعلها في متناول جميع المستخدمين، بالإضافة إلى العمل على تطوير المساعدة القانونية والاجتماعية بالمحاكم وتطوير نظام المساعدة القضائية وعقلنة الخريطة القضائية.

وقد تم اعتماد أربعة أهداف تمثل الجوانب الأساسية لهذا البرنامج وهي كالتالي:

- **الهدف الأول: تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة**

يرتكز تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة بالأساس على تنزيل آليات تمكن المتقاضين والمرتفقين من الولوج السلس للخدمات القضائية والقانونية، حيث ستعمل الوزارة على ذلك، عبر إحداث مكاتب المساعدة الاجتماعية، وتنزيل نظام المساعدة القضائية، وتعميم المعلومة القانونية والقضائية عبر استخدام وسائل التواصل الحديثة وتطوير الخدمات القضائية الإلكترونية، والتي أظهرت الظرفية الراهنة أهميتها البالغة، حيث استلزمت الاستعمال المكثف لتقنيات التواصل عن بعد والذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل الخدمة القضائية. فضلا عن تنزيل التنظيم القضائي الجديد وتطوير الخريطة القضائية، ومراعاة الاعتبارات الديمغرافية والجغرافية، ودعم المحاكم بالإمكانيات اللازمة، مما يضمن تحسين ظروف العمل واستقبال المتقاضين.

- **الهدف الثاني: الرفع من عدد المنتسبين للمهن القانونية والقضائية**

تسعى الوزارة إلى الرفع من عدد منتسبي المهن القانونية والقضائية، وضمان كفاءتهم وذلك بتمكينهم من تكوين عالي يهم جميع الجوانب النظرية والعملية ويمكنهم من مزاولة عملهم على أكمل وجه، بالإضافة إلى تنظيم ورشات وأيام دراسية مما سيسهم بشكل فعال في الرفع من نجاعة أداء الإدارة القضائية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وفي هذا السياق، تنظم الوزارة خلال سنة 2023 مباراة لولوج مهنة المفوضين القضائيين، حيث حددت عدد المكاتب المتبارى عليها بدائرة كل محكمة ابتدائية في 552 مكتب، مما سيساهم في الرفع من عدد المفوضين القضائيين المزاولين بمحاكم المملكة الأمر الذي سيؤثر إيجابا على نجاعة أداء الإدارة القضائية بهذه الدوائر.

بالإضافة إلى ذلك، تشتغل االوزارة على إعداد مشاريع قوانين لمراجعة مجموعة من القوانين المنظمة للمهن القانونية والقضائية التي من شانها الرفع من نجاعة أداءهم، ويتعلق الأمر ب:

- مشروع القانون رقم 46.21 المتعلق بمهنة المفوضين القضائيين؛
- مشروع القانون رقم 16.22 المتعلق بمهنة العدول؛
- مشروع قانون يتعلق بمهنة المحاماة؛
- مشروع قانون يتعلق بالخبراء القضائيين؛
- مشروع قانون يتعلق بمهنة التراجمة المقبولين لدى المحاكم؛
- مشروع قانون يتعلق بالقانون المنظم لمهنة التوثيق.

- **<u>الهدف الثالث: الرفع من تنفيذ آليات التعاون القضائي في الميدان المدني</u>**

تهدف الوزارة عبر هذا الهدف إلى تدعيم علاقات التعاون مع الدول الأجنبية في الميدان المدني ودعم انخراط المملكة المغربية في الاتفاقيات الدولية، حيث تعمل الوزارة على اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأن جميع الطلبات الواردة عليها بتنسيق مع الجهات المعنية وتسريع معالجة الملفات العالقة، وتتجلى أهم الآليات التي تتم معالجتها على مستوى الوزارة في الملفات التي تم تسجيلها واتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها تطبيقا لاتفاقية لاهاي لسنة 1980 و1996 وحالات الكفالة بالخارج التي تم تطبيق المادة 33 من اتفاقية لاهاي لسنة 1996 في شأنها و كذا طلبات استيفاء واجبات النفقة بالخارج التي تم تطبيق اتفاقية نيويورك لسنة 1956 بشأنها، إضافة إلى طلبات تبليغ الطيات وتنفيذ الإنابات القضائية الموجهة من الوزارة إلى الخارج والواردة عليها منه تطبيقا لمقتضيات الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات متعددة الأطراف.

- **<u>الهدف الرابع: الرفع من وتيرة تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية</u>**

يعتبر الرفع من وتيرة تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية محورا أساسيا في الرفع من النجاعة القضائية، ووسيلة لضمان مصداقية الأحكام والقرارات الصادرة عن محاكم المملكة، وكذا آلية للرفع من موارد الدولة في الشق المتعلق بالغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية.

وفي هذا الصدد، تعكف وزارة العدل على مواكبة وتتبع المحاكم التي تعاني من صعوبات في تنفيذ المقررات القضائية وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر القضائية، وتتبع ومواكبة وحدات التحصيل المحدثة بالمحاكم، عبر تدبير وضعية الموظفين المكلفين بالتبليغ والتحصيل ودعم قدراتهم وكفاءاتهم، مع توفير الوسائل اللوجستيكية وتحسين ظروف العمل. حيث بلغت نسبة مداخيل الغرامات والإدانات النقدية 41.21% خلال سنة 2022.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على إعداد مشاريع بالتعاون والشراكة مع مختلف المتدخلين في هذا الموضوع، وإعداد مشاريع قوانين وتعديل بعضها وذلك بهدف تسهيل تنفيذ المقررات القضائية وتحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

ستعمل وزارة العدل على إدراج مقاربة النوع في كافة برامجها، ومن أهم التدابير التي ستتخذها في إطار برنامج نجاعة الإدارة القضائية، نذكر ما يلي:

- تفعيل البنية الإدارية الجديدة داخل المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف بالمملكة، والمتمثلة في إحداث مكاتب المساعدة الاجتماعية، تنزيلا لمقتضيات القانون 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، حيث تعمل هذه المكاتب على القيام باستقبال والاستماع وتوجيه ومواكبة الفئات الخاصة داخل المحاكم، وإجراء الأبحاث الاجتماعية، وممارسة الوساطة أو الصلح في النزاعات المعروضة على القضاء، وتتبع وضعية ضحايا الجرائم، وتتبع النساء ضحايا العنف. إلى غير ذلك من الإجراءات التي من شأنها الرفع من نجاعة الإدارة القضائية.
- تسهيل ولوج النساء إلى المهن القانونية والقضائية، حيث تعمل الوزارة على تعزيز تمثيلية النساء الممارسات لهذه المهن، بدون تمييز وعلى قدم المساواة وباحترام تام لمبادئ الكفاءة والاستحقاق؛
- الرفع من عدد محاكم الأسرة وتجهيز عدد منها بفضاءات خاصة بالمرأة والطفل بتنسيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين؛
- تكوين المساعدات والمساعدين الاجتماعيين في مجال حقوق المرأة ومقاربة النوع؛
- انخراط الوزارة مع سبعة قطاعات وزارية أخرى في إعداد "المخطط التنفيذي القطاعي المتوسط الأمد" لتنزيل البرنامج الحكومي للمساواة. حيث تم اقتراح عدة أنشطة لتعزيز اعتماد مقاربة حقوق الإنسان المستجيبة للنوع الاجتماعي على مستوى القطاع.

كما رفعت الوزارة عدة تحديات انسجاما مع المجهودات المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وكذا التزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، الهادفة إلى تدعيم مقومات الدولة الاجتماعية، ومن بينها إحداث "**مرصد للعدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي**" و تفعيله ضمن الهيكلة الجديدة لوزارة العدل، وأوكلت لهذا المرصد عدة مهام من بينها تأهيل الخدمة الاجتماعية الكفيلة بتيسير ولوج المرأة والطفل والفئات لمنظومة العدالة، ودعم ومواكبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف واليقظة التشريعية، واقتراح مراجعات تشريعية عند الاقتضاء وتجميع جل الاتفاقيات الدولية التي تهم المرأة ومناقشتها والمصادقة على العالقة منها، هذا بالإضافة إلى إطلاق مسلسل إدماج مقاربة النوع الاجتماعي، من أجل بنيات مؤسساتية عمومية سهلة الولوج للنساء.

هذا وقد عملت الوزارة على تعزيز مقاربة النوع داخل منظومة العدالة عبر برنامج العمل السنوي بين وزارة العدل وصندوق الأمم المتحدة للسكان FNUAP برسم سنة 2023، والذي حدد عددا من الأنشطة الرامية إلى تعزيز ولوج المرأة إلى العدالة من خلال دعم تقني لوضع مرصد لتتبع وضعية ولوج هذه الفئة إلى خدمات مرفق العدالة، إلى جانب دعم تقني

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

من أجل تعزيز مكاتب المساعدة الاجتماعية بالمحاكم. بالإضافة إلى برنامج الشراكة بين وزارة العدل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ONUFEMMES والذي يستهدف مأسسة النوع الاجتماعي بالقطاع وكذا دعم ولوج النساء إلى الخدمات القضائية.

2. مسؤول البرنامج

السيد مدير الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة؛
- مديرية الميزانية؛
- مديرية التعاون والتواصل.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.301: تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة

المؤشر 1.1.301 : نسبة تفعيل مكاتب المساعدة الاجتماعية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	20	30	40	100	2030

- **توضيحات منهجية**

- البسط: عدد مكاتب المساعدة الاجتماعية المفعلة؛
- المقام: العدد الإجمالي لمكاتب المساعدة الاجتماعية الواجب تفعيلها.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- تنظيم مكاتب المساعدة الاجتماعية رهين بصدور النص التنظيمي المنصوص عليه بالمادة 22 من التنظيم القضائي؛
- تفعيل مكاتب المساعدة الاجتماعية يتطلب توفير المقرات والتجهيزات اللازمة؛
- وجود مكاتب المساعدة الاجتماعية يحتاج إلى مشرف متفرغ لخدماته؛
- العدد غير الكافي للمساعدين الاجتماعيين بالمحاكم وأغلبهم غير متفرغ لمهام المساعدة الاجتماعية؛
- ضعف تكوين المساعدين الاجتماعيين.

- **تعليق**

يهدف هذا المؤشر إلى:

- مواكبة انطلاقة مكاتب المساعدة الاجتماعية؛
- التفعيل الأمثل لمقتضيات المادة 50 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي؛
- تعميم مكاتب المساعدة الاجتماعية بالمحاكم الابتدائية والاستئنافية؛
- رصد الاكراهات العملية التي تواجها مكاتب المساعدة الاجتماعية؛
- زيادة عدد المكونين؛
- توحيد مناهج وآليات عمل مكاتب المساعدة الاجتماعية بمختلف محاكم المملكة وضمان حسن سيرها.

المؤشر 2.1.301 : نسبة تنزيل التنظيم القضائي والخريطة القضائية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	5	5	5	6	2030

- **توضيحات منهجية**

البسط: عدد الإجراءات المنجزة لتنزيل التنظيم القضائي والخريطة القضائية؛

المقام: العدد الإجمالي للإجراءات الواجب إنجازها لتنزيل التنظيم القضائي والخريطة القضائية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **مصادر المعطيات**

مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

1. مرتبط بالتنسيق مع مختلف المتدخلين في منظومة العدالة:

- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- رئاسة النيابة العامة؛
- وزارة الداخلية؛
- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- مجلس النواب ومجلس المستشارين؛
- جمعيات هيئات المحامين؛

2. تنفيذ البرامج المرتبطة بهذا المؤشر قد يمتد إلى سنوات متعددة.

- **تعليق**

ستعمل هذه الوزارة على وضع البرامج الكفيلة بتسهيل الولوج للعدالة، وذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- تفعيل مقتضيات المادة 22 من القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة، لتنزيل مرسوم التنظيم الهيكلي للمحاكم؛
- تنظيم الخريطة القضائية لمحاكم المملكة بكل أصنافها ودرجاتها بمرسوم واحد عوض النصوص التنظيمية السارية النفاذ؛
- إحداث محاكم من الدرجة الأولى ومحاكم من الدرجة الثانية؛
- إحداث مراكز قضائية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

المؤشر 3.1.301 : عدد المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية والاجتماعية بالمحاكم

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	106 429	80 000	110 000	115 000	120 000	125 000	2027

- **توضيحات منهجية**

يدل المؤشر على مدى نجاعة المقاربة السوسيو قانونية التي اعتمدتها وزارة العدل منذ سنة 2009 بإدراج الخدمة الاجتماعية في مجال العدالة الجنائية بما يمكن من استفادة الفئات الخاصة من المجتمع بالأساس النساء والأطفال من خدمات نوعية ذات طبيعة قانونية مقدمة بصبغة اجتماعية.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يمكن القول بأن حدود تنفيذ هذا المؤشر تكمن في غياب آليات إحصاء المعطيات ذات الصلة بتقديم الخدمات على مستوى محاكم المملكة وكذا عدم وجود نظام أساسي لمهنة المساعدة الاجتماعية يوضح المهام الموكولة إليها داخل القطاع.

- **تعليق**

في إطار تعزيز الآليات المساعدة للعدالة الجنائية بادرت وزارة العدل إلى وضع خطة عمل لتعزيز الحماية الجنائية للفئات الخاصة من المجتمع ومناهضة جميع أنواع العنف (الجسدي، الجنسي، النفسي والاقتصادي) ضد النساء والأطفال وتحسين استقبالهم وتوفير خدمات نوعية لهم في مختلف وضعياتهم.

وقد تم ابتداء من سنة 2008 تعيين 86 مساعدة اجتماعية بجميع خلايا محاكم المملكة، بعد انتقائهن من بين النسوة من أطر كتابة الضبط اللواتي اتسم مسارهن المهني بالاستقامة والكفاءة وحسن الخلق ليتم مدهن بالمفاهيم الأساسية للقيام ببعض مهام المساعدة الاجتماعية من قبيل استقبال النساء و الأطفال ضحايا العنف والأطفال في وضعية صعبة والأطفال في وضعية خلاف مع للقانون والاستماع إليهم وفق تقنيات تحترم خصوصيتهم وتوفير الدعم النفسي حسب طبيعة كل حالة، إضافة إلى تمكينهم من الاستفادة من خدمات باقي الشركاء من خلال توجيههم و إرشادهم و مرافقة الضحايا منهم، إذا دعت الضرورة ذلك، داخل فضاء المحكمة أو خارجه.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ومن أجل تعزيز تقديم الخدمة الاجتماعية في مجال العدالة الجنائية وبغية تعزيز الولوج إلى مرفق العدالة خاصة بالنسبة للفئات الخاصة من المجتمع، أقدمت وزارة العدل على تعيين مساعدات ومساعدين اجتماعيين من خرجي المعهد الوطني للعمل الاجتماعي وكذا من حاملي الشهادات الجامعية ذات الصلة بمجال العمل الاجتماعي موزعين على كل خلايا التكفل بالنساء والأطفال بمحاكم المملكة ابتداء من سنة 2008 ليبلغ عددهم ما يفوق 300 إطارا إلى غاية يومه، وذلك حتى يتسنى تغطية كافة الاحتياجات على مستوى الموارد البشرية اللازمة لتقديم خدمات المساعدة القانونية والاجتماعية للمرأة والطفل.

المؤشر 4.1.301 : عدد الدعامات الرقمية المنجزة للتعريف بجهود الوزارة في المجال القانوني وبالخدمات المقدمة للمواطنين

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	2	2	3	3	2026

- **توضيحات منهجية**

تم وضع الكبسولات التي تم إنجازها فعليا وتم عرضها في الإذاعة والتلفزيون وقناة اليوتوب الخاصة بالوزارة، مقابل كبسولات لازالت في طور الإنجاز منها ما هو ترويجي ومنها ما هو تعريفي.

- **مصادر المعطيات**

  - مديرية التعاون والتواصل: قسم التواصل والشراكات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

صعوبة تحديد آجال الإنجاز في المرحلة الأولى لارتباط ذلك بتنزيل الهيكلة الجديدة لوزارة العدل.

- **تعليق**

تظهر أهمية هذا المؤشر في بلورة استراتيجية تواصلية رقمية تعتمدها وزارة العدل للتعريف بمنجزاتها وتقريب خدماتها من المواطن والمرتفق على حد السواء.

كما تظهر أهميته كذلك في تقوية وتعزيز صورة الوزارة وبناء السمعة بين مختلف الشركاء والمؤسسات العمومية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

الهدف 2.301: الرفع من عدد المنتسبين للمهن القانونية والقضائية

المؤشر 1.2.301 : نسبة تطور أعداد منتسبي المهن القانونية والقضائية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	4	4	4	6	2030

- **توضيحات منهجية**

- **البسط:** (عدد منتسبي المهن القانونية والقضائية خلال السنة الحالية – عدد منتسبي المهن القانونية والقضائية خلال السنة الفارطة) * 100؛
- **المقام:** عدد منتسبي المهن القانونية والقضائية خلال السنة الفارطة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- مباريات الولوج إلى المهن القانونية والقضائية لا تنظم كل سنة، إلى جانب محدودية عدد المناصب المتبارى بشأنها؛
- تنظيم مباريات الولوج إلى المهن المذكورة يتطلب التنسيق مع الهيئات التمثيلية للمهن المذكورة وتحديد الخصاص؛
- هذا المؤشر لا يبين جودة الخدمات القضائية المقدمة من طرف المهنيين.

- **تعليق**

ستعمل هذه الوزارة على المساهمة في الزيادة في عدد المهنيين المنتسبين إلى المهن القانونية والقضائية من خلال الإعلان على مباريات الولوج إلى المهن المذكورة وتنظيم دورات تكوينية لفائدتهم، بتنسيق مع ممثلي الهيئات المهنية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

الهدف 3.301: الرفع من تنفيذ آليات التعاون القضائي في الميدان المدني

المؤشر 1.3.301 : نسبة تنفيذ آليات التعاون القضائي الدولي في الميدان المدني

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	30	35	35	50	2030

- **توضيحات منهجية**

- **البسط:** عدد آليات التعاون القضائي الدولي المنفذة (مساطر وإجراءات، طلبات، ملفات...)؛
- **المقام:** العدد الإجمالي لآليات التعاون القضائي الدولي (مساطر وإجراءات، طلبات، ملفات...).

يتعلق هذا المؤشر بقياس نسبة إنجاز جميع آليات التعاون القضائي الدولي، على سبيل المثال، لا الحصر:

- مسطرة إرجاع الأطفال وممارسة حقي الزيارة والحضانة طبقا لاتفاقية لاهاي لسنة 1980 و1996؛
- حالات الكفالة التي يتم بموجبها تطبيق المادة 33 من اتفاقية لاهاي لسنة 1996؛
- تنفيذ طلبات استيفاء واجبات النفقة بالخارج تطبيقا لاتفاقية نيويورك بتاريخ 20 يونيو 1956؛
- تنفيذ طلبات تبليغ الطيات وتنفيذ الإنابات القضائية الموجهة إلى الخارج او الواردة منه.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- تعدد المتدخلين في عملية التطبيق العملي للاتفاقيات الدولية.

- **تعليق**

تعمل الوزارة على اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأن جميع الطلبات الواردة عليها بتنسيق مع الجهات المعنية وتسريع معالجة الملفات العالقة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

الهدف 4.301: الرفع من وتيرة تحصيل الغرامات والإدانات النقدية والصوائر والمصاريف القضائية

المؤشر 1.4.301 : نسبة المبالغ المحصلة من المبالغ المتكفل بها خلال السنة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	41,21	52	40	42	44	50	2027

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر حسب الصيغة التالية:

- **البسط**: مجموع المبالغ المحصلة خلال السنة؛
- **المقام**: مجموع المبالغ المتكفل بها خلال السنة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الميزانية؛
- محاكم المملكة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار حجم المخلف من التكفلات الباقية بدون تحصيل والذي هو في ارتفاع متواتر.

- **تعليق**

بالرغم من التحسن التدريجي للوضع الاقتصادي ببلادنا بعد تجاوز مخلفات الجائحة التي عرفها العالم والمرتبطة بتفشي فيروس كورونا، فإن ارتباط هذا المؤشر بمتغيرين اثنين أثر سلبا على النسبة المسجلة برسم سنة 2022، حيث عرفت نسبة تطور التكفلات 27,96% بالنظر لسنة 2021 ونسبة تطور الغرامات المحصلة عن نفس الفترة 13,66%.

كما أنه من شأن الوضع الحالي للبلاد والمتمثل في تعرض جزء منه لزلزال مدمر، أن يؤثر سلبا على نسبة النمو الخاصة بسنة 2023 والسنوات الموالية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

وبالرغم مما سبق، فإنه من شأن القيام بتنزيل بعض المشاريع والبرامج المرتبطة بالتحصيل أن يحسن من هذا المؤشر، ومنها:

- استئناف زيارات التتبع والمواكبة وتنزيل وحدات التبليغ والتحصيل بمراكز القضاة المقيمين؛
- تكثيف دورات التكوين المستمر ومراجعة منظومة تحفيز المكلفين بالتبليغ والتحصيل.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 302 : تحديث المنظومة القضائية والقانونية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يشمل برنامج تحديث المنظومة القانونية والقضائية جانبين أساسيين، فمن جهة يهدف هذا البرنامج إلى تبسيط المساطر والإجراءات القانونية عبر تطوير المنظومة القانونية سواء في مجال الحقوق والحريات أو في المجال المدني أو الجنائي أو الاجتماعي أو المال والأعمال وكذا تعزيز التعاون القضائي على المستوى الدولي، ومن جهة أخرى، يهدف إلى تنزيل ورش التحول الرقمي لمنظومة العدالة باعتباره ورشا استراتيجيا مهما يرمي إلى إرساء مقومات المحكمة الرقمية في إطار مواصلة الجهود المبذولة في تنزيل مقتضيات الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة وحرصا على تنفيذ استراتيجية الوزارة في مجال تحديث الإدارة القضائية.

والجدير بالذكر، أن هذا الورش يشمل مجموعة من المشاريع المتعلقة بالتحول الرقمي لمنظومة العدالة يسعى بالأساس إلى تقريب القضاء من المواطن وتيسير الولوج للعدالة وتحسين نجاعة القضاء وتقديم خدمات سهلة وميسرة للمرتفقين وكافة المتدخلين في منظومة العدالة وكذا تيسير عمل القضاة والموظفين، وتقليص الوقت والجهد في القيام بالإجراءات والمساطر التي تهم مصالح المتقاضين وعموم المواطنين.

وقد تم اعتماد أربعة أهداف تمثل الجوانب الأساسية لهذا البرنامج وهي كالتالي:

- **الهدف الأول: تحديث وتطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية**

ستواصل وزارة العدل إنجاز مخططها التشريعي، وتحديث المنظومة القانونية وذلك وفق ما أقره الدستور والتزامات المملكة المغربية على المستوى الدولي، وما نص عليه الميثاق الوطني حول إصلاح منظومة العدالة من توصيات هامة تهم تحديث وتطوير وتجويد المنظومة التشريعية.

وفي هذا السياق، ستعمل الوزارة على استكمال إجراءات الإعداد والمصادقة المتعلقة بمجموعة من مشاريع القوانين ويتعلق الأمر أساسا بمراجعة مدونة الأسرة تنفيذا لمضامين الرسالة الملكية السامية لرئيس الحكومة حول إصلاح مدونة الأسرة ومشروع مراجعة قانون المسطرة الجنائية ومشروع مراجعة القانون الجنائي ومشروع قانون حول البنك الوطني للبصمات الجينية ومشروع قانون قضاة الاتصال بالإضافة إلى مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالقوانين المنظمة للمهن القضائية والقانونية ومراجعة القانون المتعلق بالجنسية المغربية ومراجعة القانون المتعلق بكفالة الأطفال المهملين ومواصلة العمل على مشروع إعداد مدونة لحقوق الطفل وفق مقاربة تشاركية مع كافة القطاعات المعنية بموضوع الطفل. والعديد من مقترحات القوانين الأخرى التي من شأنها إغناء وتطوير الترسانة القانونية ببلادنا.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

كما ستواصل الوزارة العمل على تعزيز التعاون القضائي على المستوى الدولي، حيث ستعمل على البحث عن آفاق جديدة لعقد اتفاقيات وإعداد برامج التعاون بهدف تعزيز التنسيق وتبادل الخبرات والتجارب والارتقاء بآلية التعاون والعمل المشترك بين المؤسسات القضائية بالمغرب وباقي دول ومنظمات العالم في مختلف المجالات المرتبطة بالعدالة، كما ستحرص على متابعة مختلف ملفات التعاون وتنفيذ المقتضيات التي تخص المملكة المغربية في اتفاقيات التعاون القضائي.

- **الهدف الثاني: تعزيز رقمنة الإجراءات والمساطر والخدمات القضائية والإدارية بالمحاكم**

ستعمل الوزارة على مواصلة تنزيل مخطط التحول الرقمي للعدالة وذلك عبر إنجاز مجموعة من المشاريع وتقديم خدمات رقمية جديدة وذات جودة عالية للمرتفقين والمتقاضين ومنتسبي المهن القانونية والقضائية، والسهر على تبسيطها، فستعمل الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، على إنجاز مجموعة من المشاريع من قبيل مشروع إحداث الفضاء الرقمي للمواطن على مستوى محاكم المملكة، تنفيذا لمضامين اتفاقية الشراكة المبرمة بين وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ووزارة العدل، وتفعيلا لمضامين البرنامج الوطني لتحسين الاستقبال بالمواقع النموذجية بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD)، ومشروع الجلسات الرقمية ومشروع استكمال وتجويد الأنظمة المعلوماتية الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الوزارة على مواصلة توفير الأنظمة المعلوماتية الضرورية على مستوى المحاكم التي تسعى لتيسير عمل القضاة والموظفين في أداء مهامهم وتقليص مدة إنجاز أعمالهم، وضمان حماية المعطيات والمعلومات الخاصة بالمحاكم والولوج السلس لها. وذلك تعزيزا وتسهيلا لولوج المتقاضين وعموم المواطنين للخدمات القضائية والإدارية بالمحاكم.

- **الهدف الثالث: تعزيز التبادل الإلكتروني مع منتسبي العدالة وباقي الشركاء**

ستواصل وزارة العدل تطوير وتدعيم مجموعة من المنصات الإلكترونية لتعزيز التبادل الإلكتروني مع منتسبي العدالة في إطار إشراك المهن القانونية والقضائية الأخرى في استراتيجية التحديث الخاصة بالقطاع. حيث تهدف هذه المنصات إلى تسهيل تبادل المعطيات والمعلومات والوثائق الضرورية الأساسية بطريقة مؤمنة وسريعة وبجودة عالية.

كما تسعى الوزارة إلى تجويد المنصات الافتراضية الإلكترونية لمنتسبي العدالة وتسهيل استعمالها بصفة دورية وتوسيع نطاق المنخرطين في هذه المنصات وإضافة منصات جديدة للتبادل الإلكتروني مع باقي منتسبي العدالة، حيث على سبيل المثال، يهدف مشروع التبادل الإلكتروني مع الخبراء، إلى رقمنة مختلف الإجراءات التي يقوم بها الخبير أمام المحكمة، وابتكار الحلول الرقمية لتبسيطها، كما تسعى الوزارة إلى تعزيز التبادل الالكتروني مع باقي الشركاء، حيث يهدف مشروع التبادل الإلكتروني مع الإدارات والمؤسسات العمومية إلى إحداث مجموعة من المنصات الإلكترونية للتبادل البيني للمعطيات والملفات بشكل آمن بين وزارة العدل ومختلف الشركاء من إدارات ومؤسسات عمومية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف الرابع: توفير الدعائم التقنية للتحول الرقمي للعدالة

في إطار تنزيل مشاريع مخطط التحول الرقمي للعدالة، ستعمل الوزارة على مواصلة تعزيز وتقوية البنية التحتية والتجهيزات المعلوماتية بالمحاكم وتوفير جميع الوسائل الضرورية لتنفيذ المخطط، وذلك عبر تجديد الحضيرة المعلوماتية للإدارة المركزية والمحاكم وتقوية البنية التحتية المعلوماتية وتجديد وحدات التخزين Baies de Stockage التابعة للوزارة وصيانة نظام التدبير الإلكتروني للوثائق والمعلومات GEID وصيانة النظام المندمج والموحد لتسيير الخوادم واقتناء حلول نظام إدارة الوصول المتميز(PAM) واقتناء نظام التحكم في الوصول إلى الشبكة (NAC) واقتناء برمجيات تقنيات ذكاء الأعمال وتجديد الشبكات المعلوماتية والخوادم والاشتراك في قاعدة بيانات أدوات اتخاذ القرار وبرامج العمل التشاركي للمحاكم واقتناء منصة النسخ الاحتياطي والأرشيف بالوزارة.

من الدعائم الأساسية للتحول الرقمي للعدالة كذلك، توفير الأمن المعلومياتي، وخصوصا مع تنامي الهجمات الإلكترونية. ونظرا لطبيعة المعطيات وحساسيتها، أصبح من الضروري تعزيز إجراءات الأمان والثقة الرقمية، حيث ستعمل الوزارة على مجموعة من المشاريع التي من شأنها الرفع من مستوى الأمن المعلومياتي والثقة السيبرانية وذلك بالتنسيق مع إدارة الدفاع الوطني من خلال تنزيل مضامين التوجيهات الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية والتي تتحدد في تطبيق قانون الأمن السيبرياني رقم 05.20. ونذكر من بين هذه المشاريع، مشروع إعداد بوابة آمنة للتبادل Gateway مع الشركاء ومشروع اقتناء استضافة خارجية لموقع التعافي من الكوارث الخاص بوزارة العدل ومشروع صيانة خدمة إدارة المعلومات الأمنية والأحداث (SIEM).

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

سعت وزارة العدل إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف مساطرها وإجراءاتها ضمانا للمساواة بين الجنسين، وتكريسا لمأسسة هذه المقاربة وجعلها رافدا في إقرار وضعية عادلة ومنصفة وضمانا لتمثيلية شاملة للمواطنين لتحقيق مغرب متطور وعصري يعمه التلاحم الاجتماعي وتكافؤ الفرص.

في هذا السياق، التزمت وزارة العدل في جل مشاريعها بتكريس مقاربة النوع من خلال مجموعة من المجهودات التي تتلخص كالتالي:

- **مأسسة خدمات المساعدة الاجتماعية من خلال القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي:** يأتي صدور الظهير الشريف رقم 1.22.38 بتنفيذ القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة، بتاريخ 30 يونيو 2022، في سياق تنزيل استراتيجية وزارة العدل في مجال إصلاح منظومة العدالة والتي ترتكز على عدة مرجعيات وطنية ودولية لا سيما فيما يتعلق بمقاربة النوع، وفي هذا الإطار تنص المادة 50 من نفس القانون على مأسسة عمل المساعدين الاجتماعيين داخل مكاتب المساعدة الاجتماعية، وإنجاز مهامهم ورفع تقارير حول الإحصائيات والدراسات والصعوبات والإكراهات المطروحة إلى الجهات القضائية والإدارية المختصة، كما أسند نفس القانون تنظيم مكاتب المساعدة الاجتماعية إلى نص تنظيمي وفقا للمادة 22.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **قرار وزير العدل رقم 1501.22** بشأن تحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة العدل، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 7161 بتاريخ 16 يناير 2023، تنص المادة 11 منه على إحداث مصلحة حماية المرأة والطفل والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- **تغيير وتتميم الفصل 10 من قانون الجنسية:** تواصل الوزارة تتبع مسار مشروع قانون رقم 019.13 بتعديل الفصل 10 من قانون الجنسية، والذي يرمي إلى تحقيق المساواة في منح الجنسية المغربية بحكم الزواج المختلط، ويتوخى تخويل الأجنبي المتزوج بمواطنة مغربية إمكانية الحصول على الجنسية المغربية عن طريق التصريح، وقد أحالت هذه الوزارة نص المشروع المذكور على الأمانة العامة للحكومة بعد تحيين التوقيع عليه، بتاريخ 8 دجنبر 2017.
- **مسودة مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي:** يتجلى بعد النوع الاجتماعي في هذا المشروع من خلال الرفع من عقوبة التحريض على التمييز، وإضافة مجموعة من الوسائل التي يتم بواسطتها ارتكاب التحريض على التمييز كاستعمال المكتوبات والمطبوعات المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وذلك زيادة على باقي الوسائل الأخرى المنصوص عليها في الفصل 431-5.
- **مشروع قانون المسطرة المدنية:** يتجلى بعد النوع الاجتماعي في المشروع من خلال تخويل المحكمة إمكانية إسناد إجراء الصلح إلى المساعدين الاجتماعيين بخصوص النزاعات المعروضة على القضاء، بما فيها قضايا المرأة والطفل الرائجة بأقسام قضاء الأسرة.
- **تفعيل مرصد العدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي:** وقد أوكلت لهذا المرصد عدة مهام من بينها تأهيل الخدمة الاجتماعية الكفيلة بتيسير ولوج المرأة والطفل والفئات لمنظومة العدالة ودعم ومواكبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف واليقظة التشريعية واقتراح مراجعات تشريعية عند الاقتضاء وتجميع جل الاتفاقيات الدولية التي تهم المرأة ومناقشتها والمصادقة على العالقة منها.
- **الشراكة والتعاون بين وزارة العدل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة:** في إطار الشراكة والتعاون بين وزارة العدل وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أعطت وزارة العدل بتاريخ 28 يوليوز 2022 الانطلاقة الرسمية لبرنامج "تعزيز المساواة بين الجنسين في التشريع المغربي وفي الممارسات المهنية بقطاع العدل" للفترة الممتدة من 2022 إلى 2023، وستعطي هذه الشراكة دفعة مهمة للمشاريع الرامية إلى الإدماج الفعلي لمقاربة النوع، انسجاما مع المجهودات المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 وكذا التزامات البرنامج الحكومي 2021-2026.
- **إرساء حكامة البيانات التي ينتجها مرفق العدالة:** وذلك من خلال إعادة هندسة الاحتياجات من حيث البيانات والمعطيات الإحصائية، وخاصة تلك المتعلقة بمعطيات النوع.
- **إحداث منصة للتشاور الوطني حول وضعية وآفاق ولوج المرأة للعدالة femme.justice.gov.ma** تهدف هذه المنصة إلى تيسير الولوج إلى المعلومة القانونية والقضائية للمرأة والطفل والفئات الهشة وإذكاء روح المبادرة وتعزيز مشاركة هذه الفئات في مسلسل إصلاح منظومة العدالة وكذا إدماج بعد النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تعميم استعمال الخدمات القانونية والقضائية الرقمية وترشيد الولوج والاستفادة من آليات الدعم والمواكبة المالية والقانونية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

2. مسؤول البرنامج

- السيدة مديرة التحديث ونظم المعلومات.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية التحديث ونظم المعلومات؛
- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة؛
- مديرية التعاون والتواصل؛
- مديرية التشريع والدراسات.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.302: تحديث وتطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية

المؤشر 1.1.302 : عدد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المعدة أو المعدلة في الميدان المدني والجنائي

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	4	5	5	5	2030

- **توضيحات منهجية**

يدل هذا المؤشر على عدد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعتزم الوزارة إعدادها في الميدان المدني والجنائي، والتي تستجيب ما أمكن للأولويات المحددة في المخطط التشريعي لهذه الوزارة والتي تهم على الخصوص مشاريع مراجعة مدونة الأسرة وقانون المسطرة المدنية والقانون الجنائي والقانون المنظم لمهنة المحاماة وباقي المهن القانونية والقضائية فضلا عن مجموعة من النصوص التنظيمية والمراسيم التطبيقية لبعض القوانين التي سبق نشرها في الجريدة الرسمية على غرار القانون المتعلق بالتنظيم القضائي والقانون المتعلق بالوساطة الاتفاقية وقانون الالتزامات والعقود ومدونة التجارة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التشريع والدراسات؛
- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

من الناحية المنهجية يصعب تحديد قيمة مستهدفة دقيقة وسنة مرجعية لها باعتبار أن إنتاج النصوص القانونية والتنظيمية وتطوير الترسانة التشريعية للوزارة هو عملية مستمرة ترتبط إلى حد كبير بالتطورات المجتمعية والتوجهات الاقتصادية والخيارات السياسية للحكومة، كما يؤثر عليها طول مدة الحوار مع الشركاء والهيئات المعنية بخصوص تعديل أو تنزيل بعض القوانين المرتبطة ببعض الهيئات المهنية.

- **تعليق**

أعدت وزارة العدل مخططا تشريعيا برسم الولاية التشريعية الحادية عشرة (2021-2026) تضمن مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية في الميدان المدني والجنائي، منها ما تم نشره بالجريدة الرسمية، ومنها ما تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة، ومنها ما هو في طور مسطرة المصادقة التشريعية، ومنها ما هو في طور الإنجاز، ونستعرض فيما يلي أبرزها:

- مراجعة مدونة الأسرة تنفيذا لمضامين الرسالة الملكية السامية لرئيس الحكومة حول إصلاح مدونة الأسرة؛
- مشروع مدونة حقوق الطفل؛
- مشروع مراجعة قانون المسطرة الجنائية؛
- مشروع القانون رقم 46.21 المتعلق بمهنة المفوضين القضائيين؛
- مشروع القانون رقم 16.22 المتعلق بمهنة العدول؛
- مشروع القانون المتعلق بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة؛
- مشروع قانون يتعلق بالخبراء القضائيين؛
- مشروع قانون يتعلق بمهنة التراجمة المقبولين لدى المحاكم؛
- مشروع قانون يتعلق بالقانون المنظم لمهنة التوثيق؛
- مشروع قانون بتغيير وتتميم المواد 2 و4 و10 و14 من القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي كما وقع تغييره وتعديله.
- مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة والمصادرة والغرامات؛
- مشروع القانون رقم 019.13 المتعلق بتغيير وتتميم الفصل 10 من قانون الجنسية المغربية؛

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- مشروع قانون حول "البنك الوطني للبصمات الجينية" بالتنسيق مع وزارة الصحة؛
- مشروع القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة؛
- مشروع قانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية؛
- مشروع مراجعة القانون الجنائي؛
- مسودة مشروع قانون رقم 67.19 بمثابة مدونة الرسوم والمصاريف القضائية؛
- مراجعة القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين؛
- مشروع مراجعة قانون الجنسية المغربية؛
- مشروع مرسوم بتحديد الهيئة الإدارية للمحاكم؛
- مشروع مرسوم بتحديد كيفيات تنظيم ومسك سجل الشركات المدنية العقارية؛
- مشروع مرسوم بتحديد كيفيات تنظيم ومسك سجل الوكالات الرسمية المتعلقة بالحقوق العينية؛
- مشروع مرسوم مراجعة الخريطة القضائية على ضوء مستجدات قانون التنظيم القضائي الجديد 38.15؛
- مشروع مرسوم بتحديد مهام قضاة الاتصال؛
- مشروع مرسوم بتحديد المؤهلات المطلوبة لمزاولة مهام السنديك والأتعاب المستحقة عن هذه المهام وذلك تطبيقا لأحكام المادة 673 من مدونة التجارة؛
- مشروع مرسوم بتغيير المرسوم رقم 2.18.249 الصادر في 6 شتنبر 2011 بتطبيق أحكام القانون رقم 41.10 المتعلق بشروط الاستفادة من صندوق التكافل العائلي كما تم تغييره؛
- مشروع مرسوم بتحديد قائمة أسماء المحكمين وشروط وكيفيات التسجيل فيها (تطبيقا لأحكام المادة 12 من القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية)؛
- مراجعة المرسوم 2.11.473 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بهيئة كتابة الضبط؛
- مشروع مرسوم بشأن إحداث مراكز للأشخاص الخاضعين لتدبير العلاج من الإدمان على المخدرات وشروط تنفيذه؛
- مشروع مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.22.400 صادر في 21 من ربيع الأول 1444 (18 أكتوبر 2022) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل؛
- قرار لوزير العدل بإحداث وتنظيم المصالح اللاممركزة لوزارة العدل وتحديد اختصاصاتها؛
- مشروع قرار بتحديد شكل ومضمون سجل الشركات المدنية العقارية ونماذج استمارات طلب التسجيل والتقييد المعدل والتشطيب وكذا نماذج الشهادات ومستخرج من السجل المذكور؛
- مشروع قرار بتحديد شكل ومضمون سجل الوكالات ونماذج طلبات التقييدات وإسقاط الوكالات وكذا نماذج الشهادات ومستخرج من السجل المذكور.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

المؤشر 2.1.302 : عدد مشاريع اتفاقيات التعاون القضائي المعدة أو المعدلة في الميدان المدني والجنائي

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	170	155	140	140	2026

- **توضيحات منهجية**

يدل هذا المؤشر على عدد مشاريع اتفاقيات التعاون القضائي المعدة أو المعدلة في الميدان المدني والجنائي حيث يتم احتساب جميع المشاريع التي مازالت في طور الإنجاز.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التعاون والتواصل؛
- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛
- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة؛
- مديرية التشريع والدراسات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- طول المدة التي تستغرقها عملية التفاوض بشأن المشاريع المقترحة؛
- صعوبة برمجة التوقيع على الاتفاقيات الجاهزة نظرا لارتباطها بالأجندة السياسية.

- **تعليق**

يترجم هذا المؤشر الدور الذي يلعبه التعاون القضائي في مواكبة جهود الديبلوماسية الرسمية لتقوية حضور المملكة على الساحة الدولية، إلى جانب تعزيز علاقات التعاون الثنائي للمملكة مع باقي دول العالم.

بخصوص اتفاقيات التعاون القضائي في المادة المدنية، فإنها تكتسي أهمية بالغة على مستوى استقرار المعاملات بين الأفراد والمؤسسات وحل النزاعات الأسرية العابرة للحدود وإضفاء فعلية تنفيذ الأحكام الوطنية على المستوى العابر للحدود، كما لهذه الاتفاقيات انعكاسا إيجابيا غير مباشر على مستوى الأمنين القانوني والقضائي وتحسين مناخ الأعمال.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

أما بخصوص اتفاقيات التعاون القضائي في المادة الجنائية، فإنها تشكل أداة فعالة لتعزيز التعاون بين بلادنا وباقي الدول الشريكة في مجال حصر الجريمة العابرة للحدود والحد من الإفلات من العقاب وتمكين تنفيذ ميسر للمقررات القضائية الوطنية في المجال الجنائي على المستوى العابر للحدود.

الهدف 2.302: تعزيز رقمنة الإجراءات والمساطر والخدمات القضائية والإدارية بالمحاكم

المؤشر 1.2.302 : نسبة تنزيل مشاريع خارطة طريق التحول الرقمي لمنظومة العدالة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	0	30	20	40	60	60	2026

- **توضيحات منهجية**

يوضح هذا المؤشر نسبة مشاريع الرقمنة التي تم إنجازها انطلاقا من خارطة طريق التحول الرقمي لمنظومة العدالة.

وسيتم احتساب هذا المؤشر حسب الصيغة التالية :

- **البسط** : عدد المشاريع المنجزة؛
- **المقام** : عدد المشاريع المحددة ضمن خارطة طريق التحول الرقمي لمنظومة العدالة.

- **مصادر المعطيات**

مديرية التحديث ونظم المعلومات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تطور المؤشر مرتبط أساسا بالانخراط الفعلي لكافة مكونات العدالة وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنزيل هذه المشاريع وكذا المواكبة التشريعية لورش الرقمنة.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- **تعليق**

ستعمل الوزارة على توسيع مجال التقييم من خلال تتبع إنجاز جميع مشاريع الرقمنة التي تم تسطيرها بخارطة طريق التحول الرقمي لمنظومة العدالة، باعتبار أن المشاريع المحددة بالمنهجية المعتمدة سابقا اقتصرت فقط على تتبع إنجاز ثلاث مشاريع هيكلية، وهي حاليا في مراحل التنفيذ الأخيرة، ويتعلق الأمر ب :

- خارطة مسارات مرتفقي العدالة Cartographie des parcours des usagers de la justice
- استراتيجية التحول الرقمي لمنظومة العدالة Stratégie de la transformation digitale du système judiciaire
- خارطة طريق التحول الرقمي لمنظومة العدالة Feuille de route de la transformation digitale du système judiciaire

المؤشر 2.2.302 : نسبة الأنظمة المعلوماتية التي تمكن من توفير المعطيات حول النوع

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	75	60	80	90	100	100	2026

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب هذا المؤشر حسب الصيغة التالية:

- **البسط:** الأنظمة التي تتوفر على وحدة خاصة بتحديد النوع عند التضمين؛
- **المقام:** مجموع الأنظمة المعلوماتية المفعلة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التحديث ونظم المعلومات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يعكس هذا المؤشر التزام مستعملي الأنظمة بإدخال معطيات النوع عند التضمين.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- **تعليق**

سطرت وزارة العدل مجموعة من الأهداف الاستراتيجية في إطار تنزيل التحول الرقمي لمنظومة العدالة من أهمها إرساء حكامة البيانات التي ينتجها مرفق العدالة من خلال إعادة هندسة الاحتياجات من حيث البيانات والمعطيات الإحصائية، وخاصة تلك المتعلقة بمعطيات النوع.

وإضافة إلى تطوير بوابة خاصة بالمرأة والولوج للعدالة، فإن الوزارة ستعمل على إضافة خانات خاصة بمعطيات النوع على مستوى الأنظمة الرقمية المعمول بها في المحاكم وبالأخص على مستوى نظام صندوق المحاكم.

المؤشر 3.2.302 : نسبة استعمال الخدمات الإلكترونية الموجهة للمرتفقين

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	20	30	50	50	2026

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من قياس معدل انتقال المرتفقين إلى اعتماد الخدمات الإلكترونية ويحتسب حسب الصيغة التالية:

- **البسط :** عدد طلبات الخدمات الإلكترونية المقدمة *100؛
- **المقام :** مجموع الطلبات (ورقيا وإلكترونيا).

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التحديث ونظم المعلومات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مستوى الاستعمال مرتبط أساسا بمدى استئناس المرتفقين باستعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة ومواكبة هذا المؤشر بالدعامات القانونية الضرورية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

- **تعليق**

تمت إضافة هذا المؤشر للتتبع الفعلي للإقبال على الخدمات الإلكترونية المقدمة من طرف الوزارة مع تسليط الضوء على المجهودات المبذولة في مجال تقديم الخدمات القضائية والإدارية عن بعد.

المؤشر 4.2.302 : نسبة الزائرين المعتادين للموقع الالكتروني عدالة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	61,90	56,80	57	58	59	60	2030

- **توضيحات منهجية**

- يقصد بالزائرين المعتادين: المواطنات والمواطنون الذين يلجون إلى خدمات موقع "عدالة" بشكل اعتيادي ومستمر.
- يتم احتساب هذا المؤشر أوتوماتيكيا عبر خدمة تحليلات بيانات الانترنيت على مستوى المؤسسات Google Analytics التي تعنى بإعداد تقارير وتحليلات ومؤشرات.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التشريع والدراسات بتنسيق مع مديرية التحديث ونظم المعلومات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إن حدود ونقاط ضعف هذا المؤشر مرتبط بشكل أساسي بمدى تطوير وتحديث موقع "عدالة" من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير المشار إليها في التعليق أدناه.

- **تعليق**

إن إحداث خدمات جديدة بموقع عدالة من شأنه الرفع من نسبة الزائرين المعتادين عل سبيل المثال:

- نشر اتفاقيات التعاون القضائي؛
- نشر تقارير الهيئات والمؤسسات الدستورية؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- نشر المجلات العلمية المهتمة بالمجال القانوني والقضائي.

الهدف 3.302: تعزيز التبادل الإلكتروني مع منتسبي العدالة وباقي الشركاء

المؤشر 1.3.302 : نسبة إنجاز المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة

		الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة إنجاز المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة		%	-	-	36,37	56,67	83,34	**100**	**2030**
المؤشرات الفرعية	نسبة إنجاز منصة التبادل الإلكتروني مع المحامين	%	-	-	50	70	90	**90**	**2026**
	نسبة إنجاز منصة التبادل الإلكتروني مع العدول	%	-	-	30	50	80	**80**	**2026**
	نسبة إنجاز منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين	%	-	-	30	50	80	**80**	**2026**

- **توضيحات منهجية**

يتعلق الأمر بتتبع إنجاز المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة وهو معدل مؤشرات يتم احتسابها حسب الصيغ التالية:

نسبة إنجاز منصة التبادل الالكتروني مع المحامين:

- **البسط** : عدد المساطر والإجراءات المفعلة بالمنصة.
- **المقام** : عدد المساطر والاجراءات الخاصة بالتبادل مع المحامي.

نسبة إنجاز منصة التبادل الالكتروني مع العدول:

- **البسط** : عدد المساطر والإجراءات المفعلة بالمنصة.
- **المقام** : عدد المساطر والاجراءات الخاصة بالتبادل مع العدول.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

نسبة إنجاز منصة التبادل الالكتروني مع المفوضين القضائيين:

- **البسط :** عدد المساطر والإجراءات المفعلة بالمنصة.
- **المقام :** عدد المساطر والاجراءات الخاصة بالتبادل مع المفوضين القضائيين.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التحديث ونظم المعلومات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يعكس تطور هذا المؤشر نسبة مستعملي الخدمات المقدمة من طرف المنصات الافتراضية لمنتسبي العدالة. فرغم الجهود المبذولة في هذا الصدد، يظل استعمال هذه المنصات رهينا بالمواكبة القانونية والتشريعية لورش التحول الرقمي.

- **تعليق**

تعمل الوزارة على توسيع نطاق المنخرطين في المنصات الافتراضية المطورة في هذا الصدد، كما تعمل على إضافة منصات جديدة للتبادل الإلكتروني مع باقي منتسبي العدالة.

المؤشر 2.3.302 : نسبة تفعيل التبادل البيني الالكتروني مع الإدارات

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	20	60	80	100	100	2026

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب هذا المؤشر حسب الصيغة التالية :

- **البسط :** عدد الإدارات التي تم تفعيل التبادل البيني للمعطيات والوثائق معها؛
- **المقام:** عدد الإدارات المعنية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **مصادر المعطيات**

مديرية التحديث ونظم المعلومات .

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر مرتبط أساسا بمدى التزام الإدارات العمومية في تحقيق ورش التقائية الأنظمة المعلوماتية وتعزيز التبادل الإلكتروني للمعطيات والوثائق.

- **تعليق**

يتعلق الأمر بإحداث منصات للتبادل البيني للمعطيات والملفات بشكل آمن بين وزارة العدل ومختلف الشركاء من إدارات ومؤسسات عمومية (L'interopérabilité) .ونذكر على سبيل المثال الإدارات والمؤسسات العمومية التي سيتم تفعيل التبادل البيني الإلكتروني معها:

1. المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
2. المديرية العامة للأمن الوطني؛
3. الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛
4. الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛
5. المجموعة المهنية لبنوك المغرب؛
6. المركز الجهوي للاستثمار بمراكش.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

الهدف 4.302: توفير الدعائم التقنية للتحول الرقمي للعدالة

المؤشر 1.4.302 : نسبة تعزيز الأمن المعلومياتي للإدارة القضائية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	38,46	61,53	40	70	100	100	2026

- **توضيحات منهجية**

يحتسب هذا المؤشر انطلاقا من نسبة المشاريع المبرمجة خلال السنة الجارية من مجموع المشاريع المبرمجة خضم الثلاث سنوات القادمة لتعزيز الأمن المعلوماتي للإدارة القضائية.

وذلك حسب الصيغة التالية:

- **البسط:** عدد المشاريع المنجزة خلال السنة؛
- **المقام:** العدد الإجمالي للمشاريع المبرمجة خلال الثلاث سنوات القادمة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية التحديث ونظم المعلومات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

ترتكز مشاريع تعزيز الأمن المعلوماتي للإدارة القضائية بالأساس على توجيهات إدارة الدفاع الوطني وتتحدد في تطبيق قانون الأمن السيبرياني رقم 05.20، إلا أن تطبيقها وإنجازها يبقى رهين بمؤشرات الحماية الداخلية التي توجهنا في ترتيب الأولويات في المشاريع. مع العلم، أنه لا يمكن التنبؤ بالهجمات والاختراقات المستقبلية التي يمكن أن تهدد سلامة الأنظمة المعلوماتية.

بالإضافة لكل هاته المتدخلات، فإن ارتفاع المؤشر يرتبط ارتباطا وطيدا بمدى التزام مختلف مكونات العدالة باستراتيجية أمن نظم المعلومات لوزارة العدل.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

تعليق

تعزز وزارة العدل في السنوات الأخيرة بنية الحماية للتصدي لمخاطر الأمن المعلوماتي التي أصبحت تهدد أغلب الأنظمة المعلوماتية، إذ أصبحت جل منصات الخدمات المقدمة من طرف الوزارة مؤمنة. بالإضافة إلى إدراج مكونات الأمن المعلوماتي في تنزيل مشاريع التحول الرقمي، تنخرط الوزارة في مكافحة الجريمة الإلكترونية بتأطير من إدارة الدفاع الوطني، حيث تعمل جادة على تأمين معلومات المتقاضين والمواطنين عامة الذين يستخدمون منصاتها أو الذين يتم إدراج معلوماتهم في النظام المعلوماتي لوزارة العدل. وللرفع من المؤشرات، تقوم الوزارة بافتحاص داخلي يمكنها من برمجة مشاريع الأمن المعلوماتي حسب الأولوية الأمنية.

المؤشر 2.4.302 : نسبة تعزيز البنية التحتية المعلوماتية للإدارة القضائية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	19,04	71,42	51	74	100	100	2026

توضيحات منهجية

يحتسب هذا المؤشر انطلاقا من نسبة المشاريع المبرمجة خلال السنة الجارية من مجموع المشاريع المبرمجة في خضم الثلاث سنوات القادمة لتعزيز البنية التحتية المعلوماتية للإدارة القضائية، وذلك حسب الصيغة التالية:

- **البسط**: عدد المشاريع المنجزة خلال السنة؛
- **المقام**: العدد الإجمالي للمشاريع المبرمجة خلال الثلاث سنوات القادمة.

مصادر المعطيات

- مديرية التحديث ونظم المعلومات.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تبقى البنية التحتية المعلوماتية من ركائز التحول الرقمي الذي تعرفه وزارة العدل، حيث أن سلامتها وتلاؤمها مع التطور التكنولوجي يخول للوزارة تقديم خدمات عالية الجودة، بيد أن صيانتها واستغلالها يبقى رهين بمدى فعالية الخدمة من طرف المزودين. فضعف هذا المؤشر يرجع بالأساس للأطراف الخارجية وخاصة بالنسبة للمشاريع التي ترتكز على تغطية الشبكات أو على تجهيزات معلوماتية مستوردة إلى غير ذلك، فالآجلات في الاستيراد تؤثر سلبا على هذا المؤشر.

- **تعليق**

إن السياسة التي تنهجها وزارة العدل بإحداث مديريات جهوية ستساهم في الرفع من هذا المؤشر، باعتبار أن هذا التقسيم في المهام سيجعل كل المكونات منخرطة في إصلاح البنية التحتية المعلوماتية والنهوض بها لكونها من أهم دعامات التحول الرقمي. كما ستسهل هذه السياسة أيضا دراسة الأولويات في مشاريع البنية، وتمكن الوزارة من تعميم وسائل التكنولوجيا الضرورية بسلاسة، وبالتالي الرفع من نجاعة الإدارة القضائية في مجال التحول الرقمي.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 303 : تعزيز الحقوق والحريات

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يروم هذا البرنامج إلى تعزيز حماية الحقوق والحريات، وذلك عن طريق تكريس مجهودات الوزارة من أجل ضمان حقوق المرأة والطفل في بلادنا والارتقاء بأداء العدالة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب فضلا عن مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر والحيلولة دون تفشيها في المجتمع.

ويرتكز برنامج تعزيز الحقوق والحريات على أربعة أهداف أساسية:

- **الهدف الأول: حماية حقوق المرأة والطفل:**

ستواصل وزارة العدل دعم برامجها لتوفير الحماية للمرأة والطفل، عبر بذل مجهودات إيجابية وفعالة بشراكة مع كل الجهات المعنية لأداء أفضل وأمثل في مناهضة العنف ضد المرأة والطفل. فمن جهة، تتمثل هذه المجهودات في تعزيز الترسانة القانونية التي من شأنها الارتقاء بحقوق المرأة والطفل وحمايتهم داخل المجتمع، تفعيلا لمقتضيات الدستور والالتزامات الدولية وميثاق إصلاح منظومة العدالة والمقتضيات القانونية المدمجة في هذا المجال، وتفعيلا للمرسوم المحدث للجنة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء وذلك بإحداث الخلية المركزية للتكفل بالنساء ضحايا العنف والخلايا التابعة لها على المستويين الجهوي والمحلي، وكذا تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله والتي تقضي بضرورة تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية، للنهوض بوضعيتها.

ومن جهة أخرى، عبر تسهيل ولوج هذه الفئة إلى العدالة وذلك بتجهيز فضاءات ملائمة لخلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، واستكمال خلق فضاءات خاصة بالطفل في أقسام قضاء الأسرة في إطار تنفيذ برنامج حماية بالتعاون مع **UNICEF**، وتسهيل استفادة النساء المطلقات المعوزات من المخصصات المالية لصندوق التكافل العائلي الذي يغطي مصاريف نفقة الأطفال في حالة عدم استطاعة الملزم بالنفقة، بالإضافة إلى دعم الجمعيات الحقوقية غير الحكومية المهتمة بحقوق المرأة والطفل.

- **الهدف الثاني: تعزيز الحقوق والحريات عبر تطوير آليات العدالة الجنائية:**

تعمل وزارة العدل على مواصلة ورش تحديث السياسة الجنائية وتطوير آليات العدالة بالمغرب، عبر اعتماد مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين، بهدف كشف عوالم الجريمة وضبط مرتكبيها وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة. وفي هذا الإطار، ستركز وزارة العدل على إعداد مجموعة من الأوراش التي تتماشى مع مستوى الأنظمة الجنائية الحديثة والمواثيق الدولية المتعارف عليها بهدف تطوير أداء العدالة الجنائية وتعزيز آلياتها، ويتعلق الأمر ب:

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- مشروع إحداث المرصد الوطني للإجرام: يهدف إلى رصد وتتبع تطور مؤشرات الجريمة على الصعيد الوطني وتشخيص واقع الظاهرة ودراسة مسبباتها وآثارها واقتراح السبل الكفيلة للوقاية منها.
- مشروع تحديث ومركزة السجل العدلي: يهدف هذا الورش إلى مراجعة الترسانة التشريعية الناظمة للسجل العدلي وكذا تحديث الوسائل والنظم المستعملة (الوسائل التقنية واللوجستيكية والموارد البشرية).
- مشروع تعزيز الخدمة الاجتماعية: تعتزم الوزارة من خلال هذا الورش إلى تعزيز دور الخدمة الاجتماعية في مجال العدالة الجنائية، حيث أن مشروع قانون المسطرة الجنائية يتضمن مجموعة من المستجدات المعززة لدور الخدمة الاجتماعية في مجال العدالة الجنائية، كما سيتم إعداد دلائل ومطويات وحقائب ووسائل عمل لتعزيز الخدمة الاجتماعية داخل العدالة الجنائية.
- مشروع تنميط مكاتب أدوات الاقتناع: يتم الاشتغال حاليا على مشروع لتنميط مكاتب أدوات الاقتناع داخل المحاكم، حيث تم تشكيل لجنة تقنية من المديريات التالية (الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة، الموارد البشرية، التجهيز وتدبير الممتلكات، التحديث ونظم المعلومات، الميزانية) تعكف على بلورة تصور عملي أخذا بعين الاعتبار ضرورة الاستفادة من تجارب بعض المؤسسات التي تشتغل في هذا الميدان من قبيل الأمن الوطني والدرك الملكي وإدارة الجمارك.
- مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة والمصادرة والغرامات: يهدف إلى توفير البنية المؤسساتية الكفيلة بتحقيق النجاعة والفعالية في تدبير وتحصيل المحجوز والمصادر، وتجاوز النواقص التي تعتري الممارسة العملية الحالية على مستوى رصد وتتبع العائدات الإجرامية والأموال والممتلكات التي استخدمت أو أعدت للاستخدام في أفعال جرمية وحجزها وتدبيرها ومصادرتها، وتحقيق النجاعة القضائية عن طريق تخفيف العبء على السلطات القضائية، بالإضافة إلى تعزيز سبل التعاون الدولي في مجال الحجز والمصادرة.
- **الهدف الثالث: ترشيد الاعتقال الاحتياطي وتعزيز مراقبة أماكن الاعتقال**

تعمل وزارة العدل على مواكبة جهود النيابة العامة ماديا ولوجستيكيا، من أجل اتخاذ مجموعة من التدابير، كتفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة ببدائل الاعتقال الاحتياطي وإضافة بدائل جديدة، وتعزيز آليات الإشراف على مراقبة مخافر الشرطة والدرك والمؤسسات السجنية، والحيلولة دون انتهاك حقوق المعتقلين والسجناء، ومحاربة ظاهرة الاكتظاظ بصفتها تشكل أساسا للعديد من الانتهاكات الخطيرة التي تطال مجال الخدمات، الصحة، النظافة، التغذية، والأمن وإعادة التأهيل.

- **الهدف الرابع: حماية حقوق ضحايا الاتجار بالبشر**

في إطار تفعيل اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر، تعمل وزارة العدل بتعاون وتنسيق مع باقي الجهات الحكومية المختصة والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، على اقتراح الحلول والآليات الكفيلة بمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر في صورها المتعددة والحد من تداعياتها، وحماية ضحاياها والمساهمة في ترسيخ حقوق

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الإنسان والمساواة بهدف ضمان كرامة الإنسان وعيشه الكريم، وذلك عبر استثمار تجربة الوزارة في هذا الميدان والانفتاح والاستفادة من التجارب الناجعة والممارسات الفضلى في الدول الرائدة في مجال مكافحة هذه الظاهرة.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تعمل وزارة العدل على دمج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن جميع خططها الاستراتيجية عموما والسياسة الجنائية خصوصا، باعتبارها عاملا مهما لتحقيق العدل والإنصاف، وذلك بهدف الوصول إلى المساواة بين الرجل والمرأة ومحاربة جميع أشكال التمييز وتمكين النساء من المشاركة الكاملة والفعالة بمختلف المجالات.

ولتعزيز الحماية الجنائية للنساء وتمكينهن من مجموع الخدمات المقدمة من طرف العدالة، عززت وزارة العدل ترسانة التشريع الجنائي بالعديد من التعديلات التي من شأنها الارتقاء بمكانة المرأة داخل المجتمع وزجر جميع أنواع الإساءة التي يمكن أن تتعرض لها بسبب جنسها وحتى في وضعيات خاصة كالحمل أو وضعية إعاقة أو من طرف الزوج. فنجد:

- تجريم السب والقذف العلني إذا استهدف المرأة بسبب جنسها (444)؛
- تجريم المس بالحياة الخاصة ببث أو توزيع صور أو تركيبات صوتية أو تسجيلات غير حقيقية أو وقائع غير حقيقية بقصد التشهير بأصحابها (1-448 وما بعدها)؛
- تجريم التحرش الجنسي في الفضاءات العامة أو عن طريق رسائل مكتوبة أو هاتفية (1-1-503)؛
- تجريم التحرش الجنسي إذا ارتكب من قبل زميل في العمل (1-1-503)؛
- تجريم الاستغلال في الأنشطة الاباحية (2-503)؛
- تجريم الإكراه على الزواج (1-2-503)؛
- تجريم الإهمال والترك والإخلال بواجبات الزوجية لمدة تتجاوز 4 أشهر (479)؛
- تجريم تبديد الزوج أمواله بقصد الإضرار بالزوج الآخر والتحايل على مقتضيات مدونة الأسرة المتعلقة بالنفقة والسكن والمستحقات المترتبة عن إنهاء العلاقة الزوجية أو اقتسام الممتلكات (1-506)؛
- النص على تدبير وقائي يتم بمقتضاه في حالة الإدانة من أجل جرائم التحرش أو الاعتداء أو الاستغلال الجنسي أو سوء المعاملة أو العنف ضد المرأة أو جرائم الاتجار بالبشر بمنع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان تواجدها، أو التواصل معها بأي وسيلة وبخضوع المحكوم عليه، عند الاقتضاء، لعلاج نفسي ملائم.

كما أن الوزارة وضعت آليات مؤسساتية لتتبع ودراسة قضايا المرأة، من أجل تعزيز حقوق المرأة من خلال خطة عمل مركزية ترتكز على:

- تتبع وتقييم الخدمات الاجتماعية والقانونية المقدمة من طرف خلايا التكفل بالنساء والأطفال من خلال الخلية المركزية المتواجدة بالوزارة؛
- تنظيم أيام دراسية ودورات تكوينية لتعزيز معارف وقدرات أعضاء الخلايا التابعين لها واستفادة عدد منهم من زيارات إلى بلدان معروفة بتميز تجربتها في مجال حماية النساء؛

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- إعداد دوريات ومناشير تؤطر عمل خلايا التكفل بالنساء والأطفال بما يخدم المصلحة الفضلى للفئات المستهدفة وتيسير استفادتهم من خدمات ممثلي الوزارة بها وتكاملها مع باقي الأعضاء؛
- تنظيم أيام تواصلية وتحسيسية لفائدة أعضاء اللجان الجهوية والمحلية والسادة النواب البرلمانيون وجمعيات المجتمع المدني من أجل تعميم الوعي بضرورة النهوض بحقوق المرأة وأيضا من أجل التعريف بتوجهات وزارة العدل واستراتيجيتها ومقاربتها في تعزيز الحماية والتكفل للنساء وفق مقاربة النوع الاجتماعي؛
- إعداد دراسات تشخيصية ودلائل عملية حول السبل الأنجع للتكفل بالنساء ووضع مطويات إرشادية حول الحقوق المكفولة لهن بموجب القانون.

تسعى كذلك وزارة العدل، إلى مواصلة مواكبة الدور الإيجابي الذي لعبته لجان التنسيق الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء على مستوى ربوع المملكة منذ إحداثها بدورية وزارية سنة 2013 للسيد وزير العدل ومأسسة عملها بموجب الباب الرابع من القانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، حيث تهدف هذه اللجان إلى تسهيل الولوج للعدالة وللحماية القانونية للنساء والفتيات من خلال تحسين الاستماع والدعم والتوجيه في مختلف وضعياتهن وتوفير فضاءات خاصة لاستقبالهن بالمحاكم وفق معايير نموذجية تراعي حالاتهن النفسية وتوفر لهن جوا ملائما يمكنهن من الحديث إلى المساعدين والمساعدات الاجتماعيين بكل أريحية وتوفير مخاطب متخصص في مجال المساعدة الاجتماعية (70% منهن نساء) يمكنه تقديم خدمات نوعية حسب كل حالة وتعزيز الشراكة مع الجامعات وجمعيات المجتمع المدني في مجال التعريف بحقوق النساء ومقاربة النوع الاجتماعي وتوحيد آليات التدخل والمعالجة ومعايير التكفل بالنساء على مستوى جميع الخلايا بكافة محاكم المملكة وتمكين النساء من الاستفادة من خدمات باقي الشركاء باعتبار المساعد الاجتماعي داخل الخلية مخاطبا قارا يتولى التنسيق المستمر مع القطاعات الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضاياهن وتسهيل الولوج إلى المعلومات والمعطيات الإحصائية حول قضايا النساء والانفتاح على المبادرات والتجارب الناجحة قصد العمل على ملاءمتها والتجربة المغربية.

كما أن الخلية المركزية للتكفل بالنساء بوزارة العدل، تعمل على تتبع مستمر لعمل أعضائها بخلايا المحاكم لتطوير الدور الوقائي والاجتماعي بصفة عامة والتعريف بمقاربة النوع الاجتماعي عن طريق:

- التواصل الفعال مع السلطة القضائية والشركاء الحكوميين وغير الحكوميين لتقديم خدمة متكاملة للنساء؛
- تعزيز قدرات العاملين في مجال العدالة في مجالات من بينها مقاربة النوع الاجتماعي؛
- المواصلة في تحسين ولوج النساء لخدمات العدالة بالمحاكم؛
- دعم ومواكبة عمل لجان التنسيق الجهوية والمحلية للتكفل بالنساء عن طريق صياغة الأفكار المقترحة داخل اجتماعاتها كمشاريع نوعية تراعي حاجيات الفئة المستهدفة والإمكانيات التي يتوفر عليها أعضاء اللجان داخل المنطقة.

هذا وتعمل الوزارة حاليا، بشراكة مع مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمغرب وصندوق الأمم المتحدة للسكان، على إطلاق مشاورات لتنفيذ "دراسة جدوى حول مركز خدمات التكفل المندمج بالنساء والفتيات ضحايا العنف (one stop

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

center)على مستوى جهة الرباط-سلا-القنيطرة وجهة فاس-مكناس". تندرج هذه الدراسة في إطار تفعيل الشراكات بين وزارة العدل ومكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب بهدف النهوض بالمساواة بين الجنسين على مستوى التشريع بالمغرب وعلى المستوى العملي لمهنيي العدالة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الحاجيات فيما يخص الخدمات الموجهة للنساء والفتيات ضحايا العنف وتحديد الموارد الضرورية لإحداث واستغلال المركز وتقييم الجدوى التقنية والمالية والقانونية للمشروع. كما ستمكن كذلك، من تحديد الشركاء المحتملين ومصادر تمويل المركز، بالإضافة إلى وضع مخطط تطوير وتنفيذ المشروع.

2. مسؤول البرنامج

السيد مدير الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة؛
- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛
- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.303: حماية حقوق المرأة والطفل

المؤشر 1.1.303 : نسبة خلايا التكفل بالنساء والأطفال المجهزة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	85	94	89	91	94	100	2028

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر حسب الصيغة التالية:

- البسط: عدد خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف المجهزة؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- المقام: مجموع عدد الخلايا في المملكة.

- **مصادر المعطيات**

- المديريات الفرعية الاقليمية لدى محاكم الاستئناف بالمملكة؛
- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

من بين الأسباب التي تحول دون الوصول إلى النسب المتوقعة لتجهيز جميع خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف وفق المعايير النموذجية الاكراهات المتعلقة بتهالك التجهيزات واحتياجها للتجديد باستمرار بالإضافة إلى عدم وجود الفضاء الكافي والملائم بالمحاكم لاستيعاب التجهيزات.

- **تعليق**

تعمل المصالح المركزية والمديريات الفرعية الإقليمية بمختلف الدوائر القضائية على الرفع من نسبة تجهيز خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف والتي بلغت 85% سنة 2022 ومن المتوقع أن تصل إلى 89% سنة 2024.

كما تعتزم الوزارة مواصلة مجهوداتها لتجهيز الخلايا المحدثة بالبنايات الجديدة وصيانة الخلايا القائمة عبر تجديد التجهيزات المتهالكة بها.

المؤشر 2.1.303 : عدد المقررات الصادرة بالاستفادة من التسبيقات المالية لصندوق التكافل العائلي

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	4 574	6 800	7 000	7 200	8 000	10 000	2027

- **توضيحات منهجية**

يدل المؤشر على تطور عدد القرارات الصادرة بالاستفادة من التسبيقات المالية لصندوق التكافل العائلي.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- المحاكم ؛
- صندوق الإيداع والتدبير.

حدود و نقاط ضعف المؤشر

- ارتباط المؤشر بعدد الطلبات المقدمة للاستفادة من التسبيقات المالية لصندوق التكافل العائلي؛
- صعوبة الحصول على بعض الوثائق المطلوبة لاستصدار المقرر القضائي وصرف التسبيق المالي.

تعليق

عملت وزارة العدل من أجل تجويد الخدمات المقدمة من طرف صندوق التكافل العائلي على إعداد القانون رقم 83.17 الذي قضي بتغيير وتتميم القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، والمرسوم التطبيقي له رقم 2.18.249.، وسعت من خلال هذين النصين إلى الرفع من جودة خدمات الصندوق وتبسيط مساطره من خلال توسيع دائرة المستفيدين من خدماته بفئات جديدة ويتعلق الأمر بالزوجة المعوزة المستحقة للنفقة، ومستحقو النفقة من الأولاد خلال قيام العلاقة الزوجية بعد ثبوت عوز الأم، مستحقو النفقة من الأولاد بعد وفاة الأم، مستحقو النفقة من الأطفال المكفولين، وكذا تبسيط الإجراءات الخاصة بالاستفادة من التسبيقات المالية للصندوق، مما سينعكس مستقبلا بشكل إيجابي في رفع الكثير من المعاناة عن الفئات الاجتماعية الهشة والزيادة في عدد المستفيدين منه.

المؤشر 3.1.303 : نسبة فضاءات الأطفال المحدثة بأقسام قضاء الأسرة

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	24,69	24	26	28	40	60	2030

توضيحات منهجية

يتم احتساب المؤشر بقسمة عدد أقسام قضاء الأسرة المتوفرة على فضاءات الأطفال مقارنة مع مجموع أقسام قضاء الأسرة بالمغرب.

مصادر المعطيات

- مديرية الشؤون المدنية والمهن القانونية والقضائية؛
- مديرية التجهيز وتدبير الممتلكات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

- إحداث الفضاء وتجهيزه لا يعني بالضرورة تفعيله؛
- وجود الفضاء الأزرق يحتاج إلى مشرف متفرغ لخدماته.

- **تعليق**

يهدف المؤشر إلى زيادة عدد الفضاءات الخاصة بالأطفال بنسبة معقولة كل سنة، والعمل على تعميمها على جميع أقسام قضاء الأسرة، في أفق شمول المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، كما يهدف إلى تنميط هذه الفضاءات وضمان حسن سيرها.

الهدف 2.303: تعزيز الحقوق والحريات عبر تطوير آليات العدالة الجنائية

المؤشر 1.2.303 : نسبة إنجاز المشاريع المؤسساتية المرتبطة بالعدالة الجنائية

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	80	95	100	-	-	100	2024

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر حسب الطريقة التالية:

- البسط: مجموع نسب إنجاز المشاريع المؤسساتية المبرمجة (50% للشق التشريعي، و50% للشق المتعلق بتنزيل المشروع).

- المقام: عدد المشاريع المؤسساتية المبرمجة تحت إشراف مديرية الشؤون الجنائية والعفو (5مشاريع).

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

رغم تحديد قيمة مستهدفة لإنجاز جميع المشاريع في أفق سنة 2022، إلا أن الإنجاز مرتبط إلى حد كبير بطول المسطرة التشريعية.

- **تعليق**

إن أزمة السياسة الجنائية الراهنة تكمن في تركيزها على الأجهزة التقليدية للعدالة الجنائية (القضاء-الشرطة القضائية – السجون) التي أثبت الواقع العملي عدم كفايتها لإعطاء أجوبة وتوفير ردود لكافة التحديات والأزمات المطروحة.

ولذلك تتجه السياسة الجنائية المعاصرة إلى تعزيز تلك الآليات والأجهزة التقليدية لمكافحة الجريمة بآليات أخرى مساعدة لها تضمن لها الفعالية والنجاعة في التصدي للإجرام وفي رسم الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بالتصدي للجريمة.

ومن هذا المنطلق، تشتغل وزارة العدل على استحداث مجموعة من الآليات المساعدة في مجال العدالة الجنائية، وذلك إلى جانب أوراش مؤسساتية أخرى ذات الأولوية، وهي كالتالي:

الأوراش المؤسساتية في طور الإنجاز:

1- مشروع إحداث المرصد الوطني للإجرام؛

2- مشروع تنميط مكاتب أدوات الاقتناع؛

3- مشروع تعزيز الخدمة الاجتماعية؛

4- تفعيل المرسوم المحدث للجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، على اعتبار أن وزارة العدل هي من تتولى رئاسة اللجنة وكتابتها الدائمة؛

5-مشروع قانون بإحداث الوكالة الوطنية لتدبير وتحصيل الأموال والممتلكات المحجوزة والمصادرة والغرامات؛

6-مشروع تحديث ومركزة السجل العدلي؛

7- تفعيل المرسوم المتعلق بتحديد تأليف اللجنة الوطنية المكلفة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة بالإرهاب وانتشار التسلح وتمويلهما وكيفية اشتغالها.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 3.303: ترشيد الاعتقال الاحتياطي وتعزيز مراقبة أماكن الاعتقال

المؤشر 1.3.303 : نسبة الاعتقال الاحتياطي

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	40,85	39	38,80	38,60	38,50	35	2030

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر حسب الصيغة التالية:

- البسط: عدد الأشخاص الذين تم اعتقالهم خلال نهاية السنة (النيابة العامة وقضاة التحقيق)؛
- المقام: العدد الإجمالي للساكنة السجنية.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بالتنسيق مع رئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

ضرورة التنسيق بين وزارة العدل ورئاسة النيابة العامة.

- **تعليق**

بالنظر للتعريف الموسع الذي يعتمده المشرع المغربي لمفهوم " المعتقل الاحتياطي"، والذي يستمر حاملا لهذه الصفة رغم الحكم عليه ابتدائيا أو استئنافيا بعقوبة سالبة للحرية، فإن عدد المعتقلين الاحتياطيين بالسجون الوطنية يتأثر بسرعة البت في القضايا، الأمر الذي يقتضي العمل على توسيع وعاء بدائل الاعتقال وتيسير آليات البت في قضايا المعتقلين للتمكن من تخفيض معدل الاعتقال الاحتياطي.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

المؤشر 2.3.303 : عدد زيارات المراقبة لأماكن الاعتقال

	الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد زيارات المراقبة لأماكن الاعتقال	عدد	20 209	26 077	24 100	24 200	24 300	**24 500**	2027

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من حساب مجموع الزيارات لمخافر الشرطة والدرك والمؤسسات السجنية التي تم القيام بها من طرف قضاة النيابة العامة خلال السنة.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة بالتنسيق مع رئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مؤشر عددي لا يأخذ بعين الاعتبار مفعول المراقبة، يمكن تحسينه في السنوات المقبلة بتطوير نسبة زيارة المخافر والسجون الخاضعة للمراقبة.

- **تعليق**

حدد المشرع المغربي مدد زمنية دقيقة يتعين خلالها على قضاة النيابة العامة القيام بزيارات لأماكن الاعتقال، كإجراء زيارة تفقدية للمؤسسات السجنية كل شهر ولأماكن الحراسة النظرية مرتين في الشهر على الأقل.

وتبعا لذلك فالغاية هي السهر على حقوق الأشخاص المعتقلين بشكل يضمن تكثيف هذه الزيارات لتجاوز النسبة الدنيا المحددة قانونيا.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

الهدف 4.303: حماية حقوق ضحايا الاتجار بالبشر

المؤشر 1.4.303 : عدد التدابير المتخذة من طرف اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه

الوحدة	إنجاز 2022	قانون المالية 2023	مشروع قانون المالية 2024	التوقع 2025	التوقع 2026	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	25	40	50	60	70	70	2026

- **توضيحات منهجية**

عهد لوزارة العدل بالإضافة إلى رئاسة اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه، الكتابة الدائمة للجنة وهو ما يقتضي اتخاذها لمجموعة من المبادرات الرامية لتعزيز التنسيق في المجال وأيضا التعريف باللجنة ودورها في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر والوقاية منها وحماية والتكفل بضحاياها وفق مقاربة وطنية تشاركية وشمولية.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عدم تخصيص ميزانية للجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه.

- **تعليق**

منذ تنصيبها في ماي 2019، أقدمت اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه على مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه وحماية والتكفل بضحاياه وذلك من خلال:

- اعتماد الهوية البصرية للجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه من خلال اعتماد شعار خاص بها؛
- إعداد مطويات حول المقتضيات القانونية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر وفق القانون 27-14 مع توفير ترجمتها باللغة الفرنسية في إطار التحسيس بخطورة جريمة الاتجار بالبشر والحيلولة دون وقوعها والوقاية منها وكذا لتسهيل التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر وتحديد هويتهم؛

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- إعداد وصلتين تعريفيتين تحسيسيتين موجهتين للفاعلين ولعموم المواطنين يتم بثها عبر القنوات الرسمية الوطنية حول جريمة الاتجار بالبشر وخطورتها وسبل التبليغ عنها وحول اللجنة الوطنية لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالبشر و الوقاية منه وتأليفها واختصاصاتها؛
- إطلاق حملة القلب الأزرق للتحسيس بخطورة جريمة الاتجار بالبشر؛
- الاشتغال على إعداد لائحة وطنية للمؤشرات الدالة على الضحية ومكان وقوع جريمة الاتجار بالبشر في مختلف صورها بمشاركة القطاعات الفاعلة في مجال التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر مثل قطاعي الصحة والشغل إضافة إلى القيادة العليا للدرك الملكي؛
- إعداد تشخيص وطني حول الاتجار بالبشر من خلال عقد لقاءات ميدانية مع مختلف الفاعلين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في كافة جهات المملكة المغربية مما سيسمح بتحديد صور الاستغلال الأكثر انتشارا حسب مناطق المملكة مع تحديد خصوصيات كل جهة على حدة واحتياجاتها في مكافحة هذه الجريمة؛
- الإعداد لإحداث خريطة وطنية لجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر حيث تمت مراسلة العديد من جمعيات المجتمع المدني من أجل التعرف على الخدمات التي تقدمها أو يمكنها تقديمها لضحايا الاتجار بالبشر؛
- تعزيز قدرات أعضاء اللجنة الوطنية وقدرات مختلف المتدخلين من قطاعات حكومية وهيئات ومؤسسات وطنية وجمعيات المجتمع المدني على المستوى الجهوي والمحلي وفق منظور وطني موحد. بالإضافة إلى إحداث منصة إلكترونية لتعزيز القدرات موجهة إلى كافة المتدخلين.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية
الميزانية
DB

الجزء الثالث

محددات النفقات

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 14 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	898	771	1 669	11,14
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	959	1 930	2 889	19,29
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	5 651	4 771	10 422	69,57
المجموع	7 508	7 472	14 980	100

- جدول 15 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	651	651	1 302	8,69
المصالح اللاممركزة	6 857	6 821	13 678	91,31
المجموع	7 508	7 472	14 980	100

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

• جدول 16 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	730	645	1 375	9,18
جهة الشرق	534	425	959	6,4
جهة فاس - مكناس	945	816	1 761	11,76
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	1 607	2 429	4 036	26,94
جهة بني ملال - خنيفرة	514	416	930	6,21
جهة الدار البيضاء- سطات	1 131	1 176	2 307	15,4
جهة مراكش - آسفي	661	592	1 253	8,36
جهة درعة - تافيلالت	357	237	594	3,97
جهة سوس - ماسة	542	324	866	5,78
جهة كلميم - واد نون	130	79	209	1,4
جهة العيون -الساقية الحمراء	290	297	587	3,92
جهة الداخلة - واد الذهب	67	36	103	0,69
المجموع	7 508	7 472	14 980	100

تعليق

- **التوزيع حسب الدرجات/الرتب:**

ينتمي أغلب الموظفين العاملين بقطاع العدل لفئتي موظفي الإشراف والأطر العليا بنسب 19% في فئة موظفي الإشراف و70% في فئة الأطر والأطر العليا، كما تمثل نسبة النساء بالقطاع ما يقارب 50% من مجموع الموظفين..

- **التوزيع حسب المصالح:**

يتمركز أغلب موظفي وموظفات وزارة العدل بمحاكم المملكة بنسبة 91%، في حين يمثل الموظفين العاملين بالمصالح المركزية نسبة 9%.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

■ **التوزيع حسب الجهات :**

تحظى جهتي الرباط - سلا - القنيطرة والدار البيضاء - سطات بالحصة الأكبر من التوزيع الجغرافي لأعداد الموظفين بالنظر لحجم نشاط المحاكم بهاتين الجهتين وعدد القضايا المسجلة والرائجة بها.

ملاحظة : توزيع الموظفين يتم حسب الدوائر القضائية وفق التقسيم الوارد بالخريطة القضائية للمملكة.

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

بتحليل معطيات جداول بنية أعداد الموظفين يتضح أن توزيع الموظفين سواء حسب الجهات أو المصالح يتسم إلى حد كبير بالتوازن من حيث تمثيلية النساء. إذ نجد تقاربا نسبيا لعدد الإناث والذكور بمعظم الجهات وكذا حسب المصالح حيث تمثل النساء نسبة 50% في المصالح المركزية ونسبة 50% في المصالح اللاممركزة للوزارة.

وفيما يتعلق بتوزيع الموظفين حسب الدرجات والسلالم نجد كذلك توازنا في توزيع الموظفين حسب الجنس في فئة موظفي التنفيذ حيث تمثل النساء نسبة 46% في حين يتجاوز عدد الإناث عدد الذكور في فئة موظفي الإشراف حيث تتجاوز النساء نسبة 67%.

من جهة أخرى نجد أن عدد الذكور يتجاوز عدد الإناث في فئة الأطر والأطر العليا حيث تمثل النساء نسبة 46% من الموظفين.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

ج: توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 17 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2024 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	3 042 988 000	14958
المناصب المحذوفة	22 135 000	205
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	16 031 000	150
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	126 661 000	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	3 163 545 000	15108
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	15 762 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	3 179 307 000	

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد و المالية

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 300 : المواكبة والقيادة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : بناء و تجهيز المباني الإدارية**

تعمل وزارة العدل على مواصلة المشاريع الاستثمارية الخاصة بتأهيل البنى التحتية بالمحاكم والرفع من مستوى البنايات الملائمة، وذلك لضمان حسن سير العمل القضائي، ويهدف هذا المشروع بالأساس إلى بناء وتجهيز مباني جديدة وتأهيل وصيانة وتجهيز مباني إدارية أخرى غير لائقة على مستوى جميع جهات المملكة، بهدف توفير فضاءات ملائمة لعمل القضاة والموظفين، وكذا تعزيز مستوى الخدمات المقدمة للمتقاضين والمرتفقين.

حيث تطمح الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، إلى مواصلة العمل على تعميم محاكم الأسرة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، والسهر على استكمال المشاريع في طور الإنجاز، وإنجاز مجموعة من المشاريع الجديدة نذكر منها على سبيل المثال، مشاريع بناء المحاكم الابتدائية بكل من المحمدية والناظور وميدلت وبناء محاكم الأسرة بوجدة وتمارة وواد زم ومشروع بناء المركز القضائي بأمزميز، بالإضافة إلى مجموعة من أوراش البناء والتهيئة وكذا مشاريع التجهيز المرافقة لها.

- **مشروع 2 : تدبير الربائد**

تعمل الوزارة على الارتقاء بوضعية الأرشيف بالمحاكم وتسهيل عمليات ترحيله. في هذا الصدد، تتم مواصلة المجهودات المبذولة في جمع وحفظ وصيانة وتنظيم الأرشيف العام بالمحاكم، عن طريق توفير الموارد البشرية واللوجستيكية اللازمة وكل التدابير المواكبة لذلك بما فيها مصاريف الطبع والرقمنة.

والجدير بالذكر، أن الوزارة تعطي أهمية كبيرة لهذا الورش والذي تسعى من خلاله إلى حماية المعطيات والملفات الخاصة بالمحاكم وتوفير المعلومة للباحثين وإحياء الذاكرة القضائية والحفاظ عليها.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **مشروع 3 : توسيع وتجهيز مقر الوزارة**

تعمل الوزارة على تهيئة وتجهيز مقر الإدارة المركزية، وذلك من أجل ضمان سير عمل الموظفين في ظروف ملائمة وحسن استقبال المرتفقين الوافدين على الإدارة المركزية. وفي هذا الإطار، تم تخصيص اعتمادات مالية مهمة لاستكمال تأهيل البنية التحتية بمقر الوزارة برسم السنة المالية 2024.

- **مشروع 4 : بناء و تجهيز مراكز الأرشيف**

نظرا لأهمية الأرشيف في المجال القضائي، فوزارة العدل تسعى في إطار هذا المشروع، إلى النهوض بالبنى التحتية الخاصة بمراكز حفظ الأرشيف وتجهيزها، والرفع من مستوى البنايات المخصصة لذلك لتسهيل عمليات تدبير الأرشيف، من الجرد والتصنيف والمعالجة وإعداد أدوات البحث المتعلقة به، إلى الحفظ والاستغلال والتثمين والفرز والرقمنة.

- **مشروع 5 : انجاز المحكمة الابتدائية ومحكمة قضاء الأسرة بطنجة**

يرمي هذا المشروع إلى الارتقاء بوضعية البنايات والتجهيزات بجهة طنجة تطوان الحسيمة، حيث يندرج في إطار استراتيجية الوزارة الهادفة إلى الرقي بالبنية التحتية للمحاكم على مستوى الدوائر القضائية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم تدشين المقر الجديد للمحكمة الابتدائية وقسم قضاء الأسرة بطنجة خلال سنة 2021، وقد تمت برمجة مبلغ مالي برسم سنة 2024 قصد تسوية المصاريف المتبقية من المشروع في إطار اتفاقيات الاشراف المنتدب على مشاريع البناء الموقعة مع مصالح الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.

- **مشروع 6 : انجاز مركز القاضي المقيم بجرادة**

يرمي هذا المشروع إلى الارتقاء بوضعية البنايات والتجهيزات بجهة الشرق، حيث يندرج في إطار استراتيجية الوزارة الهادفة إلى الرقي بالبنية التحتية للمحاكم على مستوى الدوائر القضائية.

- **مشروع 7 : انجاز محكمة الاستئناف بكلميم**

يندرج هذا المشروع في إطار تنزيل مضامين الخريطة القضائية الجديدة التي نصت على إحداث محكمة استئناف جديدة بكلميم، حيث رصدت الوزارة لهذا المشروع مبالغ مالية مهمة برسم السنوات السابقة، وقد تم تدشينها خلال شهر أكتوبر 2022.

- **مشروع 8 : البنية التحتية**
- **مشروع 9 : البنية التحتية**

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

اعتبارا للأهمية التي تكتسيها الهيكلة المعمارية وإعداد البنى التحتية للمرفق القضائي في إصلاح منظومة العدالة، تسعى الوزارة برسم سنة 2024 من خلال هذا المشروع إلى توفير الفضاءات الملائمة لحسن سير العمل القضائي سواء على مستوى البنايات أو التجهيزات.

فبعد القيام بتشخيص وضعية البنايات المخصصة لإيواء مختلف محاكم المملكة والبرامج العملية المسطرة من أجل المحافظة على تلك البنايات، تعتزم الوزارة اتخاذ مجموعة من التدابير وإطلاق العديد من الأوراش للرفع من نسبة البنايات الجيدة، مع إحداث وبناء عدد من المحاكم الجديدة وتوسعة أخرى، وتحويل عدد من المراكز القضائية إلى محاكم ابتدائية.

أما فيما يخص التجهيز، ستعمل الوزارة على تفويض اعتمادات مالية مهمة للمديريات الفرعية من أجل اقتناء جميع حاجياتها من التجهيزات والمعدات مع مواكبتها وتتبع إعداد وإنجاز الصفقات بهدف تغطية جميع الحاجيات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تعتزم الوزارة تخصيص مبالغ مهمة لهذا المشروع بميزانيتي التسيير والاستثمار بالإضافة لاعتمادات مهمة من الصندوق الخاص لدعم المحاكم.

- **ميزانية التسيير**

بالنسبة لاعتمادات التسيير المخصصة للمشروع، فهي ترتبط أساسا بالتحملات العقارية للبنايات الإدارية للوزارة وجميع محاكم المملكة والتي يتجاوز عددها 240 محكمة بين استئنافية وابتدائية ومركز قاضي مقيم حيث سيتم تخصيص اعتمادات مالية من أجل تغطية مصاريف الأمن والحراسة والتنظيف وكذا لوازم المكتب وصيانة عتاده ومصاريف مناولة الوثائق والاثاث والمعدات، إلى غير ذلك من المشاريع الهادفة للرقي بالبنية التحتية للمحاكم.

- **ميزانية الاستثمار والصندوق الخاص لدعم المحاكم**

فيما يخص نفقات الاستثمار، فسيتم الاستمرار في توفير الاعتمادات اللازمة لاستكمال أوراش البناء المفتوحة سواء بميزانية الاستثمار أو بالصندوق الخاص لدعم المحاكم على صعيد جميع جهات المملكة.

وخلال سنة 2024، ستعمل الوزارة على الإسراع بتنفيذ أوراش البناء في طور الإنجاز، وكذا الشروع ببناء محاكم جديدة وتوسعة وتهيئة محاكم أخرى. في هذا الإطار، سيتم التركيز على استكمال مشروع إعادة بناء محكمة النقض ومشروعي بناء قصور العدالة بإنزكان وتارودانت وبناء المحكمة الابتدائية وقسم قضاء الأسرة بتحناوت وقسم قضاء الأسرة بسلا إلى غير ذلك من الأوراش المفتوحة.

كما تطمح الوزارة خلال سنة 2024 والسنوات المقبلة، إلى مواصلة العمل على تعميم محاكم الأسرة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، والسهر على استكمال المشاريع في طور الإنجاز، وإنجاز مجموعة من المشاريع الجديدة نذكر منها على سبيل المثال، مشاريع بناء المحاكم الابتدائية بكل من المحمدية والناظور وميدلت وبناء محاكم الأسرة بوجدة وتمارة وواد

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الإقتصاد والمالية

زم ومشروع بناء المركز القضائي بأمزميز، بالإضافة إلى مجموعة من أوراش البناء والتهيئة وكذا مشاريع التجهيز المرافقة لها.

- **مشروع 10 : تدبير الموارد**

يهتم هذا المشروع بتوفير الموارد اللازمة للسير اليومي لمرفق العدالة بالإضافة إلى تعزيز الطاقم البشري للقطاع، حيث يعتبر مدخلا مهما للارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء والرفع من القدرات المؤسساتية لمنظومة العدالة، لذا ستحاول الوزارة ضمان التغطية المثلى للموارد البشرية على مستوى المحاكم والاهتمام أكثر بالتخصصات النوعية، مع الحرص على توفير تكوين أساسي ومستمر ذي جودة عالية يمكن من تعميق المعارف المهنية للموظفين .

- **ميزانية التسيير**

تعتزم الوزارة تخصيص اعتمادات مالية مهمة لهذا المشروع من ميزانية التسيير، ستمكن من تلبية حاجيات محاكم المملكة فيما يخص أداء الرسوم والمستحقات ومصاريف حظيرة السيارات بالإضافة لتنقل الموظفين ومصاريف التكوين والتداريب وكذا بعض الإعانات والنفقات المختلفة.

<u>الرسوم والمستحقات:</u>

سيخصص مبلغ مالي مهم لتغطية مصاريف الماء والكهرباء بالإضافة لمصاريف المواصلات اللاسلكية والمراسلات البريدية الخاصة بها.

<u>مصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتداريب والمؤتمرات:</u>

ستوفر الوزارة الاعتمادات المالية اللازمة لتغطية مصاريف التكوين وتنظيم الندوات والتداريب والمؤتمرات بالإضافة لتغطية تعويضات التنقل المرتبطة بها، وهذا يدخل في صلب أهداف هذا المشروع الذي يروم إلى النهوض بمستوى تكوين موظفي الوزارة.

<u>إعانة لفائدة المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل</u>

سيتم تخصيص مبلغ **4,5 مليون** درهم كإعانة لفائدة المؤسسة المحمدية لقضاة وموظفي العدل من أجل تغطية مصاريف التكوين، حيث أن الدورات التكوينية التي يشرف عليها المعهد يتم تنظيمها بمركبات الاصطياف الخاصة بالمؤسسة والتي تنتشر بمدن عديدة بالمملكة، وذلك من أجل تفادي مركزة التكوين بالرباط وكذا ترشيد النفقات.

كما يضم هذا المشروع بعض المصاريف المختلفة كاللباس، حيث ستخصص له الاعتمادات المالية اللازمة. فكما هو معلوم، يتم توفير لباس خاص بالقضاة وموظفي هيئة كتابة الضبط يرتدونه أثناء الجلسات، مما يستدعي توفيره بشكل كاف ومستمر لتغطية الحاجيات.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

- **الصندوق الخاص لدعم المحاكم**

فيما يخص الاعتمادات المالية المخصصة للمشروع في إطار برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم، فسيخصص جزء كبير منها لتحفيز موظفي هيئة كتابة الضبط من خلال الإعانات الجزافية السنوية.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 301 : نجاعة الإدارة القضائية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

▪ مشروع 1 : أداء المحاكم في الميدان المدني

يرمي هذا المشروع إلى الوقوف على مستوى أداء المحاكم المغربية، من خلال قياس تطور وتيرة البت في القضايا المعروضة على المحاكم بمختلف أنواعها ودرجاتها، وكذا مستوى تنفيذ الأحكام الصادرة عنها، وستخصص له اعتمادات مهمة نفصلها كما يلي:

- **ميزانية التسيير**

تعتزم الوزارة تخصيص الاعتمادات المالية من ميزانية التسيير اللازمة لتنفيذ هذا المشروع في أحسن الظروف، حيث ستمكن من تغطية حاجيات محاكم المملكة وتتضمن مصاريف الرسوم البريدية والمراسلات ورسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية ومستحقات الماء والكهرباء ولوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات وتعويضات التنقل وتغيير الإقامة داخل المملكة وتسوية تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية وكذا إعانة التسيير لمركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض، بالإضافة إلى تسوية تنفيذ الأحكام القضائية والقرارات الإدارية الصادرة ضد الوزارة.

وسيتم تخصيص مبلغ **300.000,00** درهم كإعانة التسيير لمركز النشر والتوثيق القضائي بمحكمة النقض، وهو عبارة عن مرفق للدولة مسير بصورة مستقلة يقوم بالعديد من المهام من بينها إصدار ونشر المؤلفات والتقارير والدوريات والمجموعات ذات الطابع القضائي، وكذا استنساخ القرارات ونصوص القوانين والدراسات بالنسبة للمتقاضين والمحامين كما يقوم بإصدار النصوص القانونية والدراسات والتعاليق على الاجتهادات القضائية في حاملات ورقية ومعلوماتية.

- **الصندوق الخاص لدعم المحاكم**

تعتزم الوزارة تخصيص مبالغ مالية مهمة لهذا المشروع في إطار برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم، حيث سيتم تخصيصها لتغطية النفقات المرتبطة بالإعانات الخاصة الممنوحة لموظفي هيئة كتابة الضبط، والتي تعطى كتحفيز للموظفين العاملين بوحدات التبليغ والتحصيل على أساس إنتاجيتهم من حيث تحصيل الغرامات. كما سيتم تخصص اعتمادات مالية أخرى للعديد من المصاريف المرتبطة بالسير العادي لعمل المحاكم من قبيل لوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات ومصاريف النشر والطبع واشغال السحب.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

■ مشروع 2 : أداء المحاكم في الميدان الجنائي

يدخل تنفيذ هذا المشروع ضمن الاستراتيجية الرامية إلى الرفع من نجاعة الأداء القضائي، من خلال تبسيط المساطر وجودة الأحكام والخدمات القضائية وتسريع إجراءات البت في القضايا وترشيد الطعون من قبل النيابة العامة وتقليص الطعون ضد الأحكام الصادرة بشأن القضايا البسيطة واحترام سلطة الأحكام القضائية وضمان تنفيذها وتسريع مساطر التنفيذ وضبط وتسريع إجراءات التبليغ.

- **ميزانية التسيير**

ستخصص الوزارة من ميزانية التسيير مبالغ مالية مهمة، ستمكن من تغطية حاجيات محاكم المملكة وتتضمن التعويض المستحق للمفوضين القضائيين في الميدان الجنائي والرسوم البريدية ومصاريف المراسلات ورسوم ومستحقات المواصلات اللاسلكية ومستحقات الماء والكهرباء ولوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات وتعويضات التنقل وتغيير الإقامة داخل المملكة ومصاريف القضاء الجنائي.

كما سيتم تغطية التعويضات المخولة للمفوض القضائي لقيامه بعمليات التبليغ وبإجراءات تنفيذ الأوامر والأحكام والقرارات في الميدان الجنائي والتي لها قوة تنفيذية بناء على القانون رقم 81.03 المتعلق بتنظيم مهنة المفوضين القضائيين والقرار المشترك لوزير العدل ووزير الاقتصاد و المالية المتعلق بتحديد التعويض الذي يتقاضاه المفوضون القضائيون عن مزاولة مهامهم في الميدان الجنائي.

بالإضافة إلى ذلك سيتم تغطية مصاريف القضاء الجنائي والتي تشمل :

- مصاريف نقل المتهمين إلى هيئات التحقيق أو الحكم وكذا إن اقتضى الحال، مصاريف نقل المحكوم عليهم من مكان اعتقالهم إلى مقر المحكمة المطلوب منهم الإدلاء بشهادتهم لديها، إذا تعذر نقلهم بوسائل إدارة السجون؛
- مصاريف نقل أوراق الإجراءات وأدلة الإثبات؛
- مصاريف تسليم المتهمين أو المحكوم عليهم والمصاريف التي يستلزمها تنفيذ الإنابات القضائية الواردة من بلد أجنبي أو الموجهة إليه وكذا جميع المصاريف الأخرى المتعلقة بالإجراءات الجنائية في الميدان الدولي؛
- الأتعاب والتعويضات المستحقة للخبراء والتراجمة ومصاريف الترجمة؛
- التعويضات المستحقة للشهود؛
- مصاريف حراسة الأختام ومصاريف الإيداع في المحجز؛
- مصاريف إلقاء القبض المستحقة لمأموري القوة العمومية لقاء تنفيذ سندات قضائية؛

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد و المالية
مديرية الميزانية
DB

- التعويضات المستحقة للقضاة ومأموري كتابات الضبط في حالة تنقل وللمسعفات الاجتماعيات للقيام بعمل يدخل في نطاق اختصاصاتهم فيما يرجع إلى القضاء الجنائي، أو إذا كانت المصاريف داخلة في حكم مصاريف القضاء الجنائي وفقا لأحكام المادة 3 بعده؛
- مصاريف الاتصالات البريدية والبرقية والتليفونية السلكية أو التليفونية أو البرقية اللاسلكية وكذا مصاريف حمل الرزم إذا دعت إلى ذلك ضرورة التحقيق أو الحكم في الإجراءات الجنائية؛
- مصاريف تنفيذ الأحكام الجنائية؛
- مصاريف شهر الأحكام والأوامر القضائية؛
- مصاريف دعاوى إعادة النظر والتعويضات المستحقة لضحايا الأخطاء القضائية.

- **الصندوق الخاص لدعم المحاكم:**

كما تعتزم الوزارة تخصيص مبالغ مالية مهمة في إطار برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم وذلك لأداء الإعانات الخاصة الممنوحة لموظفي هيئة كتابة الضبط وتغطية لوازم المكتب ومواد الطبع والأوراق والمطبوعات، بالإضافة إلى لوازم العتاد التقني والمعلوماتي والتي ستمكن من تلبية حاجيات المحاكم من وسائل للعمل.

- **مشروع 3 : الولوج إلى القانون والعدالة**

يكتسي الولوج إلى العدالة طابعا مهما، إذ يعتبر أحد المقومات الأساسية لتحقيق محاكمة عادلة، ومن هنا تبرز أهمية هذا المشروع الذي يهدف إلى استحضار الوسائل والآليات الواجب توفيرها لضمان الولوج الفعلي إلى القانون والعدالة، من خلال تطوير نظام المساعدة القضائية، بالعمل على تسريع إجراءاته وتوسيع مجالاته، وكذا تعميم المعلومة القانونية والقضائية على المواطنين باستعمال وسائل التواصل الحديثة، وكذا تقريب القضاء من المتقاضين بإحداث وحدات جديدة.

- **ميزانية التسيير**

تعتزم الوزارة تخصيص مبلغ أولي بقيمة **30.000.000,00** درهم من ميزانية التسيير لتغطية مصاريف المساعدة القضائية ويتعلق الأمر بمصاريف أتعاب الدفاع المعين في إطار المساعدة القضائية.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

برنامج 302 : تحديث المنظومة القضائية والقانونية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

■ مشروع 1 : الأداء التشريعي والتنظيمي

تهدف الوزارة من خلال هذا المشروع إلى تحديث وتطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية، والعمل على تجويد الترسانة القانونية، وملاءمتها مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية، ومواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، وكذا العمل على تنزيل مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية المضمنة في المخطط التشريعي للحكومة بالنسبة لوزارة العدل. وسيخصص لهذا المشروع اعتمادات مهمة نفصلها كما يلي:

- **ميزانية التسيير**

تعتزم الوزارة تخصيص اعتمادات مالية مهمة من ميزانية التسيير من أجل إنجاز هذا المشروع، ستمكن من تغطية حاجيات قطاع العدل وتتضمن هذه الحاجيات:

<u>اشتراكات في الهيئات الجهوية والدولية</u>

تغطية مصاريف اشتراك وزارة العدل في بعض الهيئات كجمعية المحاكم العليا المستعملة للغة الفرنسية والجمعية الدولية للمحاكم العليا الإدارية ومجلس وزراء العدل العرب ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص. وهي كلها هيئات تساهم في تحسين الأداء التشريعي والتنظيمي لوزارة العدل من خلال ربط علاقات تعاون على المستوى القضائي، تستفيد بموجبها الوزارة من خبرة ودعم هذه الهيئات والمنظمات في قضايا ذات اهتمام مشترك، مما يشكل فرصة مهمة لتسريع برنامج إصلاح منظومة العدالة.

<u>مصاريف النشر والطبع واشغال السحب</u>

تسديد مصاريف طبع ونشر النصوص القانونية.

<u>تعويضات التنقل وتغيير الاقامة داخل المملكة</u>

تغطية المصاريف المرتبطة بأداء تعويضات التنقل المرتبطة بتنفيذ هذا المشروع.

المملكة المغربية
مديرية الميزانية
DB
وزارة الاقتصاد والمالية

■ مشروع 2 : المحكمة الرقمية

تواصل وزارة العدل تكريس مجهوداتها من أجل تنزيل الورش الاستراتيجي المتمثل في مخطط التحول الرقمي للعدالة. في هذا الإطار، تعكف الوزارة على إنجاز برنامجها المتواصل لتحديث محاكم المملكة من حيث التجهيزات المعلوماتية، إذ تقوم بمواصلة تغطية حاجيات المحاكم من التجهيزات المعلوماتية وتقوية البنية التحتية المعلوماتية من خلال برمجة مجموعة من المشاريع التي تروم تقوية البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة والمحاكم وكذا تعزيز أمن نظم المعلومات المستعملة وتعزيز حكامة البيانات المنتجة، بالإضافة إلى تحديث الترسانة القانونية الناظمة لمجال إدخال التكنولوجيات الحديثة في مجال تصريف العدالة بالمحاكم، وذلك وفقا للقواعد والمعايير المعمول بها وطنيا ودوليا.

وموازاة مع هذه الأوراش الكبرى، يتم الاشتغال بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية "PNUD" لإنجاز مجموعة من مشاريع الرقمنة والتحديث التي من شأنها الارتقاء بمرفق العدالة.

- **ميزانية التسيير**

ستخصص الوزارة لمشروع المحكمة الرقمية اعتمادات مالية مهمة من ميزانية التسيير من أجل تغطية المصاريف المرتبطة بالقيام بالمهام في إطار هذا المشروع.

- **الصندوق الخاص لدعم المحاكم**

تعتزم الوزارة تخصيص اعتمادات مالية من برنامج الاستعمال الأولي للصندوق الخاص لدعم المحاكم ستمكن من تغطية حاجيات محاكم المملكة وتتضمن:

<u>شراء عتاد معلوماتي و برامج معلوماتية</u>

شراء العتاد والنظم المعلوماتية والتي ستمكن المحاكم والإدارة المركزية من تفعيل نظامها المعلوماتي بشكل يضمن تضمين جميع المعطيات الخاصة بالقضايا وتتبع مآلها واستخراج الاحصائيات الخاصة بها.

<u>مصاريف الرقمنة والفهرسة</u>

تغطية مصاريف الرقمنة والفهرسة والتي ستمكن المحاكم والإدارة المركزية من تسهيل الإجراءات القضائية والتخلي عن السجلات والمطبوعات الورقية المحررة يدويا.

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
مديرية الميزانية
DB

برنامج 303 : تعزيز الحقوق والحريات

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : الاعتقال الاحتياطي**

يهدف هذا المشروع إلى دعم جهود رئاسة النيابة العامة ماديا ولوجستيا من أجل التقليص من الاعتقال الاحتياطي الذي يعد أحد الأسباب المباشرة المسؤولة عن ظاهرة الاكتظاظ، عبر تقليص مدد الاعتقال الاحتياطي مع ترسيخ صبغته الاستثنائية، وتطوير الآليات البديلة للاعتقال، وجعل زيارة القضاة والمسؤولين القضائيين للسجون مناسبة حقيقية لمراجعة قضايا المعتقلين الاحتياطيين، بالإضافة إلى تفعيل دور قاضي تطبيق العقوبة بتحديد وتوضيح اختصاصاته مع إعطائه حق البت في بعض العقوبات التأديبية الموكولة لمدير المؤسسة السجنية.

- **ميزانية التسيير**

ستخصص الوزارة مبلغا ماليا مهما من ميزانية التسيير تتضمن أساسا بعض المصاريف التي ستمكن وكلاء الملك من القيام بالمهام المرتبطة بترشيد الاعتقال الاحتياطي، ويتعلق الأمر أساسا بمصاريف الماء والكهرباء والمواصلات اللاسلكية.

- **مشروع 2 : حماية حقوق المعتقلين**

يرمي هذا المشروع إلى دعم جهود النيابة العامة ماديا ولوجستيكيا من أجل تعزيز آليات الإشراف على مراقبة السجون، والحيلولة دون انتهاك حقوق السجناء والسجينات، واحترام مضامين القوانين الوطنية منها والدولية، ويتعلق الأمر كذلك بإصلاح منظومة السياسة الجنائية، وكل التدابير المواكبة لها، ومحاربة ظاهرة الاكتظاظ بصفتها تشكل أساسا للعديد من الانتهاكات الخطيرة التي تطال مجال الخدمات، الصحة، النظافة، التغذية، والأمن من جهة وإعادة التأهيل من جهة أخرى.

ستخصص الوزارة في إطار هذا المشروع مبلغا ماليا مهما من ميزانية التسيير قصد تغطية المصاريف المرتبطة بهذا المشروع، ويتعلق الأمر أساسا بمصاريف الماء والكهرباء والمواصلات اللاسلكية.